

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة د. الطاهر مولاي سعيدة



كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص : مالية وتجارة دولية

بمعنوان:

أثر تطور التمويل الإسلامي على النمو الإقتصادي

- دراسة قياسية لبعض الدول النامية -

إعداد الطالبتين:

موكيل صارة سميرة

طاهري إكرام

تحت إشراف :

أ.د. صوار يوسف

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د. معاريف محمد

أستاذ محاضر

رئيسا

أ.د. صوار يوسف

أستاذ التعليم العالي

مشرفا ومقررا

أ. غوتي محمد

أستاذ مساعد

ممتحنا

السنة الجامعية: 2018/2017

إهداء

إلى روح أمي الطاهرة رحمها الله

إلى والدي الكريم

إلى زوجي وأولادي

إلى أخواتي وأولادهم

إلى أسرتي وأهلي

إلى الأصدقاء والأحباب

إلى كل من علمني حرفاً

أهدي هذا البحث المتواضع راجية من المولى

عز وجل أن يجد القبول والنجاح.

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

والدي الكريمين

إلى روح جدتي الطاهرة-رحمها الله-

إلى أخواتي وكافة الأهل والأقارب

إلى كل أساتذتي

إلى جميع الأصدقاء و الزملاء.

طاهري إكرام

شكر وتقدير

الحمد لله والشكر لله عز وجل الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع.

نتقدم بجزيل الشكر والإمتنان إلى الأستاذ المشرف البروفيسور صوار يوسف الذي لم

يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه،

وآرائه السديدة التي كانت عوناً لنا في إتمام هذا البحث.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة على ما سوف يقدمونه من

التوجيهات والتصويبات. كما نتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من

قريب أو بعيد على إنجاز هذا العمل. ونخص بالذكر الدكتورة عبد الحاكم أمينة،

الأستاذة بولومة هجيرة، والأستاذة ويس لطيفة.

قائمة المحتويات

| الصفحة | العنوان |
|--------|---|
| I | إهداء |
| III | شكر وتقدير |
| V | قائمة المحتويات |
| VIII | قائمة الجداول |
| X | قائمة الأشكال |
| XII | قائمة الملاحق |
| ب | المقدمة العامة |
| 1 | الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية |
| 2 | تمهيد |
| 3 | I. الإطار النظري للعلاقة بين تطور التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي |
| 3 | I.1. ماهية المصارف الإسلامية وأساليب تمويلها |
| 3 | I.1.1. مفهوم المصارف الإسلامية ونشأتها |
| 6 | I.2.1. خصائص المصارف الإسلامية |
| 9 | I.3.1. أساليب التمويل الإسلامي |
| 17 | I.2. مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي |
| 17 | I.1.2. مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والفرق بينهما |
| 19 | I.2.2. مقاييس النمو الاقتصادي وأهم محدداته |
| 23 | I.3.2. نظريات النمو الاقتصادي |
| 29 | I.3. العلاقة بين تطور التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي |
| 29 | I.1.3. نظرة المدارس الفكرية للعلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي |
| 34 | I.2.3. اتجاه العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي |
| 35 | I.3.3. تطور التمويل الإسلامي ودور المصارف الإسلامية في النمو الاقتصادي |
| 41 | II. الدراسات التطبيقية السابقة حول العلاقة بين التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي |
| 41 | II.1. عرض الدراسات التطبيقية السابقة |
| 50 | II.2. مناقشة الدراسات التطبيقية السابقة ومقارنتها مع الدراسة الحالية |

قائمة المحتويات

| | |
|----|--|
| 51 | خاتمة |
| 52 | الفصل الثاني: الدراسة القياسية |
| 54 | تمهيد |
| 55 | I. منهجية الدراسة القياسية |
| 55 | I.1. النموذج العام للدراسة |
| 57 | I.2. مصادر بيانات الدراسة |
| 58 | I.3. وصف المتغيرات المستعملة في النموذج |
| 60 | I.4. العينة وفترة الدراسة |
| 61 | II. خطوات تقدير النموذج وعرض وتحليل النتائج |
| 61 | II.1. الإحصاء الوصفي لمتغيرات النموذج |
| 62 | II.2. الارتباط بين متغيرات النموذج |
| 62 | II.3. اختبار الاستقرار لبيانات البانل |
| 64 | II.4. تقدير نموذج البانل الديناميكي باستخدام طريقة (PMG) |
| 69 | II.5. اختبار السببية في بيانات البانل بين تطور التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي |
| 71 | خاتمة |
| 73 | الخاتمة عامة |
| 77 | قائمة المراجع |
| 84 | الملاحق |

قائمة الجداول

| الصفحة | عنوان الجدول | الرقم |
|--------|---|---------|
| 38 | أداء المصارف الإسلامية حسب المنطقة | (1/1) |
| 57 | التعريف بالمتغيرات المستعملة في نموذج الدراسة | (1/2) |
| 57 | مصادر بيانات الدراسة | (2/2) |
| 60 | قائمة الدول محل الدراسة حسب المؤشر العالمي لتطور التمويل الإسلامي لسنة 2017 | (3/2) |
| 61 | الإحصاء الوصفي لمتغيرات النموذج | (4/2) |
| 62 | مصفوفة الارتباط لمتغيرات النموذج | (5/2) |
| 63 | نتائج اختبارات LLC ، IPS و ADF Fisher الخاصة بإستقرارية بيانات البنائيل | (6/2) |
| 65 | نتائج تقدير النموذج باستخدام طريقة PMG | (7/2) |
| 66 | نتائج تقدير النموذج باستخدام طريقة PMG للمدى القصير حسب الدول | (8/2) |
| 70 | نتائج اختبار السببية بين تطور التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي | (9/2) |

قائمة الأشكال

| الصفحة | عنوان الشكل | رقم الشكل |
|--------|---|-----------|
| 13 | أهم تصنيفات التمويل بالمضاربة | (1/1) |
| 15 | أساليب التمويل في نظام المشاركة | (2/1) |
| 16 | أساليب التمويل الإسلامي المقدمة من قبل المصارف الإسلامية | (3/1) |
| 29 | الجدل النظري حول طبيعة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي | (4/1) |
| 30 | وجهة نظر (Schumpeter 1912) | (5/1) |
| 33 | تأثير القطاع المالي على النمو الاقتصادي حسب (Levine, 1997) | (6/1) |
| 35 | قطاعات الاقتصاد الإسلامي العالمي | (7/1) |
| 36 | حجم قطاعات الاقتصاد الإسلامي العالمي | (8/1) |
| 36 | نمو أصول التمويل الإسلامي | (9/1) |
| 37 | توزيع أصول التمويل الإسلامي | (10/1) |

قائمة الملاحق

| الصفحة | عنوان الملحق | رقم الملحق |
|--------|--|------------|
| 84 | الإحصاء الوصفي لمتغيرات النموذج | (1) |
| 84 | مصفوفة الارتباط لمتغيرات النموذج | (2) |
| 85 | اختبار الإستقرارية للسلسلة الزمنية الخاصة بالمتغير التابع GDP | (3) |
| 88 | اختبار الإستقرارية للسلسلة الزمنية الخاصة بالمتغير المستقل IBTF | (4) |
| 91 | اختبار الإستقرارية للسلسلة الزمنية الخاصة بالمتغير المستقل law | (5) |
| 94 | اختبار الإستقرارية للسلسلة الزمنية الخاصة بالمتغير المستقل CONS | (6) |
| 97 | اختبار الإستقرارية للسلسلة الزمنية الخاصة بالمتغير المستقل TRAD | (7) |
| 100 | درجة التباطؤ | (8) |
| 100 | نتائج تقدير النموذج باستخدام طريقة PMG | (9) |
| 101 | نتائج تقدير النموذج باستخدام طريقة PMG للمدى القصير حسب الدول | (10) |
| 103 | نتائج اختبار السببية بين تطور التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي | (11) |

المقدمة العامة

إن الاقتصاد الإسلامي أصبح يشكل أحد المكونات المهمة في الاقتصاد العالمي، حيث يطلق مصطلح الاقتصاد الإسلامي على علوم الاقتصاد عندما يتم تناولها من وجهة نظر إسلامية، ويعرفه (الوادي و عبد الكريم، 2013) على أنه: "اقتصاد يرتكز على قواعد الحق والعدالة، سواء أكان في اكتساب الثروة أو توزيعها أو إنفاقها وذلك ضمن الحدود الشرعية التي قررها القرآن الكريم و السنة النبوية الشريفة". تبعا لذلك، من المهم التأكيد على أن الاقتصاد الإسلامي مدرسة متميزة عن سائر المدارس الاقتصادية، فهي مع كونها تستفيد من المدارس والنظريات الأخرى، إلا أنها تتميز عنها جميعا، وذلك لأن الاقتصاد الإسلامي يعتمد في أصوله الاقتصادية على عنصرين أساسيين: أحدهما ثابت، والثاني متطور، بينما لا وجود للجزء الثابت في الاقتصاديات الوضعية، فالعنصر الثابت هو ما كانت أحكامه من أدلة قطعية أو راجعة إلى أصل قطعي مما ورد في القرآن الكريم، أو السنة النبوية الشريفة كتحریم الربا وحل البيع كما في قوله تعالى: ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾ (سورة البقرة: الآية 275)، ويمتاز هذا النوع من الأحكام بالعموم والمرونة، عدم التغيير والتبديل، وكون العلم حاكما لا محكوما عليه، أما العنصر المتغير (أو المتطور) فهو يختص بالمجال التطبيقي، ويمثل مجموعة الأساليب والخطط الاقتصادية، التي يكشف عنها الأئمة المجتهدون، من خلال أعمال الأصول الثابتة في مواجهة المشكلات المتغيرة. ويعد هذا العنصر محكوما بالعنصر الثابت.

قد تبلورت مفاهيم هذا الاقتصاد من الناحيتين النظرية والتطبيقية، واهتمت به العديد من الجامعات كجامعة هارفارد الأمريكية التي عقدت في فبراير 2008 مؤتمرها الثامن حول التمويل الإسلامي، وكذلك جامعات استرالية وأوروبية وماليزية واندونيسية وغيرها، كما أن اهتمام مصارف ومؤسسات مالية عالمية بنماذج الصيرفة الإسلامية وتبني نهجها يمثل تطورا عمليا لهذا الاقتصاد الواعد، يدعمه في ذلك نشوء مؤسسات عالمية تصدر معايير المحاسبة والمراجعة لمؤسساته المالية لتمارس أنشطتها بصيغ شرعية وإسلامية مضبوطة ضمن سوق المال العالمي.

ينظر إلى التمويل الإسلامي عند العديد من الخبراء في هذا المجال بأهم قطاع من بين قطاعات الاقتصاد الإسلامي، ذلك أنه يعتبر من الناحية النقدية القطاع الأكبر والمحرك الرئيسي لكافة الأنشطة الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي. ويعرف (قحف، 2004) التمويل الإسلامي بالعبارة التالية: "تقدم ثروة عينية أو نقدية بقصد الاسترباح من مالها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية". من هذا

التعريف يتضح أن التمويل الإسلامي يمكن أن يكون مالا أو عينا أو منفعة، غايته هو الحصول على عائد، ولكن هذا العائد محكوم بقواعد الأحكام الشرعية، إذ أن التمويل الإسلامي لا يقبل العائد على النقد نظير الأجل (الفائدة)، وإنما ذلك العائد الذي يشارك في الربح والخسارة. وتمثل أساليب التمويل الإسلامي البديل العملي لمختلف التعاملات الربوية، حيث يتم من خلالها تنشيط حركة الأموال بما يتماشى مع المقاصد العليا للشريعة الإسلامية وبما يسمح بتحقيق تنمية شاملة تستجيب لكل متطلبات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية.

يتجسد هدف النمو الاقتصادي على رأس أهداف السياسات الاقتصادية، كونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع، لذلك تهتم الدراسات الاقتصادية بعملية النمو الاقتصادي وتسعى إلى قياس معدلاته في السنوات المختلفة من أجل تحسينه ودعمه، مما يستدعي معرفة أهم المحددات التي يمكن أن تؤثر في أهم مصادر النمو الاقتصادي ومساره. حيث تشغل محددات النمو الاقتصادي اهتمام الاقتصاديين وتحتل الصدارة في أبحاثهم بهدف القدرة على تفسير الفروقات في معدلات القطاع الحقيقي ما بين الدول، ومن بين هذه المحددات موضع الاهتمام نجد التطور المالي، حيث يعتبر التطور في القطاع المالي من العوامل التي يمكن أن تؤثر في النمو الاقتصادي وتتأثر به، ذلك أن القطاع المالي يمثل القنوات التي يتم من خلالها تجميع الفوائض المالية من القطاعات المختلفة وتوزيعها على مجالات الاستثمار المتنوعة في الاقتصاد بما يكفل تحقيق النمو والتنمية؛ أي أن القطاع المالي يعتبر حلقة وصل بين أصحاب الفوائض والعجز المالي. كما أن وجود قطاع مالي متطور في دولة ما يسمح لها بتعبئة الموارد المالية بالقدر الذي يحتاجه الاقتصاد، كما يحسن من مهمة توجيه هذه الموارد إلى المشاريع والاستثمارات المحدية، لذلك يعتبر أغلب الاقتصاديون أن التطور المالي يحفز النمو الاقتصادي في الدول النامية.

ولقد شهد التمويل الإسلامي تطورا ملحوظا وسريعا خلال العقود الأربعة الماضية، ليصبح نظاما ماليا شاملا لعدة مجالات، انطلاقا من الخدمات المصرفية وأسواق رأس المال إلى قطاعات التكافل، حيث تقدر مجموع الأصول المالية العالمية في الصناعة المالية الإسلامية حوالي 2.2 تريليون دولار أمريكي، ومن المتوقع أن تبلغ 3.8 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2022، حيث تشكل أصول المصارف الإسلامية حوالي 73% من إجمالي أصول التمويل الإسلامي. وقد أثبتت التجربة أن المصرفية الإسلامية المبنية على أساس المشاركة استطاعت أن تؤدي وظيفتها في ظل بيئات مصرفية مختلفة، وفي مختلف دول العالم، كونها تعمل على تنمية الاقتصاد الحقيقي، بما

مكنها من الصمود أمام أكبر أزمة مالية معاصرة، وقد دفع ذلك دولا عديدة إلى تبني إصلاحات مصرفية تفتح المجال المالي أمام التمويل الإسلامي بغية الاستفادة من ميزته.

إشكالية الدراسة:

من خلال هذه التوطئة البسيطة تم تحديد إشكالية الدراسة والمتمثلة في التساؤل الموالي:

• "ما مدى تأثير تطور التمويل الإسلامي على النمو الاقتصادي في الدول النامية؟"

فرضية الدراسة:

يهدف الإجابة عن الإشكالية السابقة وبعد التعرض لمختلف الدراسات التجريبية السابقة والتي عاجلت موضوع العلاقة بين تطور التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي، تم وضع الفرضية التالية:

• توجد علاقة بين تطور التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي في الدول النامية.

مبررات اختيار الموضوع:

تعود أسباب اختيارنا لهذا الموضوع إلى الأهمية البالغة التي أولتها الأدبيات النظرية والدراسات التجريبية حديثا لموضوع العلاقة بين التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي والجدل الذي لا يزال قائم بين الاقتصاديين حول أهمية تطوير القطاع المالي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وطبيعة اتجاه العلاقة بينهما، رغبة منا في اختبار أثر تطور التمويل الإسلامي على النمو الاقتصادي في بعض الدول النامية، وتقديم إضافة للدراسات التجريبية السابقة في هذا المجال.

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي يمكن إنجازها فيما يلي:

- ✓ تحديد أهم المفاهيم النظرية المتعلقة بكل من التمويل الإسلامي، النمو الاقتصادي والعلاقة بينهما.
- ✓ سرد مختلف الدراسات التجريبية التي عاجلت العلاقة بين تطور التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي.
- ✓ قياس أثر تطور التمويل الإسلامي على النمو الاقتصادي في الدول النامية.

أهمية الدراسة:

تتناول هذه الدراسة واحدة من أهم الإشكاليات الفكرية في الاقتصاد، حيث يكتسي فهم العلاقة بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي أهمية بالغة في ضوء زيادة التشابك والتداخل بين المؤثرات العينية والنقدية في الاقتصاديات الحديثة، وأهمية إدراك هذا التأثير واتجاهه في تخطيط ورسم السياسات الاقتصادية الملائمة.

إن الجدل في الأدبيات النظرية والعملية بخصوص العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي يعطي أهمية كبيرة لدراستها وإعادة اختبارها في مختلف الدول، وخاصة الدول النامية.

وتكمن أهمية البحث في كونه من الدراسات العربية القليلة التي عالجت موضوع العلاقة بين تطور التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي. وبالتالي ستمثل مرجع يقدم استفادة للطلبة والباحثين المهتمين، نظراً لأنها تقدم قدراً لا بأس به من المعلومات الهامة الخاصة بمختلف جوانب العلاقة بين التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي.

حدود الدراسة:

تركز الدراسة على الجوانب الاقتصادية وليس على الجوانب الدينية، وهي لا تقدم وصفاً كاملاً ومفصلاً للنظام المالي الإسلامي ولا عن المصارف الإسلامية. وقد تم إفراد المصارف الإسلامية عن المؤسسات المالية الإسلامية في البحث نظراً لأهميتها في السوق العالمي، وبسبب ضخامة حجم الأصول التي تديرها، ولأنها عادة ما تسيطر على باقي المؤسسات المالية الإسلامية. كما أن هذه الدراسة لا تتناول مقارنة بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية. وتنحصر حدود هذه الدراسة في الفترة الزمنية التي شهد فيها التمويل الإسلامي تطوراً متسارعاً، وفي ظل المعطيات والبيانات الإحصائية المتوفرة والتي تخص تطور التمويل الإسلامي في دول العينة المختارة، والتي تشمل كل من: ماليزيا، البحرين، الإمارات العربية المتحدة، عمان، باكستان، الكويت، السعودية العربية، بروني دار السلام، أندونيسيا. وقد تم تحديد فترة الدراسة من الثلاثي الرابع لسنة 2013 إلى الثلاثي الأول لسنة 2017.

منهج البحث والأدوات المستخدمة:

يشمل البحث على شقين أحدهما نظري والآخر تطبيقي وسيتم الاعتماد على المنهجين التاليين:

- **المنهج الوصفي:** سيعتمد عليه في الإطار النظري للدراسة وذلك من خلال عرض مختلف الجوانب المتعلقة بالمصارف الإسلامية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي، والدراسات التجريبية السابقة التي تناولت دراسة وتحليل العلاقة القائمة بين المصارف الإسلامية والنمو الاقتصادي.
- **المنهج التحليلي:** سوف يعتمد عليه في الدراسة التطبيقية من خلال استخدام أدوات التحليل الاقتصادي والقياسي لاختبار أثر تطور التمويل الإسلامي على النمو الاقتصادي، في عينة من الدول النامية التي تحتل المراتب الأولى في التمويل الإسلامي حسب المؤشر العالمي لتطور التمويل الإسلامي.

تقسيمات البحث:

من أجل بلوغ أهداف البحث والإجابة عن الإشكالية المطروحة وإثبات مدى صحة الفرضية الموضوعية، سيتم تقسيم البحث إلى فصلين رئيسيين مسبقان بمقدمة عامة تتضمن إشكالية الدراسة والفرضية المقترحة، إضافة إلى أهداف، أهمية ومبررات اختيار البحث وكذا منهجية وحدود الدراسة، وصعوبات الدراسة. كما سيتم إنهاء البحث بخاتمة عامة تتضمن مختلف النتائج المتوصل إليها إضافة إلى مجموعة من التوصيات المقدمة.

صعوبات البحث:

مثل أي بحث علمي واجهنا أثناء إعداد الدراسة مجموعة من الصعوبات والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- قلة المراجع التي تناولت موضوع العلاقة بين التمويل والنمو الاقتصادي باللغة العربية، خاصة بالنسبة للتمويل الإسلامي، مما أدى إلى اللجوء إلى الترجمة وما يكتنفها من صعوبات إيجاد المصطلحات الملائمة والصحيحة باللغة العربية.
- صعوبة الحصول على المعطيات والبيانات الإحصائية خاصة تلك المتعلقة بقياس تطور التمويل الإسلامي، كما أن تعدد المصادر الرسمية للمعطيات وتضاربها صعب مهمة التوفيق والتقريب بين هذه المعطيات، بالإضافة إلى أنها لا تغطي فترات طويلة نظرا لحدثة التمويل الإسلامي.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية والتطبيقية

تمهيد

يحتل النظام المالي مركزا مهما في اقتصاديات الدول، إذ أن وجود قطاع مالي قوي ومتطور يعتبر شرط أساسي من شروط تحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز النمو الاقتصادي، وقد لقي موضوع الوساطة المالية عناية خاصة من طرف الاقتصاديين من خلال تنامي الاهتمام المتزايد للأدبيات الاقتصادية بطبيعة العلاقة التي تربط التطورات في الأنظمة المالية بالنمو الاقتصادي والكيفية التي يمكن أن تؤثر بها المؤسسات والأسواق المالية في النشاط الاقتصادي، وخاصة في ضوء التحولات العميقة التي يشهدها النظام الاقتصادي العالمي.

ولقد شهدت الصناعة المالية الإسلامية تطورا واضحا في كافة أنحاء العالم، لاسيما بعد أن أثبتت المؤسسات المالية الإسلامية استقرارها وثباتها في خضم الأزمة المالية العالمية الأخيرة، لتشكل بذلك نقطة تحول أساسية في مسيرة وتاريخ التمويل الإسلامي، فقد فرضت المصارف الإسلامية نفسها في واقع العمل المصرفي بالنظر إلى المدخرات ورؤوس الأموال التي استقطبتها وإلى انتشارها في مختلف أنحاء العالم، حتى أصبحت إحدى ركائز الصناعة المصرفية العالمية، فاستقطبت اهتمام الحكومات والمؤسسات المالية والمصرفية وجمهور المودعين، مما يؤكد صلاحية النظام الاقتصادي الحالي من الفائدة للتطبيق وإمكانية تفوقه على الأنظمة الاقتصادية السائدة.

من خلال ما سبق ذكره، سيتضمن المبحث الأول من هذا الفصل، الإطار النظري للعلاقة بين تطور التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي، والذي سيتم من خلاله محاولة التعرف على ماهية المصارف الإسلامية وأساليب تمويلها، وكذلك إلى بعض المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي هذا من جهة. ومن جهة أخرى، سوف يتم من خلال هذا المبحث أيضا، محاولة تحديد طبيعة العلاقة التي تربط التمويل الإسلامي بالنمو الاقتصادي من منظور نظري. على غرار ذلك، في المبحث الثاني من هذا الفصل سوف يتم التطرق إلى أهم الدراسات السابقة التي اهتمت بدراسة طبيعة العلاقة التأثيرية ما بين تطور التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي من خلال استخدام مختلف أساليب الاقتصاد القياسي.

I. الإطار النظري للعلاقة بين تطور التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي

I.1. ماهية المصارف الإسلامية وأساليب تمويلها

لقد شهد الربع الأخير من القرن العشرين حركة انطلاق مسيرة المصارف الإسلامية وانتشارها في مختلف أرجاء العالم، بحيث تمكنت بسرعة مذهلة من بناء مؤسساتها وتثبيت دعائمها والتفاعل مع بيئاتها، وارتداد مختلف آفاق العمل المصرفي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما أنها حققت نجاحا ملموسا بتقديمها العمل المصرفي الإسلامي بصيغ متميزة بعيدة عن قاعدة الديون والربا التي تركز عليها أعمال المصارف التقليدية.

I.1.1. مفهوم المصارف الإسلامية ونشأتها

I.1.1.1. مفهوم المصارف الإسلامية

إن كلمة مصرف هي تعكس المؤسسات المالية التي تتوسط بين المودعين الذين لديهم أموال فائضة تريد استثمارها وبين المستثمرين الذين لديهم عجز مالي أو ليس لديهم أموال كافية لتلبية متطلبات العمل (العبيدي و المشهداني، 2015، صفحة 67).

وعليه، فالتعريف الشائع للمصارف الإسلامية هو: "مؤسسات مصرفية لا تتعامل بالفائدة (الربا) أحدا وإعطاء". هو تعريف غير دقيق لأن المصرف الإسلامي لا تقتصر مهمته على عدم التعامل بالربا، بل له غايات وأهداف ونشاطات متعددة. (غري، 2018، صفحة 153). وهنا قد وردت تعاريف أخرى لهذا النوع من المصارف نذكر منها:

- يعرفها (صوان، 2008) على أنها: "مؤسسة مالية استثمارية ذات رسالة تنمية وإنسانية واجتماعية، تستهدف تجميع الأموال وتحقيق الاستخدام الأمثل لمواردها بموجب قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية لبناء مجتمع التكافل الإسلامي. (صفحة 90)؛
- يعرفها (الجنيدل و أبودية، 2009) على أنها: "عبارة عن منشأة تجارية تتعامل بالأعمال المصرفية ضمن أحكام الشريعة الإسلامية". (صفحة 29)؛
- يعرفها (المغربي، 2014) بأنها: "مؤسسات مالية تعتمد في عملها على العقيدة الإسلامية وتسعى إلى تحقيق المصالح المادية المقبولة شرعا، عن طريق تجميع الأموال وتوجيهها نحو الاستثمار الأمثل" (صفحة 27)؛

- كما يعرفها (العبيدي و المشهداني، 2015) على أنها: "مؤسسة مصرفية لا تتعامل بالفائدة (الربا) أحدا وعطاء، وتلتزم في معاملاتها وأنشطتها المختلفة بقواعد الشريعة الإسلامية أي وفق قاعدة (العُثم بالْعُرم) ويكون هناك طرف بماله والآخر بجهد لخدمة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلد" (صفحة 68).

من التعاريف السابقة، يمكن تعريف المصارف الإسلامية بأنها: "مؤسسات مصرفية استثمارية، لا تتعامل بالفائدة (الربا) أحدا وعطاء، وتلتزم في معاملاتها وأنشطتها المختلفة بقواعد الشريعة الإسلامية، كما تستهدف تجميع الأموال وتوجيهها نحو الاستثمار الأمثل لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد".

2.1.1.I. نشأة المصارف الإسلامية

المصارف الإسلامية ليست بنظام مصرفي جديد أو نظام مصرفي بديل للمصارف القائمة في كل شيء، ولكنها مصارف حديثة تطور نظام عملها وفقا للمعطيات الموجودة في العصر الحاضر بناء على منهج الشريعة الإسلامية، كما أنها مصارف لها استقلاليتها التامة (الجنيدل و أبودية، 2009، صفحة 42)، ولقد كانت للجهود العلمية سواء كانت بجوثا أو كتبا أو مؤتمرات علمية لها الأثر الكبير في ظهور المصارف الإسلامية وتبني نظام مصرفي غير قائم على الفائدة الربوية (الجنيدل و أبودية، 2009، صفحة 51)، ونجد في القراءة التاريخية لنشأة المصارف الإسلامية أنها مرت بعدة مراحل أساسية:

أ. مرحلة دخول المصارف التقليدية في العالم الإسلامي (1850-1949): تزامنت مع الحملة الاستعمارية التي واجهها العالم الإسلامي في تلك الفترة وسياستها المالية القائمة على نظام الفوائد (غربي، 2018، صفحة 150)، فمند أن دخلت البنوك الربوية بلاد المسلمين تصدى علماء الأمة ومفكروها لها، وحذروا المسلمين من التعامل معها بالمعاملات التي تجري على أساس الربا المحرم، ولم يقتصر الأمر على التحذير من المعاملات الربوية، وإنما تم اقتراح البديل الإسلامي لها (شبير، 2007، صفحة 257).

ب. المرحلة التمهيدية لظهور المصارف الإسلامية (1950-1969): تميزت بظهور النماذج الأولى للمصارف الإسلامية في ماليزيا (صندوق الحج) وباكستان (غربي، 2018، صفحة 150)، وفي مصر سنة 1963 حيث افتتح أول بنك ادخار محلي للعمل كأسس تتفق مع الشريعة الإسلامية (شبير، 2007، صفحة 257).

ج. مرحلة تأسيس المصارف الإسلامية (1970-1979): تزامنت مع الزيادة في أسعار النفط في بداية السبعينات، وتميزت بتأسيس أول مصرف إسلامي عمومي وهو بنك ناصر الاجتماعي في مصر سنة 1971 (غربي، 2018، الصفحات 150-151)، وذلك بعد صدور قانون بنك ناصر الاجتماعي رقم (66) الذي ينص على تحريم الربا، وفي عام 1975 قامت محاولتان رسميتان للمصرف الإسلامي تمثلت في: البنك الإسلامي للتنمية وبنك دبي الإسلامي (شبير، 2007، صفحة 257).

- البنك الإسلامي للتنمية: وهو مؤسسة مالية دولية أنشئت تطبيقاً لبيان العزم الصادر عن مؤتمر وزراء مالية الدول الإسلامية، الذي عقد في ديسمبر 1973م بمدينة جدة، وعقد الاجتماع الافتتاحي لمجلس المحافظين في جويلية 1975، وبدأ أنشطته رسمياً في 20 أكتوبر 1975 (البنك الإسلامي للتنمية، 2018)، ويهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية، والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الأعضاء وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية.

- بنك دبي الإسلامي: الذي أسس بموجب مرسوم حكومة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة في 12 مارس 1975م، وتقوم جميع أعمال البنك على أساس الشريعة الإسلامية (شبير، 2007، صفحة 258).

قد أسست بعده عدد من المصارف الإسلامية تمثلت في كل من بنك فيصل الإسلامي السوداني عام 1977، فبيت التمويل الكويتي عام 1977، ثم بنك فيصل الإسلامي المصري عام 1977، وفي الأردن فقد كانت البداية بالبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار عام 1978 (الوادي، خريس، سمحان، رزيق، و لطايفة، 2014، صفحة 192).

د. مرحلة توسع نشاط المصارف الإسلامية (1980-1989): تميزت بتحويل الأنظمة المصرفية لباكستان وإيران والسودان إلى النظام المصرفي الإسلامي، وظهرت مجموعات مالية كبيرة ومنظمة وهي مجموعة "دار المال الإسلامي" و"مجموعة البركة" (غربي، 2018، صفحة 151)، وقامت "مجموعة البركة" بتأسيس العديد من المصارف و المؤسسات المالية الإسلامية (بنوك البركة) في البحرين، تونس، السودان، مصر، الجزائر، تركيا، جنوب إفريقيا وغيرها، وقامت بالإضافة إلى ذلك بجهود علمية كبيرة لدعم فكرة المصارف الإسلامية من خلال تأسيسها لعدد من مراكز الأبحاث الاقتصادية الإسلامية وعقدتها لندوات فقهية سنوية (القراري، 2016، صفحة 13)، وامتد العمل المصرفي الجديد إلى الدول الأوروبية (سويسرا، الدانمرك وبريطانيا..)؛ حيث تم تأسيس أول مصرف إسلامي في أوروبا سنة 1983 (المصرف الإسلامي الدولي بالدانمرك).

هـ. مرحلة انتشار المصارف الإسلامية (1990- اليوم): تميزت بالبعد العلمي الذي أصبح للمصارف الإسلامية والاهتمام المتزايد للبنوك التقليدية بمجال العمل المصرفي الجديد، وكان (Citibank) أول بنك تقليدي أجنبي قام بتأسيس بنك إسلامي كامل في البحرين سنة 1996 (غربي، 2018، الصفحات 151-152). إن هذه المرحلة شهدت ظهور عدد كبير من الأوعية الاستثمارية التي تدار بالطرق المطابقة للشريعة الإسلامية، بشكل خاص صناديق الاستثمار الإسلامية العاملة في مجال التأجير والعقارات والأسهم والسلع وغيرها، بالإضافة إلى ظهور فكرة وساطة خدمات النوافذ الخدمية المصرفية الإسلامية (القراري، 2016، صفحة 13).

إن انتشار المصارف الإسلامية في معظم أقطار العالم المتقدمة والنامية على حد سواء، هو دليل هام على القبول الدولي لفكرة العمل المصرفي الإسلامي، وتعد سرعة تطورها كمؤشر على نجاحها وكفاءة تشغيلها مقرونا باكتساب ثقة كل من المساهمين والمتعاملين معها (صوان، 2008، صفحة 85)، فقد ظهرت قوانين حكومية تشجع اهتمام البنوك المركزية العربية بالتجربة الإسلامية، إلى جانب ظهور المؤسسات العلمية لمساندة التطور التطبيقي، وبما يوحد عالميا بوضع معايير ضبط المعاملات والحسابات والعلاقات الرسمية (القراري، 2016، صفحة 13).

2.1.1. خصائص المصارف الإسلامية

جاء الإسلام ليقيم دولة العدالة ويحارب الاستغلال في كل المعاملات، من خلال تحريم كل مصادر الإثراء غير المشروع، فنهى عن أكل أموال الناس بالباطل، قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴾ (سورة النساء: الآية 29)، ومن أعظم الأبواب في ذلك الربا، فحرمه الإسلام وغلظ في تحريمه، وشرع بدلا عنه البيع، ثم شرع أساليب مختلفة للمشاركة تقوم في مجموعها على المخاطرة، حماية للمدخرين والمستثمرين في آن واحد، دفعا للنشاط الاقتصادي وتحقيقا للتنمية المنشودة في المجتمع (دعاس، 2007، صفحة 208). وتقوم المصارف الإسلامية على آلية متميزة في نشاطاتها، وتعتمد على الخصائص والقواعد الآتية:

1.2.1.1. استبعاد التعامل الربوي : إن أول ما يميز المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية هو استبعاد كافة المعاملات غير الشرعية من أعمالها وخاصة نظام الفوائد الربوية، وبذلك تنسجم المصارف الإسلامية مع

البيئة المسلمة للمجتمع الإسلامي ولا تتناقض معها (ناصر و بوشرمة، 2010/2009، صفحة 306). قد عد علماء الشريعة أن الفائدة المصرفية، هي من الربا المحرم وذلك إلزاماً بهدي القرآن الكريم. قال الله تعالى: ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾ (سورة البقرة: الآية 275) وقد ورد في السنة النبوية المطهرة، عن جابر - رضي الله تعالى - عنه، قال: " لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ آكِلَ الرِّبَا وَمُؤَكِّلَهُ وَكَاتِبَهُ وَشَاهِدِيهِ وَقَالَ هُمْ سَوَاءٌ " (صحيح مسلم). (الوادي و عبد الكريم، 2013، صفحة 292).

يعرف الربا في اللغة بأنه "الزيادة، ربا الشيء أي زاد ونما، وربا المال، إذا زاد وارتفع" (الساعاتي، 2012، صفحة 43)، وقد وردت مشتقات هذه الكلمة في القرآن الكريم في نفس أماكن متعددة لتعني النمو والعلو. أما الربا شرعا: "فهو الزيادة على أصل المال يأخذها الدائن مقابل الأجل"، وينقسم الربا إلى قسمين:

- ربا النسيئة (الديون) : وهو الزيادة المشروطة التي يأخذها الدائن من المدين نظير التأجيل ودون عوض، وهذا النوع من الربا هو محرم بالكتاب والسنة وإجماع الأئمة، وقد كان هذا النوع أكثر شيوعاً في الجاهلية (الوادي وآخرون، 2014، ص 191). إن تحريم ربا النسيئة يعني أساساً أن التحديد المسبق لعائد إيجابي على القرض كمكافأة في مقابل الانتظار أمر لا تسمح به الشريعة الإسلامية (شابرا، 1992، صفحة 78).

- ربا البيوع (الفضل) : وهو مبادلة (أو بيع) الشيء بجنسه مع الزيادة، مثل بيع النقود بالنقود، أو الطعام بالطعام مع الزيادة، وهو محرم بالسنة والإجماع لأنه ذريعة إلى ربا النسيئة (الوادي وآخرون، 2014، ص 191).

إن العقد الربوي يضمن للدائن زيادة في رأس ماله، دون أن يتحمل أية خسارة، فهو ضامن لرأس ماله، مع الزيادة عليه وهي زيادة مقتطعة من مال المدين وجهده وعرقه، كما أن الربا يؤدي إلى ظهور الأمراض الاقتصادية والاجتماعية، مثل سوء توزيع الثروة، والتفاوت الطبقي (الوادي و عبد الكريم، 2013، صفحة 292).

وتعمل المصارف الإسلامية على إحلال نظام المشاركة محل نظام الفائدة، بحيث يتم استبعاد الفائدة الدائنة والمدينة بكل أشكالها من المعاملات المصرفية، وتوزع الأرباح على المساهمين والعملاء بنسبة ما لهم من رأس المال أو الودائع، على أن يتحمل الجميع نصيبهم من الخسارة إن وقعت (غربي، 2018، صفحة 155).

2.2.1.I. المشاركة في الغنم والغرم

إذا كانت الأموال التي تندفق إلى حسابات الاستثمار، في المصارف التجارية التقليدية، يتقاضى أصحابها عائداً ربوياً، يتمثل في سعر فائدة محددة مسبقاً، فإن تلك الأموال في المصرف الإسلامي، تعد أموالاً مضاربة وتخضع

لقاعدة العُثم بالغرْم (أو المشاركة في الأرباح والخسائر) (الوادي و عبد الكريم، 2013، صفحة 293). هنا يقصد بها، أن الحق في الحصول على الربح يكون بقدر الاستعداد لتحمل الخسارة، وتمثل هذه القاعدة الأساس الفكري لكل المعاملات التي تقوم على المشاركات والمعاوضات، حيث لكل طرف حقوق تعادل ما عليه من التزامات (قنطقجي، 2015، صفحة 119)، كما يلتزم المصرف الإسلامي بقاعدة أخرى في استثمار وتشغيل ما لديه من أموال، وهي قاعدة الحراج بالضماني (صوان، 2008، صفحة 94)، والحراج يعني الغلة والمنفعة، والضماني يعني المخاطرة (غربي، 2015)، ويقصد بها أن من ضمن شيئاً جاز أن يحصل على ما تولد عنه من عائد، وهذه القاعدة مشتقة من القاعدة السابقة، لأنها قد تدخل تحتها من حيث أن الحراج عُثم والضماني عُثم، ولها أثر كبير في الأعمال المالية والمصرفية لأنها تؤثر على توزيع نتائج الأعمال (قنطقجي، 2015، صفحة 120).

وإذا كان سعر الفائدة يمثل حافزاً للمودعين في المصارف التقليدية، فإن العائد على الاستثمار هو الحافز البديل في المصارف الإسلامية. ويعد من أولى مهام المصرف الإسلامي في المجال الاستثماري البحث عن أفضل طرق للاستثمار، وأفضلها عائداً (الوادي و عبد الكريم، 2013، صفحة 293).

3.2.1.I. تصحيح وظيفة النقود

إن المال هو شريان العملية الاقتصادية، فتوقف المال بعيداً عن الاستخدام المستثمر يؤدي إلى مشاكل اقتصادية واجتماعية، لذلك نجد في الاقتصاد الوضعي الحث على عملية الادخار والاستثمار عن طريق المصارف التقليدية (القراري، 2016، صفحة 10)، وإذا كانت الأعمال الربوية تؤدي إلى زيادة النقود، وتمارس دور المحرك الأساسي في النظام الاقتصادي الوضعي، دون أن يقابل تلك الزيادة إنتاج فعلي أو حقيقي، فإن الزكاة في النظام الاقتصادي الإسلامي، تمارس دور المحرك الأساسي لدوران المال وتشغيله، وتؤدي إلى زيادة حقيقية في الإنتاج، وهي بذلك تعد من أهم وسائل تصحيح وظيفة النقود (الوادي و عبد الكريم، 2013، صفحة 294).

4.2.1.I. التركيز على التنمية عن طريق الاستثمارات

تعمل المصارف الإسلامية على تمويل المشروعات بأسلوبين هما:

أ. الاستثمار المباشر: بمعنى أن يقوم المصرف بنفسه بتوظيف الأموال في مشروعات إنتاجية وتجارية؛

ب. الاستثمار بالمشاركة: بمعنى إسهام المصرف في رأس مال المشروع الإنتاجي؛ مما يعطي له صفة شريك لكل ما ينتج عنه من ربح أو خسارة بالنسب المتفق عليها (غربي، 2018، صفحة 156).

5.2.1.I. ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية

إن رأس المال في المنهج الإسلامي خادماً للمصالح المجتمعية، وليس سيداً متحكماً في مصالح الناس (الوادي و عبد الكريم، 2013، صفحة 295). والمصارف الإسلامية هي مؤسسات اقتصادية مصرفية اجتماعية، تقوم بتعبئة المدخرات من الأفراد والمؤسسات واستثمارها في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي (ناصر و بوشرمة، 2009-2010، صفحة 306)، وتعمل على توجيه نشاطها لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعلى ذلك فإن اختيار نوعية الاستثمار مرتبط بحاجة المجتمع الفعلية للمشروع في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني؛ لذلك تهتم هذه المصارف بالعائد الاجتماعي إلى جانب تحقيق الربح (غربي، 2018، صفحة 156).

3.1.I. أساليب التمويل الإسلامي

إن أساليب التمويل الإسلامي تمثل البديل العملي لمختلف التعاملات الربوية، حيث يتم من خلالها تنشيط حركة الأموال بما يتماشى مع المقاصد العليا للشريعة الإسلامية وبما يسمح بتحقيق تنمية شاملة تستجيب لكل متطلبات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، وقد تنامي الاهتمام العالمي بأساليب التمويل الإسلامي بشكل كبير جداً ومتسارع في السنوات الأخيرة نتيجة الأزمات المالية الشديدة التي شهدتها العالم، حيث حققت المصارف الإسلامية تطوراً ملحوظاً وتمكنت من تطوير عدة أساليب تمويلية موجهة لفائدة العملاء لأغراض استثمارية وتنموية (عثمان، 2013/2014، صفحة 258).

تستخدم المصارف الإسلامية أساليب تمويلية متنوعة ويمكن تقسيمها إلى:

1.3.1.I. أسلوب التمويل بالبيع: يشمل هذا الأسلوب المراجعة، السلم، الاستصناع، البيع الآجل والبيع

التأجيري:

أ. المراجعة: تعد المراجعة من أهم أساليب التمويل في العمل المصرفي الإسلامي وأكثرها تطبيقاً وذلك لسهولة تطبيقها وتدني مخاطرها مقارنة بالأدوات التمويلية الأخرى (نصار، 2016). وهي عقد من عقود الاستثمار التجارية، يتم بموجبها التمويل بالبيع (غربي، 2018، صفحة 219)، وهي تعني تزويد البائع للمشتري

بالسلع، بهامش ربح محدد يتفقان عليه، ويكون الدفع معجلاً أو مؤجلاً (شابرا، 1992، صفحة 228)، فإن كان البائع يملك السلع المباعة فتكون مربحة بسيطة، وإن كانت غير متاحة لديه بل سيشتريها من السوق بمعرفته ثم يضيف ما اتفقا عليه فتكون مربحة للآمر بالشراء (قنطجني، 2015، صفحة 229).

وعليه فإن بيع المراجعة للآمر بالشراء يستلزم وجود ثلاثة أطراف هي:

- الأمر بالشراء: وهو العميل طالب شراء السلعة من المصرف الإسلامي؛

- المصرف الإسلامي: وهو الذي يتلقى طلب الشراء من العميل ثم يقوم بتلبية طلبه؛

- البائع: وهو مالك السلعة التي يرغب العميل في شرائها عن طريق المراجعة (غربي، 2013، صفحة 371).

وبهذا فإن بيع المراجعة للآمر بالشراء (المراجعة المركبة) يتم على مراحل هي:

المرحلة الأولى: طلب شراء مقدم من قبل العميل يتم من خلاله تحديد صفة وقيمة السلعة المطلوب شراؤها (الجنيدل و أبودية، 2009، صفحة 99)، بالإضافة إلى تحديد شروط التسليم ومكانه وكافة البيانات والمعلومات التي يطلبها المصرف الإسلامي، ثم يقوم قسم المراجعة التابع لإدارة الاستثمار والتمويل في المصرف الإسلامي بدراسة طلب الشراء من جميع النواحي (نصار، 2016)؛

المرحلة الثانية: وعد من الأمر بالشراء للمأمور بأن يشتري منه السلعة التي أمره بشرائها بعد أن يمتلكها (الوادي وآخرون، 2014، صفحة 195)، وتقوم بعض المصارف الإسلامية بتحرير نموذج يسمى الوعد بالشراء لإلزام العميل بشراء السلعة عند ورودها ويقوم العميل أحيانا بسداد مبلغا من المال يسمى ضمان الجدية (نصار، 2016)؛

المرحلة الثالثة: إبرام عقد البيع الأول بين المأمور بالشراء والبائع الأول (الوادي وآخرون، 2014، صفحة 195)، بحيث يقوم المصرف الإسلامي بالاتصال بالمورد والتعاقد معه لشراء السلعة باسمه وتحت مسؤوليته، وهناك أساليب كثيرة للتعاقد تختلف من سلعة إلى سلعة ومن دولة إلى أخرى، كما تختلف حسب مكان الشراء (مشتراة من السوق المحلي أو مستورة من الخارج) (نصار، 2016)؛

المرحلة الرابعة: إبرام عقد البيع الثاني بين الأمر بالشراء والمأمور بالشراء (الوادي وآخرون، 2014، صفحة 195)، فعندما يتم شراء السلعة بمعرفة المصرف وباسمه والاطمئنان من وجودها في مكان معين، يقوم المصرف الإسلامي بالإتصال بالعميل لإبرام عقد البيع (نصار، 2016)؛

المرحلة الخامسة: بعد قيام المصرف بالتملك والحيازة وإبرام عقد بيع المراجعة مع العميل والحصول على الضمانات وتصبح البضاعة ملكه وفي حيازته، يقوم بتسليمها للعميل بمعرفة مندوبه في المكان المتفق عليه (نصار، 2016).

ب. السَّلْم: السَّلْم لغة هو "التقديم والتسليم، وهو البيع الذي يتم فيه تسلم الثمن في مجلس العقد وتأجيل تسليم السلعة الموصوفة بدقة إلى وقت محدد في المستقبل" (العبيدي و المشهداني، 2015، صفحة 75). وهو صيغة من صيغ التمويل يتم بموجبها التمويل بالشراء المسبق، لتمكين البائع من الحصول على التمويل اللازم، فهو بيع آجل بعاجل، فالآجل هو السلعة المباعة التي يتعهد البائع بتسليمها بعد أجل محدد، والعاجل هو الثمن الذي يدفعه المشتري (غريبي، 2018، صفحة 219).

وفي المصارف الإسلامية يعني السَّلْم أنه يمكن للعميل أن يبيع إلى المصرف الإسلامي سلعا موصوفة مؤجلة على أن يتعجل الثمن من الآن، فتتحقق للعميل السيولة اللازمة، ويستفيد المصرف الإسلامي من فرق الأسعار، لأن ثمن السلعة المؤجلة أقل في العادة من ثمن السلعة الحاضرة (غريبي، 2013، صفحة 386).

ج. الإِستِصْناع : يتم فيه صنع السلع بأوصاف معلومة، بمواد من عند الصانع، على أساس أن يدفع المستصنع مبلغا معيناً سواء عند بداية العقد أو خلال فترات متفاوتة أثناء أداء الصانع للعمل المتفق عليه بينهما؛ وذلك حسباً للاتفاق الموجود في العقد (غريبي، 2018، صفحة 160).

وفي المصارف الإسلامية يتمثل أسلوب الإِستِصْناع في: "قيام المصرف بتمويل مشروع معين تمويلًا كاملاً، عن طريق التعاقد مع المستصنع (طالب الصنعة) على تسليمه المشروع كاملاً بمبلغ محدد، وبمواصفات محددة، وفي تاريخ معين، ومن ثم يقوم المصرف بالتعاقد مع مقاول أو أكثر لتنفيذ المشروع حسب المواصفات المحددة، ويمثل الفرق بين ما يدفعه المصرف وبين ما يسجله على حساب المستصنع الربح الذي يؤول للمصرف" (غريبي، 2013، صفحة 459).

إن هذا العقد يفيد بتمويل المباني السكنية والاستثمارية وتمويل الصناعات الزراعية (كالتعليب والتجفيف...) (العبيدي و المشهداني، 2015، صفحة 76).

د. البيع التأجيري : المصارف الإسلامية يعني التمويل التأجيري: " عملية تمويلية رأسمالية لا تهدف إلى تمليك الأصول للمؤجر (المصرف) ولا إلى تملكها للمستأجر (المستثمر)، بل هي عملية شراء للأصل لإتاحته للعميل لاستخدامه مقابل أدائه قيمة الإيجار المتفق عليها، وفي نهاية الإيجار قد يباع الأصل في مزاد عام أو للمستأجر أو يعاد للمؤجر لتأجيره مرة أخرى " (غربي، 2013، صفحة 424).

إن البيع بالتقسيط والآجل والتأجيري، هي عقود تسلم فيها السلعة ويكون الثمن مؤجلا:

- فإذا كان الثمن يدفع على أقساط مستحقة لفترة محددة بين المشتري والبائع كان " يباع بالتقسيط"؛
- وإذا كان الثمن يدفع مرة واحدة بعد فترة كان " يباع آجلا"؛
- وإذا كان الثمن يدفع على دفعات مؤجلة وتنتقل حيازة السلعة للمشتري مع بقاء ملكيتها للبائع حتى آخر دفعة، ثم تنتقل بعدها الملكية للمشتري كان " يباع تأجريا" (غربي ع.، الوجيز في الإقتصاد النقدي والمصرفي، 2018).

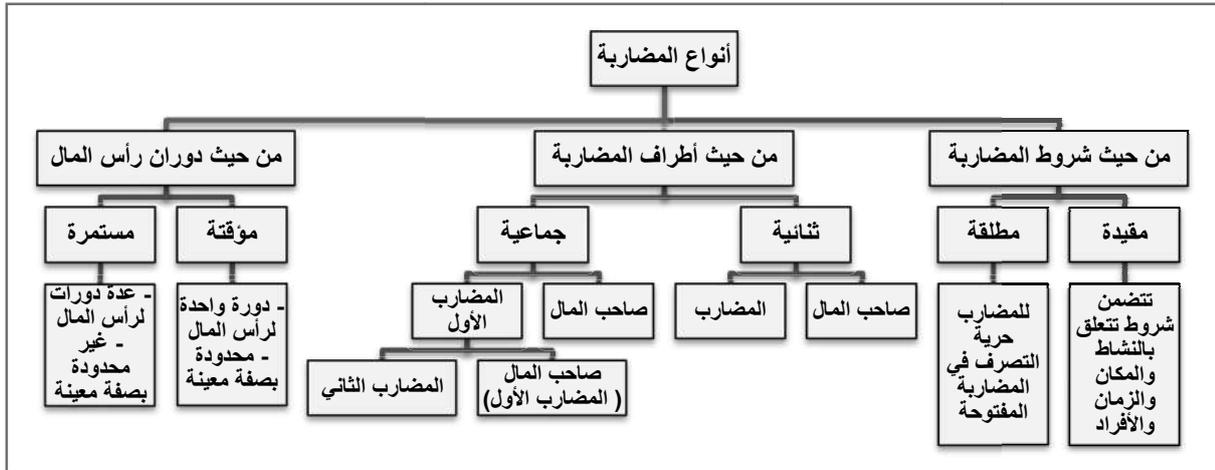
2.3.1.I. أسلوب التمويل بالمشاركة في نتيجة العملية الاستثمارية: يشمل هذا الأسلوب التمويل بالمشاركة والتمويل بالمضاربة:

أ. **المضاربة:** وهي عقد من عقود الاستثمار يتم بموجبها المزج والتأليف بين عنصري الإنتاج " العمل ورأس المال" في عملية استثمارية تحقق فيها مصلحة الملاك والعمال المضاربين (غربي، 2018، صفحة 220). وهذا المفهوم يختلف عن المضاربة في الأسواق المالية (**Spéculation**) التي ينصرف إليها ذهن الاقتصاديين عند التحدث عن المضاربة (الوادي وآخرون، 2014، صفحة 194)، فهو في الفقه الإسلامي عقد خاص بين طرفين، يقدم أحد الأطراف رأس المال، ويقدم الطرف الآخر جهده المتمثل في الإدارة والخبرة والمناظرة، ويحدد الطرفان في العقد حصة كل منهما من الربح بنسبة مئوية (المغربي، 2014، صفحة 39)، أما الخسارة فيتحملها الممول فقط إذا ثبت عدم تقصير المضارب (دعاس، 2007، صفحة 215). وتتخذ المضاربة عدة أنواع منها:

- المضاربة المطلقة: هي التي لم تقيد بمكان أو زمان ولم يبين العمل فيها ولا صفته ولا من يتعامل معه المضارب، فيكون للعامل حرية التصرف في البيع والشراء بما يرى فيه المصلحة من غير تحديد زمان أو مكان أو نوع العمل (الجنيدل و أبودية، 2009، صفحة 179)؛
- المضاربة المقيدة: هي التي تكون مقيدة حسب الشروط المتصلة بالنشاط الممارس، كتحديد مجال النشاط أو مكانه أو زمانه أو الأفراد المتعامل معهم (دعاس، 2007، صفحة 216)؛
- المضاربة المركبة (الجماعية): يطلق عليها أحيانا المضاربة المزدوجة وسميت بذلك لأن المضارب يقوم بإعطاء المال إلى شخص آخر مضارب فتجتمع مضاربتين في مال واحد (الجنيدل و أبودية، 2009، صفحة 178).

ويمكن تصنيف التمويل بالمضاربة من وجهات نظر مختلفة، كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (1/1): أهم تصنيفات التمويل بالمضاربة



المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا إلى المرجع: (غربي، 2013، صفحة 476)

- ب. المشاركة: هي آلية قديمة متجددة، قديمة لأنها مستمدة من الشريعة الإسلامية، ومتجددة لأنها وجدت لها تطبيقات عصرية في المصارف الإسلامية (خوي و حساني، 2015، صفحة 107)، وتعتبر المشاركة إحدى مجالات الاستثمار الهامة في المصارف الإسلامية (الوادي وآخرون، 2014، صفحة 196)، وجاءت لفظة المشاركة في اللغة لترتبط بلفظ الشركة (العبيدي و المشهداني، 2015)، والشركة أو الشركة هي الاختلاط أو المخالطة بين الشريكين (الوادي وآخرون، 2014، صفحة 196)، وهي عقد من عقود الاستثمار يتم

بموجبها الاشتراك في الأموال لاستثمارها في النشاطات المختلفة، بحيث يساهم كل طرف بحصة في رأس المال. أما المشاركة تقتضي وجود طرف يملك المال وطرف يملك المال والجهد معا (غربي، 2018، صفحة 220)، وهي مشروعة في الإسلام بدليل قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ﴾ (سورة ص: الآية 24) (شبير، 2007، صفحة 333).

وهناك عدة أنواع للمشاركة المطبقة في المصارف الإسلامية تتمثل فيما يلي:

- المشاركة الدائمة (المستمرة): وهي تقوم على مساهمة المصرف الإسلامي في تمويل جزء من رأس مال مشروع معين، مما يترتب عليه أن يكون شريكا في ملكية هذا المشروع، وشريكا في كل ما ينتج عنه من ربح أو خسارة بالنسب التي يتم الاتفاق عليها والقواعد الحاكمة لشروط المشاركة (خوني و حساني، 2015، صفحة 133)؛

- المشاركة المنتهية بالتمليك (المشاركة المتناقصة): وهي اشتراك البنك الإسلامي مع طرف أو أطراف أخرى في إنشاء مشروع معين برأسمال معين وبهدف الربح، بحيث يساهم البنك والشركاء في رأسمال هذا المشروع بنسب معينة، على أن يقوم الطرف الآخر (الشريك الآخر أو أحد الشركاء) بشراء حصة البنك تدريجيا من الأرباح التي يحصل عليها إلى أن تنتقل حصة البنك في رأسمال المشروع بالكامل وبشكل تدريجي للطرف الآخر، بحيث يصبح الشريك الآخر هو مالك المشروع ويخرج البنك من الشركة (الوادي وآخرون، 2014، صفحة 197).

3.3.1.I. أسلوب التمويل بالمشاركة في الإنتاج: هو نوع من التمويل يشمل صيغ الاستثمار الزراعية ومنها: المزارعة والمساقاة والمغارسة.

أ. المزارعة: يتم فيها تقديم عنصر الأرض والبذر المحددة لمالك معين إلى عامل (المزارع) ليقوم بالعمل والإنتاج، مقابل نصيب مما يخرج من الأرض (الإنتاج) وفق نسبة لكل منهما؛

ب. المساقاة: يتم فيها تقديم الثروة النباتية (الزرع والأشجار المثمرة) المحددة لمالك معين إلى عامل ليقوم بإستغلالها وتنميتها (الري أو السقي والرعاية) على أساس أن يوزع الناتج في الثمار بينهما بحصة نسبية متفق عليها؛

ج. المغارسة: يتم فيها تقديم الأرض المحددة لمالك معين إلى طرف ثانٍ ليقوم بغرسها بأشجار معينة حسب الاتفاق المبرم بينهما، ويكون الشجر والإنتاج بينهما (غربي، 2018، صفحة 160).

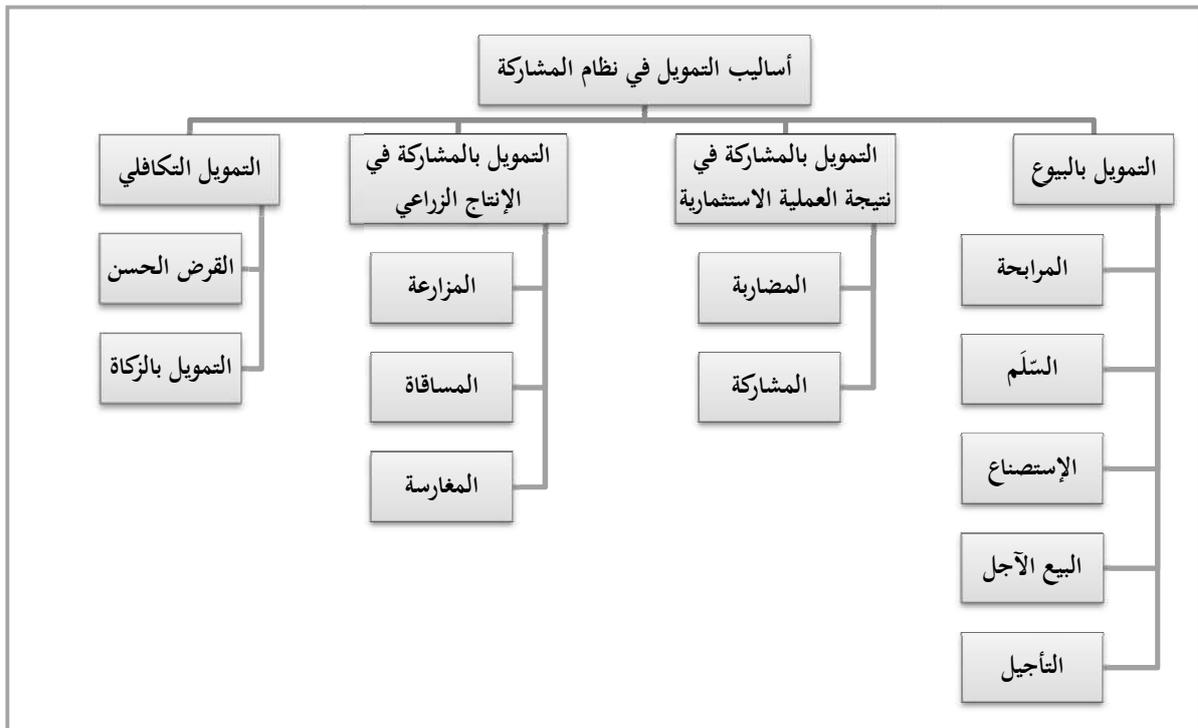
4.3.1.I. أسلوب التمويل التكافلي: ويتضمن هذا الأسلوب:

أ. التمويل بالقروض الحسنة: إن القرض في الفقه الإسلامي هو القرض الحسن، وهو يدخل في عقود التبرعات وليس في عقود المعاوضات، وهو وسيلة تمويلية ليس لها عائد سوى الأجر من الله عز وجل لأنه شكل من أشكال التكافل الاجتماعي (قنطقجي، 2015، صفحة 55)، وفي المصارف الإسلامية يقوم القرض الحسن على "تقديم المصرف مبلغا محددًا لفرد من الأفراد، أو لأحد عملائه حيث يضمن سداد القرض الحسن، دون تحميل هذا الفرد أو العميل أية أعباء أو عمولات، أو مطالبته بفوائد وعائد استثمار هذا المبلغ، أو مطالبته بأي زيادة من أي نوع. بل يكفي المصرف أن يسترد أصل القرض والأموال التي أقرضها لهذا الفرد" (غربي، 2013، صفحة 405).

ب. التمويل بالزكاة: يتم فيه التعبئة الإجبارية للموارد الخاصة بالزكاة التضامنية لتأمين السلع والخدمات الأساسية والرعاية الاجتماعية للقراء ومحدودي الدخل، وتنشيط الحركة الاستثمارية.

إن هذا التنوع الصيغي والتعدد في أساليب التمويل يؤدي إلى تغطية الاحتياجات التمويلية لمختلف مؤسسات العجز، بما يتناسب مع طبيعتها وحجمها ومجال نشاطها (غربي، 2018، صفحة 161). ويوضح الشكل التالي أساليب التمويل في نظام المشاركة:

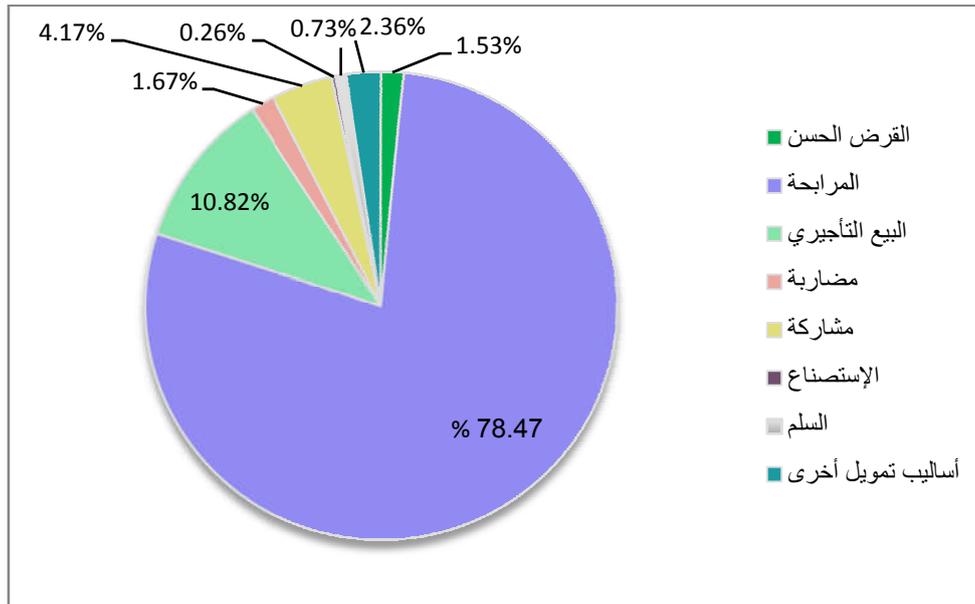
شكل رقم (2/1): أساليب التمويل في نظام المشاركة



المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا إلى المرجع: (غربي، 2018، صفحة 222)

كما يوضح التمثيل البياني رقم (3/1) نسبة كل أسلوب من أساليب التمويل الإسلامي المقدمة من قبل المصارف الإسلامية، وذلك وفقا للتقرير العالمي للتمويل الإسلامي الصادر عن البنك الدولي ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية لسنة 2016 :

شكل رقم (3/1): أساليب التمويل الإسلامي المقدمة من قبل المصارف الإسلامية



المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا إلى المرجع: (World bank & Islamic Development Group , 2016, p. 69)

2.I. مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي

يتجسد هدف النمو الاقتصادي على رأس أهداف السياسات الاقتصادية ذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع، لذلك تهتم الدراسات الاقتصادية بعملية النمو الاقتصادي وتسعى إلى قياس معدلاته في السنوات المختلفة من أجل تحسينه ودعمه، مما يستدعي معرفة أهم المحددات التي يمكن أن تؤثر في أهم مصادر النمو الاقتصادي ومساره، كما أن معرفة مصادر النمو الاقتصادي تعتبر من المواضيع التي تثار حولها الجدل على مدى فترات زمنية ممتدة.

ومن خلال ما سبق ذكره سيتم تقسيم هذا المطلب إلى أربعة فروع يتم من خلالها أولاً التفرقة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى استعراض أهم النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي ومحدداته بما في ذلك طرق قياسه.

1.2.I. مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والفرق بينهما

1.1.2.I. مفهوم النمو الاقتصادي

هناك العديد من التعاريف الخاصة بالنمو الاقتصادي تناولها الباحثون والعلماء يمكن ذكر أهمها في ما يلي:

يعرف النمو الاقتصادي على أنه "الزيادة السنوية الحقيقية في الناتج القومي الإجمالي (أو حصة الفرد من الناتج القومي) أي زيادة في حجم السلع و الخدمات التي ينتجها الاقتصاد في سنة معينة، والتي يمكن قياسها بالتغير السنوي في متوسط المستوى المعيشي المادي للفرد" (ربيع، 2004، صفحة 04).

كما يعرف على أنه "الزيادة في الإنتاج الاقتصادي عبر الزمن ويعتبر المقياس الأفضل لهذا الإنتاج هو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) (Gross Domestic Product)" (وعيل، 2014/2013، صفحة 08).

ويعرفه الاقتصادي (François Perroux) بالمفهوم الجديد "على أنه يعبر عن مقدار الزيادة خلال فترة أو عدة فترات طويلة الأجل في حجم الإنتاج" (بربري، 2011/2010، صفحة 179).

وعرفه (Simon Kuznets) بأنه "الارتفاع في نصيب الفرد أو في نصيب عنصر العمل من حجم الناتج، حيث أن الزيادة في حجم الناتج غالباً ما يصاحبها ارتفاع في حجم السكان، وبالتالي فإن التقدير الحقيقي لمدى تحقق الازدهار الاقتصادي يتطلب الارتكاز في حساب معدلات النمو الاقتصادي على مؤشر نصيب الفرد من حجم الناتج" (بودخدخ، 2015/2014، صفحة 29).

- يتضمن النمو الاقتصادي شروط أساسية:

وهي أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي يجب أن يترتب عليها زيادة في نصيب الفرد منه، بمعنى أن معدل نمو الدخل الوطني أو الناتج المحلي الإجماليين يجب أن يفوق معدل النمو السكاني، ويجب أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية وليست نقدية فقط، بمعنى أن تفوق الزيادة النقدية في الدخل الفردي الزيادة في المؤشر العام للأسعار (التضخم)، و أن تكون الزيادة المحققة في الدخل الحقيقي الفردي أو في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي مستمرة إلى المدى الطويل وليست آنية أو مؤقتة تزول بزوال أسبابها (كبداني، 2013/2012، صفحة 18). هنا لا يعتبر الاختلاف في معدلات النمو الاقتصادي معبرا في الغالب عن تخلف أو تقدم اقتصادي، كما أن النمو الاقتصادي هو متغير كمي يقيس التغير في حجم الناتج القومي من سنة لأخرى بغض النظر عن كون أن حجم هذا الناتج يلبي الاحتياجات العامة أو لا يلبئها. (بودخدخ، 2015/2014، صفحة 29)

2.1.2.I . مفهوم التنمية الاقتصادية

التنمية الاقتصادية هي ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كعنصر هام وأساسي، مقرونا بحدوث تغير في الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية والثقافية و العلاقات الخارجية، أي أن التنمية تتمثل في تغيرات عميقة في الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية في المجتمع و في العلاقات التي تربطه بالنظام الاقتصادي و السياسي العالمي و ينتج عن ذلك توليد زيادات تراكمية في مستوى دخل الفرد الحقيقي، على أن تكون قابلة للاستمرار و اقتران ذلك بآثار ايجابية غير اقتصادية. (وعيل، 2014/2013، صفحة 03)

ويعرف الأستاذ (مدحة العقاد) التنمية الاقتصادية على أنها "العملية التي استخدمتها الدولة غير المستكملة النمو في استغلال مواردها الاقتصادية الحقيقية بهدف زيادة دخلها الوطني الحقيقي، وبالتالي زيادة مستوى نصيب الفرد منه"، بينما يعرفها كامل بكري على أنها "سياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي، فهي عملية يزداد بواسطتها الدخل الوطني الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة" (معمري و شيخاوي، 2015، صفحة 224).

ويرى إسماعيل صبري عبد الله "أن التنمية بطبيعتها عملية شاملة، يشكل النمو الاقتصادي محورها الفقري ولكنه لا يستوعبها بالكامل، فمقاصد التنمية تتجمع في بناء ديناميكي حضاري محدد المعالم والقيم" (أوكيل، 2016/2015، صفحة 66).

I.3.1.2. الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية

الفرق بين النمو والتنمية يعني التغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي أو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أما التنمية فهي ظاهرة مركبة تتضمن أبعادا نوعية للتنمية، تمتد إلى ما وراء النمو الاقتصادي أو أو التوسع الاقتصادي (وعيل، 2014/2013، صفحة 15)، فالتنمية الاقتصادية أوسع وأكثر شمولية من النمو الاقتصادي، كما أن النمو لا يهتم بتوزيع العائد في حين تركز التنمية الاقتصادية على أن يصل عائدها على الطبقات الفقيرة داخل المجتمع فهي ظاهرة اقتصادية فقط بل تتضمن محتوى اجتماعيا أيضا (أوكيل، 2016/2015، صفحة 67)

I.2.2. مقاييس النمو الاقتصادي وأهم محدداته

I.1.2.2. مقاييس النمو الاقتصادي

أ. الناتج المحلي الإجمالي (GDP) (Gross Domestic product): وهو إجمالي القيم النقدية للسلع و الخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد المحلي بواسطة عناصر الإنتاج الموجودة داخل المحيط الجغرافي خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة. (سلمان و البكر، 2016، صفحة 08) ؛

ب. الدخل الوطني الكلي: حيث اقترح (Mead) استخدام هذا المعيار بدل متوسط نصيب الفرد من الدخل، إلا أنه لم يُقبل في الأوساط الاقتصادية لأن زيادته أو نقصانه قد تؤدي إلى نتائج إيجابية أو سلبية، فزيادته لا تعني شيئا إذا كانت أقل من معدل نمو السكان، كما أن نقصانه بمعدل صغير لا يعني بالضرورة تخلفا اقتصاديا، إضافة أنه معيار محدود القيمة إذا انتشرت الهجرة من وإلى الخارج (كبداني، 2013/2012، صفحة 22).

ج. الدخل الوطني الكلي المتوقع: وحيث أن البعض من الاقتصاديين اقترح قياس النمو على أساس الدخل المتوقع وليس الفعلي، خصوصا لدى الدول التي تملك موارد غنية كامنة معطلة.

د. متوسط نصيب الفرد: وهو أكثر المعايير استخداما وصدقا بحسب الكثير من الاقتصاديين، غير أن قياسه و إحصاءه يعرف بعض المشاكل و الصعاب لدى البلدان النامية، مما يجعل مقارنة المجتمعات به غير دقيقة لاختلاف أسس و طرق القياس و التقدير، كتلك القائمة على حسابه انطلاقا من إجمالي السكان، أو تلك المعتمدة على السكان العاملين فقط. فحساب الدخل لجميع السكان مفيد من نواحي الاستهلاك، وحسابه لقوة العمل مفيد من نواحي الإنتاج. وفي هذا الشأن اعتقد (Charles Kindleberger) أن اهتمام التنمية

يجب أن يوجه إلى الإنتاجية وليس إلى مستوى المعيشة، وأما جمهور الاقتصاديين فيتمسكون بمعيار متوسط نصيب الفرد من الدخل لكون الهدف النهائي للتنمية هو رفع مستويات المعيشة و الرفاهية، وحيث:

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{الدخل الحقيقي للفرد للفترة } t - \text{الدخل الحقيقي للفرد للفترة } 1}{\text{الدخل الحقيقي للفرد للفترة } 1 - t}$$

يستخدم هذا المعيار لقياس النمو في الدخل في فترتين متتاليتين، وهو لا يصلح لقياس معدل النمو المركب إذا كانت المقارنة طويلة حيث تستخدم مؤشرات أخرى.

هـ. معادلة (Singer): حيث في سنة 1952 وضع (Singer) معادلة النمو الاقتصادي التالية:

$$D = SP - R$$

حيث أن (D) هي معدل النمو السنوي لدخل الفرد، بينما تمثل (S) معدل الادخار الصافي، وأما (P) فهي إنتاجية رأس المال (إنتاجية الاستثمارات الجديدة)، فهي حين تمثل R معدل نمو السكان، حيث قام (Singer) بافتراض أن $S = 6\%$ من الدخل الوطني، و $P = 0.2\%$ و $R = 1.25\%$ فإن معدل النمو السنوي لدخل الفرد هو ($D = -0.5$)، وهو ما يوضح أن دخل الفرد في البلدان النامية لا يتحسن بل يتدهور، رغم أن افتراضات (Singer) كانت صادقة في عهده، وهي غير ذلك في الوقت الحالي لكون أن زيادة المتغيرات التفسيرية لبعض من هذه البلدان أكبر مما تم وضعه سيحقق لها معدلات نمو موجبة. فمثلا بإمكان بعض الدول ادخار نسبة أكبر من 6% وأن إنتاجية رأس المال يمكن أن تكون أكبر من $0,2\%$ ، وأن معدل النمو السكاني لبعض الدول يفوق $1,25\%$ (كبداني، 2013/2012، صفحة 23).

2.2.2.I محددات النمو الاقتصادي

تتمثل أهم محددات النمو الاقتصادي التي تم التطرق إليها في العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية فيما يلي:

أ. الاستثمار في رأس المال المادي : اعتبر آدم سميث توفر الآلات (رأس المال) ضرورياً لتقسيم العمل الذي تكون نتيجة زيادة الإنتاجية، التي هي مفتاح النمو للأفراد، وللشركات وللاقتصاد ككل (حمداني، 2009/2008، صفحة 11)، ويعتبر عنصر رأس المال بمثابة عامل تراكمي، يتكون من آلات وتجهيزات ومباني

وأراضي وغيرها من الأصول المادية التي تدخل في عملية الإنتاج، إذ كلما زاد حجم مخزون رأس المال بوجه عام ونصيب الفرد من رأس المال بوجه خاص أدى ذلك إلى الرفع من حجم الناتج، ويتطلب زيادة مستمرة في حجم الاستثمار لتغطية ما إهتلك من رأس المال والحفاظ على مستوى نصيب الفرد من رأس المال، وهذا يكون بالأساس انطلاقاً من أهمية التراكم الرأسمالي في عملية الإنتاج التي برزت منذ بداية اهتمام الفكر الاقتصادي بعملية النمو الاقتصادي (بودخدخ، 2015/2014، صفحة 30).

ب. رأس المال البشري : يعتبر التقدم التكنولوجي عامل أساسي في تحقيق النمو الاقتصادي، لكن العديد من الاقتصاديين النيوكلاسيك، تكلموا على ضرورة دمج عامل إضافي مهم وهو رأسمال البشري، هذا الأخير يلعب دوراً مهماً في إحداث النمو الاقتصادي الداخلي، ولقد أثبتت الأدلة التجريبية لكل من Lee و (Barro) (1990) في دراسة التي قاموا بها على 129 بلداً خلال الفترة 1960-1985، أن معدلات التحصيل التعليمي للسكان البالغين أحدثت آثاراً إيجابية مباشرة على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (بربري، 2011/2010، صفحة 182).

ج. الانفتاح الاقتصادي: ويقصد به إلغاء القيود المفروضة على المعاملات التجارية وحركة رؤوس الأموال، وقد شهدت الدراسات النظرية والتطبيقية تطوراً كبيراً في دراسة العلاقات بين الانفتاح الاقتصادي والنمو الاقتصادي، وقد أثبت العديد من الدراسات التجريبية في هذا المجال أنه يوجد أثر إيجابي بين الانفتاح الاقتصادي والنمو الاقتصادي. وفي دراسة قام بها (Dollars) (1992) استنتج أن الانفتاح الاقتصادي يؤثر على مستوى العام للأسعار، وبدورها تؤثر بشكل إيجابي على مستوى النمو الاقتصادي (بربري، 2010-2011، صفحة 181). وفي دراسة للبنك الدولي التي أجريت على 19 دولة نامية خلال الفترة 1946-1986، تم تصنيف الدول إلى اقتصاديات شديدة التوجه نحو الخارج واقتصاديات شديدة التوجه نحو الداخل، وقد خلصت الدراسة إلى تسارع نمو الصادرات وإجمالي الناتج المحلي الحقيقي في النماذج التي اتسم فيها الانفتاح التجاري بالقوة والاستمرارية (وعيل، 2014/2013، صفحة 51). وأكد (Jin) (2000)، على أن القضاء على الحواجز التجارية يساعد على استقرار معدل النمو الاقتصادي من خلال تحسين الكفاءة و العوائد الاقتصادية، بالإضافة إلى أنه يمكن للتحرير التجاري تحسين التكنولوجيا المحلية الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة كفاءة دالة الإنتاج وارتفاع الإنتاجية (السواعي، 2015، صفحة 20).

د. الإنفاق الحكومي: تلعب الدولة دور مهم في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال سياسة الإنفاق الحكومي للتأثير على النشاط الاقتصادي، وبالتالي تحقيق نمو مستدام. حيث يعتبر (جون مينال كينز)

و(John) (Maynard Keynes) " أن الإنفاق الحكومي أحد مكونات الطلب الكلي الذي يحدد العرض الكلي في السوق وينمي الطلب الفعلي، الذي لا يتحدد تلقائياً عند مستوى التشغيل الكامل، أي أنه طالب بتدخل الدولة الاقتصادي القادر على تنمية الطلب الفعال وبالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات المنتجة عن طريق الزيادة في الإنفاق ما يعمل على زيادة حجم الاستثمار والإنتاج الذي يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي في الأجل الطويل عن طريق آلية المضاعف وهدفه هو توفير الشغل وتحفيز الإنفاق وتنشيط الإنتاج. (مكي و عتو، 2016، صفحة 142).

إن التوجه الكينزي يفترض أن سببية العلاقة تمتد من الإنفاق الحكومي إلى الدخل القومي. وبالتالي يعامل الإنفاق الحكومي كمتغير خارجي، ويمكننا عرض الإطار المفاهيمي للفرضية الكينزية من خلال نموذج ذو أربعة قطاعات اقتصادية، الذي يعرض شرط التوازن عندما العرض الكلي يساوي الطلب الكلي كالتالي:

$$Y = C + I + G + X - M$$

حيث: C : الاستهلاك الخاص ؛ I : الاستثمار ؛ G : الإنفاق الحكومي و $X - M$: صافي الصادرات، ومن الواضح أن G من شأنها أن تتسبب في إرتفاع الدخل المعتمد على آلية عمل المضاعف (سلامي، 2015، صفحة 53).

هـ. التطور المالي: يعتبر التطور في القطاع المالي من العوامل التي يمكن أن تؤثر في النمو الاقتصادي وتتأثر به وقد شكلت دراسة هذه العلاقة وتفسيرها محور اهتمام العديد من الباحثين. وتعتبر دراسة (King) و(levine) (1992) هي أول دراسة ناقشت مدى فعالية العمق المالي، والتي من خلالها تم استنتاج أن التطور المالي يمكن أن يؤثر في النمو الاقتصادي ، بحيث يسمح بتخصيص الأموال بشكل أكثر كفاءة، و تحسين الإنتاجية الحدية لرأس المال، و يعمل على توجيه جزء من المدخرات إلى الاستثمارات مما يؤدي إلى التأثير على النمو الاقتصادي (بربري، 2011/2010، صفحة 184).

زيادة على ذلك، فسر اقتصاديون آخرون ، أبرزهم (McKinnon) (1973) و (Shaw) (1973)، هذه العلاقة من خلال التحرير المالي حيث وجدوا أن للتطور المالي أثر إيجابي على النمو الاقتصادي عندما يتم تطبيق سياسات التحرير المالي بشكل صحيح، وبشكل خاص تحرير أسعار الفائدة (اسماعيل و شاكر، 2016، صفحة 75). فالتحول نحو التحرير المالي هو الحل من أجل تسريع وتيرة النمو الاقتصادي، حيث أن رفع القيود

على النشاط المالي وبالذات تحرير أسعار الفائدة وإلغاء توجيه الائتمان ومعدلات الاحتياطي الإجباري المرتفعة، يمكن أن يحفز تراكم الادخار فترتفع الاستثمارات مما يؤدي إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وبالتالي مستويات متقدمة من التطور المالي من التطور المالي (بوغزالة، 2015، صفحة 126).

3.2.I. نظريات النمو الاقتصادي: يوجد العديد من المدارس الفكرية التي تعرضت لموضوع النمو الاقتصادي وحاولت تقديم إطار نظري شامل تستطيع كافة الدول إتباعه للوصول إلى مستويات مقبولة من الأداء الاقتصادي، والخروج من دائرة التخلف والركود الذي ميز الكثير منها، حيث كل نقائص نظرية كانت نقطة انطلاق نظرية أخرى.

1.3.2.I. النظرية الكلاسيكية:

بالرغم من اختلاف وجهات نظر الكلاسيكيين المتعلقة بتحليل التقدم الاقتصادي، وتباين طرق التحليل تبعاً للمدة الزمنية التي ظهرها فيها والأوضاع التي ميزتها، إلا أن آراءهم تقاربت فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي وطريقة تحقيقه، حيث أن نظرية التوزيع استحوذت على الجزء الأكبر من تحليلاتهم وعلاقتها بالنمو، مما جعلهم يبحثون عن أسباب النمو طويل الأجل في الدخل الوطني، معتمدين على التحليل الاقتصادي الجزئي.

أ. نظرية آدم سميث « Adam Smith »

ظهرت أفكار (آدم سميث) كبداية للتفكير الاقتصادي المنظم في النمو الاقتصادي، حيث بنيت آراءه- والتي أيدها سائر الكلاسيك حول النظام الاقتصادي وكونه نظاماً طبيعياً قادراً على تحقيق التوازن تلقائياً، وعليه لابد من الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الحكومة بأي شكل في النشاط الاقتصادي. (عبد الحميد بخاري، 2017، صفحة 64). وأكد (آدم سميث) أن النمو الاقتصادي هو آلية تتحدد بفعل عوامل داخلية، حيث أشار إلى أن العامل الرئيسي في النمو الاقتصادي هو إنتاجية عنصر العمل التي لا حدود لها وتقسيم العمل الذي يرتبط بدوره بمدى اتساع السوق ومن ثم بتراكم رأس المال المادي (بودخدخ، 2015/2014، صفحة 39).

فتقسيم العمل يولد وفرة خارجية وتحسنا في مستوى التكنولوجيا الناتجة عن زيادة الابتكارات، التي تؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج ووقت العمل اللازم لإتمام العمليات الإنتاجية، وكل هذا يساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية وما يترتب عليها من زيادة الأرباح وادخارها ثم إعادة استثمارها ليتراكم رأس المال الذي يعتبر المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي (كبداني، 2013/2012، صفحة 35).

ب. نظرية « David Ricardo »

أكد "دافيد ريكاردو"، أن الزراعة هي القطاع الرئيسي الأهم في النشاط الاقتصادي، والذي يخضع لقانون تناقص الغلة نتيجة التسابق بين الغذاء من ناحية والسكان من ناحية أخرى. وقد جعل ريكاردو رغم تأكيده لأهمية التراكم الرأسمالي من عنصر الأرض عملاً محددًا للنمو الاقتصادي، حيث يرى أن عنصر السكان عندما يكون قليلاً بالنسبة للموارد الطبيعية، تتوافر فرص الربحية أمام المستثمرين الرأسماليين فيزيدون من استثماراتهم خاصة في القطاع الزراعي. هذا يؤدي إلى زيادة الأرباح ومعدلات التراكم الرأسمالي وبالتالي يزيد الإنتاج والطلب على العمل (عبد الحميد بخاري، 2017، صفحة 67).

كما يعتبر توزيع الدخل بين الطبقات الثلاث للمجتمع العامل الحاسم والمحدد لطبيعة النمو الاقتصادي، حيث للرأسماليين دور مركزي في عملية النمو بتوفيرهم لرأس المال ومستلزمات العمل ودفعتهم لأجور العمال، وهم باندفاعهم لتحقيق أقصى الأرباح فإنهم يعملون على تكوين رأس المال والتوسع فيه، وهو ما يضمن تحقيق النمو. أما العمال فيعتمد عددهم على مستوى الأجور، حيث يزيد عدد السكان بارتفاع الأجور، فيؤدي ذلك إلى زيادة عرض العمل مما يخفض الأجور إلى حد كاف. وأما ملاك الأراضي فتتمو مداخليهم كلما حدثت ندرة للأراضي الخصبية التي يطلب مقابلها ثمنًا أكبر مما لو كانت متوفرة بكثرة (كبداني، 2013/2012، صفحة 35).

ج. نظرية روبرت مالتوس « Robert Malthus »

ركز "روبرت" على أهمية السكان في تحديد الطلب بالنسبة للتنمية، حيث أنه ينمو الطلب بالتناسب مع إمكانية الإنتاج للحفاظ على مستوى الأرباح، وأن ادخار ملاك الأراضي يحدد الاستثمار المخطط له من طرف الرأسماليين، و أن أي اختلال بينهما يقلل الطلب على السلع، فيخفض العرض، ويتراجع الربح الذي يتراجع معه النمو. وأما نظريته في السكان فتتلخص في أن نموه يكون بمتتالية هندسية، على عكس الغذاء الذي ينمو بمتتالية عددية، بسبب أهمية ودور التقدم التكنولوجي في النشاط الاقتصادي، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث المجاعات وتناقص عوائد الزراعة، فينخفض دخل الفرد إلى حد الكفاية، وبالتالي فإن أي زيادة في الموارد تؤدي إلى زيادة عدد السكان ولا تساهم في تراكم رأس المال مما يعيق النمو الاقتصادي (كبداني، 2013/2012، صفحة 36).

وقد أكد على أن عنصر تزايد السكان هو أحد أهم عوائق النمو، لأن كل زيادة في الإنتاجية وبالتالي في الدخل ستعكس في تزايد عدد السكان الذي يمتص النمو على المدى الطويل (حمداني، 2009/2008، صفحة 24).

د. نظرية كارل ماركس « Karl Marx »

اختلف الاقتصاديون الكلاسيك حول أسباب انخفاض معدل الربح على رأس المال مع نمو الاقتصاد، وبالنسبة لـ"ماركس" فإن الأزمات الدورية التي ترافق حالة فائض الإنتاج والاضطراب الاجتماعي هي التي تجعل النمو لا يستمر للأبد (كبداني، 2013/2012، صفحة 36).

حسب "كارل ماركس" تتحدد الأجور بالحد الأدنى لمستوى الكفاية، ومع زيادة الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الإنتاج فإن حصة رأس المال الثابت ترتفع وتؤدي إلى انخفاض معدل الربح بموجب قانون فائض القيمة (الفرق بين كمية إنتاج العامل والحد الأدنى لأجر العمل)، كما أن فائض العمل يدفع الأجور للانخفاض، وأن أي تراكم رأسمالي يقود الجيش الاحتياطي للعمال إلى الاختفاء، مما يدفع الأجور إلى الأعلى والأرباح إلى الأسفل، وكل محاولة من قبل الرأسماليين لعكس العملية يجب أن تحل رأس المال محل العمل، مما يؤدي إلى انتشار البطالة، ويعجز العمال عن استهلاك كل المنتجات، فيعجز الرأسماليون عن تصريفها، فتنشأ الاضطرابات الاجتماعية وتتحول معها السلطة ووسائل الإنتاج إلى العمال، فتنهار الرأسمالية.

2.3.2.I. النظرية الكلاسيكية الجديدة:

إن العديد من الاقتصاديين المكونين للمدرسة الجديدة اعتبروا أن المنفعة الحدية هي محدد أثمان عوامل الإنتاج ، حيث تتم عملية تكوين رأس المال من خلال إحلاله محل العمل وبمعزل عن نظرية السكان، اعتماداً على الادخار، الذي يعتمد بدوره على سعر الفائدة ومستوى الدخل ، في حين يتحدد الاستثمار بسعر الفائدة بعلاقة عكسية و بالإنتاجية الحدية لرأس المال، كما يلعب السكان و التكنولوجيا و التجارة الدولية دوراً مشجعاً في توسع الإنتاج و تحقيق النمو الاقتصادي.

أ. النموذج الكينزي للنمو الاقتصادي:

ظهر التحليل الكينزي مخالفاً للكثير من الآراء و التحاليل التي سبقته، خصوصاً ما تعلق منها بحالة التوازن و الاستقرار الاقتصادي، يوضح النموذج الكينزي احتمال حدوث التوازن الاقتصادي عند مستوى أقل من مستوى

الاستخدام الكامل، و الذي يتحدد من خلال الطلب الكلي، كما أن المشكلات التي تتخلل النظام الرأسمالي لا تكمن في جانب العرض بل هي بسبب عدم كفاية الطلب الفعال، وحيث أن الاستثمار هو دالة لسعر الفائدة و أن الادخار هو دالة للدخل، فإن التوازن في الإنتاج و الدخل يحدث عندما يتساوى الاستثمار المخطط مع الادخار المخطط (كبداني، 2013/2012، صفحة 37).

حيث يرى "جون مينال كينز" أن النظام الاقتصادي الرأسمالي لا يحتوي الميكانيكية التي تضمن تحقق التوظيف الكامل، وأن الاقتصاد يمكن أن يصل إلى التوازن رغم وجود بطالة كبيرة أو تضخم شديد، واعتبر كينز أن التوظيف الكامل حالة خاصة (عرضية وليست دائمة الحدوث) ، و أن الاقتصاد الحديث ليس بالضرورة أن يجد توازنه في التوظيف الكامل (عبد الحميد بخاري، 2017، صفحة 73).

يعرض كينز نموذج من خلال شرح محددات الناتج القومي و العمالة حيث يتوزع الدخل القومي على بنود الإنفاق الكلي بالنحو التالي:

$$Y = C + I + G + X - M$$

حيث أن:

Y : الدخل القومي.

C : الإنفاق الاستهلاكي (طلب القطاع العائلي على السلع الاستهلاكية)؛

I : الانفاق الاستثماري (طلب القطاع العائلي على السلع الاستثمارية)؛

G : الانفاق الحكومي (طلب القطاع الحكومي على السلع الاستهلاكية و الاستثمارية)؛

X : قيمة الصادرات؛

M : قيمة الواردات.

وفي حالة اقتصاد مغلق:

$$Y = C + I + G$$

يوضح "كينز" أن مستوى الدخل القومي يتحدد بالطلب أو الإنفاق الكلي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية في القطاعين العائلي والحكومي ($C + I + G$)، ويرتبط هذا المستوى للدخل بمستوى معين من العمالة L ، والتم التكنولوجي السائد T ، وحجم معين لرأس المال K .

ويرى كينز أن ارتفاع الدخل غالباً ما يصحبه ارتفاع في مناظر في مستوى التشغيل لجميع العناصر الخاصة بالعمالة (عبد الحميد بخاري، 2017، صفحة 74).

ب. نموذج « Solow »

أرجع "Solow" سبب أن الاقتصاد يميل للتقلب بيني حالتي البطالة والتوظيف الزائد عن الحد إلى الجمود المفترض في معامل رأس المال، وإلى استخدام عناصر الإنتاج بنسب ثابتة، الأمر الذي يؤدي استخدامها بغير كفاءة، ولذلك اقترح إمكانية الإحلال بينها، وافترض أن عرض العمل ينمو بمعدل ثابت (n)، وأن تراكم رأس المال هو نسبة ثابتة من الدخل ($K=sY$)، واستبدل المعامل الثابت لرأس المال في دالة الإنتاج بدالة متجانسة خطياً ($Y=F(K,L)$) (كبداني، 2013/2012، صفحة 43). وقدم "سولو" نموذجاً على أساس عدة فرضيات نذكر منها:

- الفرضية الأهم في هذا النموذج هي إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج، خاصة العمل و رأس المال، فعن طريق المعاملات الفنية للإنتاج أي النسبة ($\frac{K}{L}$) يمكن تعديل ممر النمو عبر الزمن نحو التوازن، وأخذ كدالة لذلك دالة "كوب دوغلاس" غلة الحجم الثابتة:

$$Y = F(K, L) = K^\alpha L^{1-\alpha}$$

- الاقتصاد يتكون من قطاع واحد، ويقوم بإنتاج منتج مركب واحد؛
- الاقتصاد مغلق وتسود المنافسة الكاملة لجميع أسواقه؛

أي أن الاستهلاك يأخذ شكل دالة :

$$C = cY = S = (1 - c)Y = sY$$

- نسبة مساهمة السكان في التشغيل ثابتة- أي عندما ينمو السكان بالمعدل n فإن عرض العمل L هو الآخر ينمو بنفس المعدل n، ونكتب :

$$\frac{d \log L}{dt} = \frac{dL}{L dt} = \frac{\dot{L}}{L} = n$$

- سريان مفعول كل من تناقص الغلة، وقانون تناقص المعدل الحدي للإحلال و هناك مرونة في الأسعار والأجور، وأن عوائد العمل ورأس المال تقدر على أساس الإنتاجية الحدية لهما، كما أن التكنولوجيا متغير خارجي (البشير و دحمان بواعلي، 2008، صفحة 05).

من فرضيات النموذج الأساسية هو أن كل من عوامل الإنتاج، رأس المال والعمل الفعلي لها وفرات حجم ثابتة، وهذا يعني أنه إذا تم مضاعفة كميات رأس المال والعمل الفعلي يتم الحصول على إنتاج مضاعف بنفس الكمية، بالإضافة إلى ذلك فإنه يفترض أن يكون الاقتصاد متطور بالقدر الكافي، بحيث أن كل الأرباح الناتجة عن التخصيص تكون مستغلة بصفة كاملة، وهذا قد لا يحدث في حالة اقتصاد غير متطور بصفة معينة (جبوري، 2013/2012، صفحة 242).

3.3.2.I. نظريات النمو الداخلي

هي من نظريات الحديثة في النمو، ترى أن هنالك عوامل كثيرة- غير تلك التي سردتها غيرها من النظريات، يمكن أن ينشأ عنها آثار أو مظاهر خارجية إيجابية وبالتالي تكون مصدرا للنمو (حمداني، 2009/2008، صفحة 52). وجاءت تفسيرات نظرية النمو الداخلي لتؤكد أن النمو الاقتصادي يتحدد وفق عوامل داخلية تسمح بتحقيق نمو اقتصادي على المدى الطويل. وأن هذه النظرية تهدف لتوضيح فكرة أن العامل التكنولوجي هو عامل داخلي مساهم في عملية النمو الاقتصادي التي تتشكل من داخل النموذج المعبر عنها وليس من خارجها (بودخدخ، 2015/2014، صفحة 54).

وتفترض النظرية زيادة العائد الحدي على الحجم في عوامل الإنتاج من خلال دور الآثار الخارجية لعوائد الاستثمار في رأس المال البشري مما يولد تحسن في الإنتاجية ويعادل الميل الطبيعي للعوائد المتناقصة (ربيع، 2004، صفحة 08).

كما ترى نظرية النمو الداخلي أن هناك عدة مصادر النمو، وأنها تتشابه مع تلك الموجودة في النظرية النمو كلاسيكية مع وجود بعض الاختلافات، فبالنسبة لعنصر العمل تربط هذه النظرية قدرة العمالة على زيادة الإنتاجية و الاستثمار في المورد البشري عن طريق التعليم والبحث والتطوير ، وهذا ما يؤدي إلى التغلب على مشكلة تناقص الغلة أي عن طريق الاستثمار في رأس المال البشري بالإضافة إلى رأس المال العيني . (وعيل، 2014/2013، صفحة 30).

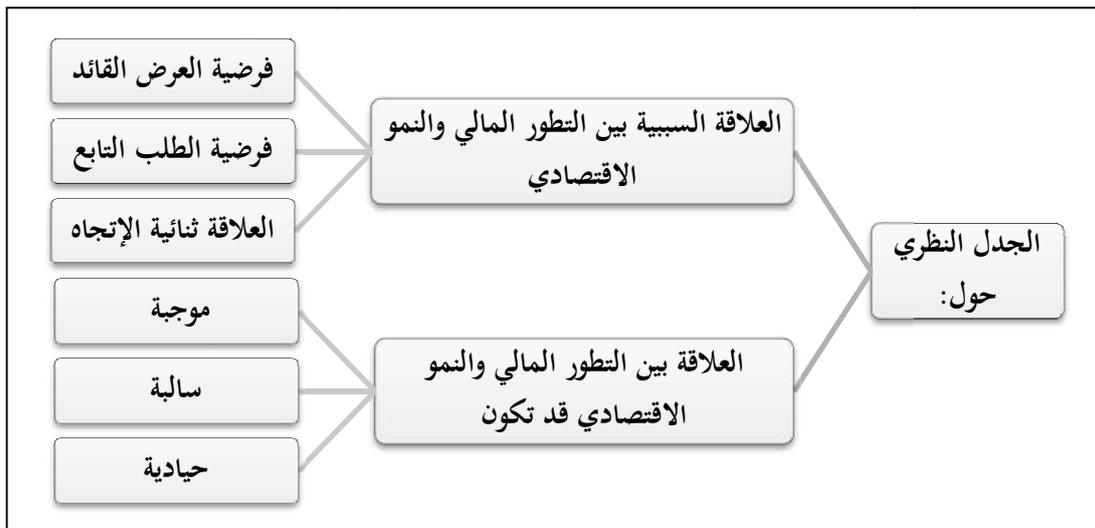
3.I. العلاقة بين تطور التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي

سيتم من خلال هذا الجزء سرد أهم وجهات نظر الاقتصاديين حول طبيعة واتجاه العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، ثم سيتم التطرق إلى تطور التمويل الإسلامي ودور المصارف الإسلامية في تحفيز النمو الاقتصادي.

1.3.I. نظرة المدارس الفكرية للعلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي

حاولت العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية تفسير العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، وهنالك اختلاف كبير بين الاقتصاديين حول دور القطاع المالي في النمو الاقتصادي، وقد رفض معظمهم بمن فيهم الحائزين على جائزة نوبل في الاقتصاد (خاصة **Robert Luca**، 1988) فكرة أن التطور المالي يعتبر محدد من محددات النمو الاقتصادي (Diop, 2013, p. 1). إلا أن العديد من الاقتصاديين مثل **Bagehot** (1873)، **Schumpeter** (1912)، **Gurley** و **Shaw** (1955)، **Goldsmith** (1969) و **McKinnon** (1973)، رفضوا تجاهل هذه العلاقة بين التمويل والنمو الاقتصادي (Levine, 2005, p. 867). وعلى الرغم من الدراسات النظرية والتطبيقية العديدة في هذا المجال إلا أن طبيعة واتجاه العلاقة السببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي لا يزال موضع نقاش وجدل فكري متواصل كما يتبين من خلال الشكل رقم (4/1):

الشكل رقم (4/1): الجدول النظري حول طبيعة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي



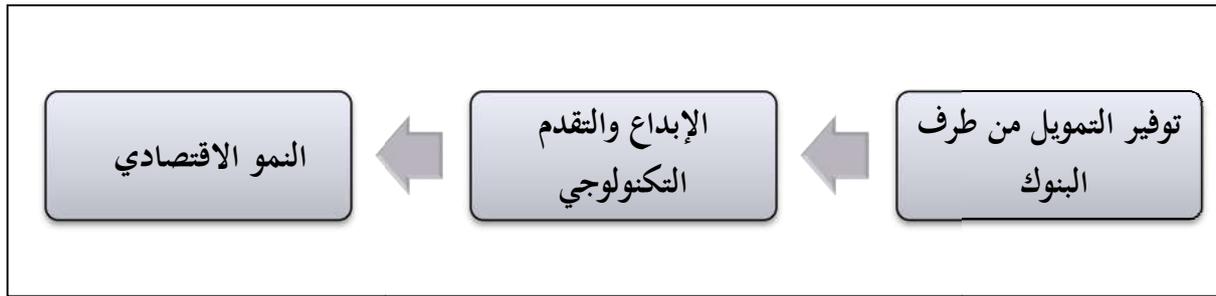
المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المرجع (مجاهد، 2016/2015، صفحة 15)

وتتمثل أبرز الأعمال والنظريات التي اهتمت بعلاقة القطاع المالي بالنمو الاقتصادي في ما يلي:

أ.نظرية Schumpeter (1912):

يؤيد كثير من الاقتصاديين الدور المهم والإيجابي للوساطة المالية، من بينهم الاقتصادي (Joseph Schumpeter, 1911) من خلال كتابه نظرية التطور الاقتصادي «theory of economic Development» والذي يعتبر أول من أشار إلى الدور الإيجابي التي تلعبه الوساطة المالية في التنمية، من خلال قدرتها على توجيه الإذخارات إلى أفضل فرص الاستغلال والتي يكون لها تأثير مباشر على رفع من الإنتاجية والإبداع التكنولوجي. وبالتالي تمثل وجهة نظره في أن النظام المالي يساهم في توفير التمويل لأصحاب الإبداعات والتي تساهم بدورها في التطور التكنولوجي الذي ينعكس إيجاباً على معدلات النمو الاقتصادي (مجاهد، 2016/2015، صفحة 50). ويوضح الشكل رقم (5/1) وجهة نظر Schumpeter (1912):

شكل رقم (5/1): وجهة نظر Schumpeter (1912)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المرجع: (مجاهد، 2016/2015، صفحة 50).

ب.فرضيات الهيكلية المالية (Financial Structuralist Hypothesis)

يعتبر كل من الاقتصاديين Gerschenkorn (1962)، Gurley و Shaw (1960)، Cameron (1967)، Goldsmith (1969)، الرواد الأوائل الذين اهتموا بدراسة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الستينات، تحت فرضية الهيكلية المالية (Financial structure) التي تنص على أن التطور المالي يلعب دوراً هاماً في عمليات النمو، من خلال التركيز على أهمية الهيكل المالي (Financial structure) (مجاهد، 2016/2015، صفحة 51). تعتمد وجهة نظر مدرسة البنين الهيكلية على أن وجود شبكة واسعة من المؤسسات المالية وكذا تشكيلة متنوعة من الأدوات المالية بالإضافة إلى التوسع في أنشطة هذه المؤسسات سيكون

له أثر إيجابي مهم على الادخار والاستثمار وبالتالي على النمو الاقتصادي (خاطر و مفتاح، 2014، صفحة 147)

ج. فرضيات الكبح المالي (Financial Repressionist Hypothesis)

تأخذ هذه الفرضية بعين الاعتبار القيود التي تفرضها الحكومات على النظام المالي وتحد أن هذه القيود تعيق تطور القطاع المالي وتنعكس بشكل سلبي على النمو الاقتصادي، بينما تنعكس سياسات التحرير المالي بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي (إسماعيل و شاكر، 2016، صفحة 81). من أبرز منطري هذا الاتجاه الاقتصاديان (Mckinnon, 1973) و (Shaw, 1973) اللذان تمثل إضافتهما العلمية في هذا المجال الأعمال المؤسسة لنظرية التحرير المالي (خاطر و مفتاح، 2014، صفحة 147)، حيث قدما دراسات انتقدا فيها بشدة سياسة الكبح المالي المطبقة في أغلب الدول النامية آنذاك والتي خلفت آثار سلبية على التطور المالي والنمو الاقتصادي بهذه الدول. اعتبر الاقتصاديين أن التحول نحو التحرير المالي هو الحل لهذه الدول من أجل تسريع وتيرة النمو الاقتصادي من خلال النتائج التي توصلوا إليها (بوغزالة، 2015، صفحة 126).

يقترح كل من Shaw و Mckinnon بأنه عندما تقوم الحكومة بتخفيض القيود التي تفرضها على القطاع المالي، مثل السقوف التي تضعها لأسعار الفائدة ومتطلبات الاحتياطي القانوني، ستزيد المدخرات ويرتفع عرض الائتمان الخاص وبالتالي ستزداد الاستثمارات نتيجة زيادة الأموال المخصصة للإقراض، مما يرفع معدلات النمو الاقتصادي (إسماعيل و شاكر، 2016، صفحة 81)، بينما تقييد الأدوات المالية وخاصة سعر الفائدة والسقوف الائتمانية ونسب الاحتياطي تؤثر سلبا وبدرجة عميقة في تكوين رأس المال، حجم الاستثمارات ومن ثم النمو الاقتصادي (مجاهد، 2016/2015، صفحة 61).

د. فرضيات مدرسة نماذج النمو الداخلي (Endogenous Models) :

تبعاً لهذه النظرة الجديدة في مجال النمو والتنمية، حاول بعض الاقتصاديين أن يدرسوا دور النظام المالي كمحدد وعامل من عوامل النمو الاقتصادي (خاطر و مفتاح، 2014، صفحة 148). واهتمت كل دراسة بوظيفة من وظائف الوساطة المالية، والتي حاولت إبراز أن الوساطة المالية تؤثر على النمو الاقتصادي من خلال مجموعة من القنوات (مجاهد، 2016/2015، صفحة 77)، ويؤثر القطاع المالي على النمو الاقتصادي حسب

هذه النظرية من خلال قناتين رئيسيتين، هما قناة تراكم رأس المال وقناة إنتاجية رأس المال (إسماعيل و شاكرا، 2016، صفحة 81).

- قناة تراكم رأس المال (Capital Accumulation Channel): وتعرف قناة تراكم رأس المال بالقناة الكمية، حيث أن النظام المالي المتطور يعمل على جلب أكبر قدر ممكن من المدخرات المالية، وبالتالي توفير التمويل للاستثمارات (Volume of investment) والتي يكون لها أثر مباشر على رفع معدلات النمو الاقتصادي (Quantitative effect) (مجاهد، 2016/2015، صفحة 95)

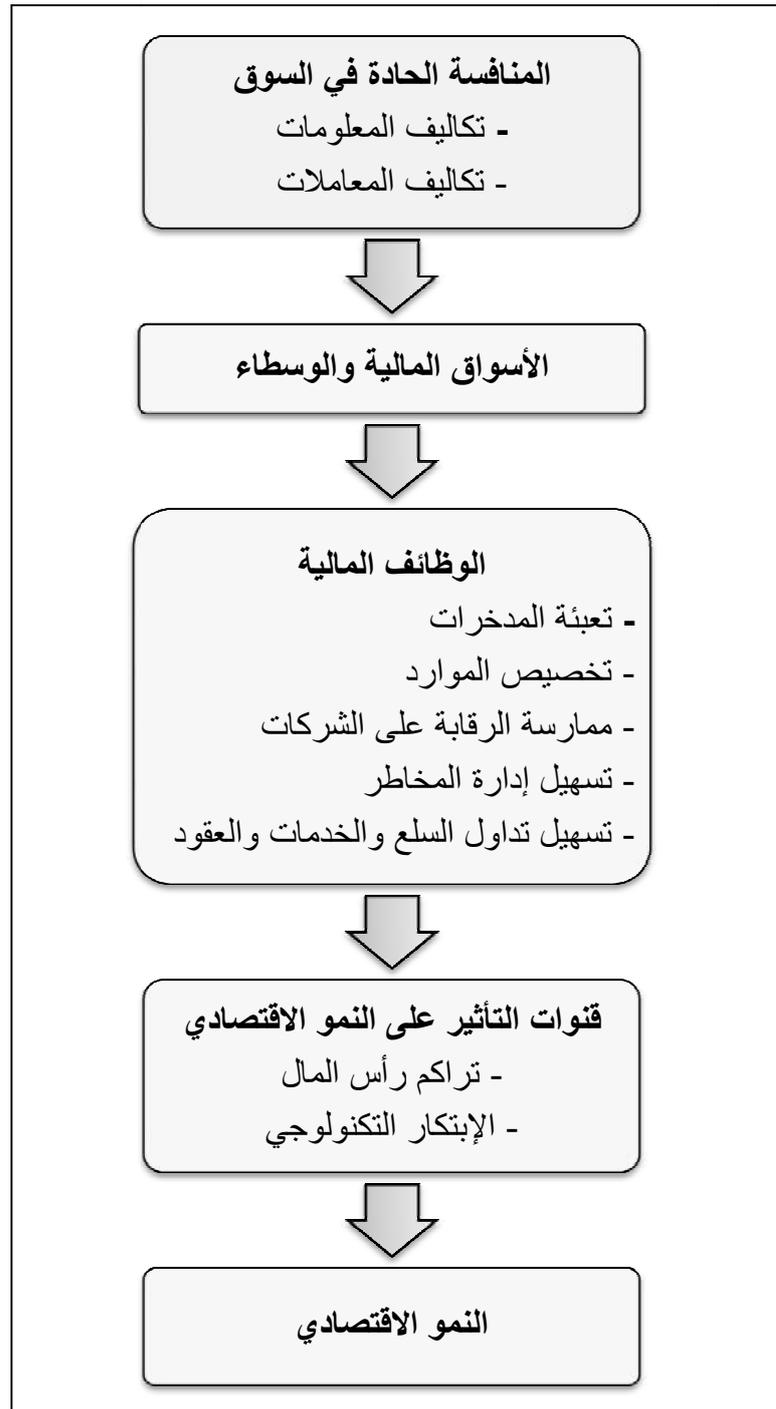
- قناة إنتاجية رأس المال (Productivity of capital channel): إن تطور القطاع المالي يمكن من جمع وتحليل المعلومات وتقييم المشاريع الاستثمارية المتوفرة والتي تساهم بإزالة مشاكل عدم تجانس المعلومات وتحسين نوعية وكفاءة الاستثمارات من خلال تجميع الموارد المالية في أفضل استخدام لها مما يؤدي لزيادة إنتاجية رأس المال وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي (إسماعيل و شاكرا، 2016، الصفحات 81-82)، وتعرف قناة إنتاجية رأس المال بالقناة النوعية (مجاهد، 2016/2015، صفحة 97).

❖ وحسب الاقتصادي (Levine, 2005) فإن النظام المالي يقوم بخمسة وظائف أساسية تتمثل في ما يلي:

- إنتاج معلومات مسبقة عن الاستثمارات المحتملة وتخصيص رأس المال؛
- رصد الاستثمارات وممارسة الحوكمة على الشركات بعد تقديم التمويل؛
- تسهيل التداول ، التنويع ، وإدارة المخاطر؛
- تعبئة وحفظ المدخرات؛
- سهولة تبادل السلع والخدمات.

في حين أن جميع الأنظمة المالية توفر هذه الوظائف المالية، إلا أن هناك اختلافات كبيرة في كيفية توفير النظم المالية لهذه الوظائف. ويكون هناك تطور مالي عندما تقوم الأدوات المالية، الأسواق والوسطاء الماليون بتخفيض- وليس بالضرورة إزالتها- تكاليف الحصول على المعلومات، تكاليف تنفيذ العقود وتكاليف المعاملات، وبالتالي القيام بعمل أفضل في توفير الوظائف المالية الخمسة. كل من هذه الوظائف المالية قد تؤثر على قرارات الادخار والاستثمار وبالتالي النمو الاقتصادي (870-869 pp). وقد تم توضيح الكيفية التي يؤثر بها تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي من خلال الشكل رقم (5/1) الذي وضعه (Levine,1997):

الشكل رقم (6/1): تأثير القطاع المالي على النمو الاقتصادي حسب (Levine, 1997).



Source : (Levine, Financial Development and Economic Growth : Views and Agenda, 1997, p. 691)

2.3.I. اتجاه العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي

يعد تحديد اتجاه التأثير بين التطور المالي والنمو الاقتصادي من أهم الإشكالات التي لا زالت عالقة في هذا الموضوع، فبين التنظير الفكري في تحديد هذه العلاقة والدراسات التجريبية التي أجريت على عدة دول فإن الآراء لم تحسم بعد، وفيما يلي عرض لوجهات النظر بهذا الخصوص:

أ. **فرضية قيادة العرض (Supply- leading Hypothesis):** يرى أنصار هذا الاتجاه أن المؤسسات المالية بإمكانها أن تعزز الكفاءة الاقتصادية ككل، وأن تخلق وتوسع السيولة وتحشد المدخرات وتعزز التراكم الرأسمالي، وتحول الموارد من القطاعات التقليدية إلى قطاعات تحت النمو بشكل أكبر.

ب. **فرضية إتباع الطلب (Demand-Following Hypothesis):** ترى هذه المقاربة أن النمو المتحقق في القطاع المالي هو محصلة واستجابة لنمو القطاع الحقيقي، حيث أن توسع القطاع الحقيقي نتيجة للتقدم التكنولوجي أو تقدم كفاءة العمل سيدفع باتجاه زيادة الطلب على الخدمات المالية، مما يؤدي بدوره إلى زيادة عمل المؤسسات المالية وإنشاء مؤسسات أخرى جديدة وبالتالي توسع ونمو القطاع المالي (خاطر و مفتاح، 2014، صفحة 150).

ج. **التأثير المتبادل (stage of development):** هذا الرأي الثالث يؤكد على الدور المتبادل لكل من النمو الاقتصادي والتطور المالي، حيث أن كل منهما يسبب الآخر (مومني و شياد، 2016، صفحة 460)، ويرى (Patrick, 1966) أن التمويل يؤدي إلى نمو اقتصادي في الدول الأقل نمواً، ثم تنعكس هذه العلاقة عند بلوغ مستوى معين من التنمية لهذه الدول (Barry, 2012, p. 1)، حيث يرى أنه في المرحلة الأولى يسمح التطور المالي بتحويل الادخار من القطاعات التقليدية الأقل إنتاجية نحو القطاعات الحديثة الأكثر فعالية في الإنتاج وعائد رأس المال، أما في المراحل المتأخرة من عملية التنمية فإن العلاقة تتجه من النمو الاقتصادي إلى التطور المالي من خلال استجابة هذا الأخير إلى متطلبات النمو الاقتصادي (خاطر و مفتاح، 2014، صفحة 152).

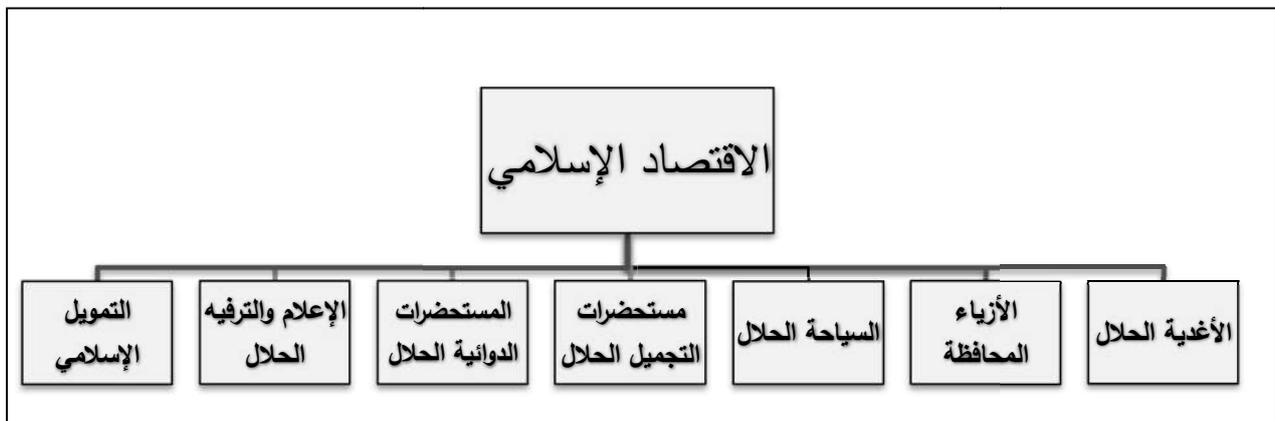
د. **الحيادية:** معنى الحيادية، أن القطاع المالي وأساسا المصارف لا دور لها في تحريك عجلة النمو الاقتصادي، فحسب Lucas (1998) فإن القطاع المالي مستقل ومحيد في أثره عن النمو الاقتصادي، ودوره تم تضخيمه فقط، وبالتالي فإن أيهما لا يؤثر في الآخر، ولم يتوصل بعد الباحثين إلى وجود علاقة ذات مغزى بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي (مومني و شياد، 2016، صفحة 460).

3.3.I. تطور التمويل الإسلامي ودور المصارف الإسلامية في النمو الاقتصادي

1.3.3.I. حجم الصناعة المالية الإسلامية

إن الاقتصاد الإسلامي أصبح يشكل أحد المكونات المهمة في الاقتصاد العالمي، وهو لا يغطي القاعدة الاستهلاكية المسلمة فقط، بل إن الإقبال على خدمات قطاعات الاقتصاد الإسلامي بات عالمياً (عيد، 2016)، ووفقاً لتقرير واقع الاقتصاد الإسلامي العالمي لسنة 2018/2017 الصادر عن (Thomson Reuters)، فإن الاقتصاد الإسلامي العالمي ينقسم إلى 7 قطاعات حسب الشكل التالي:

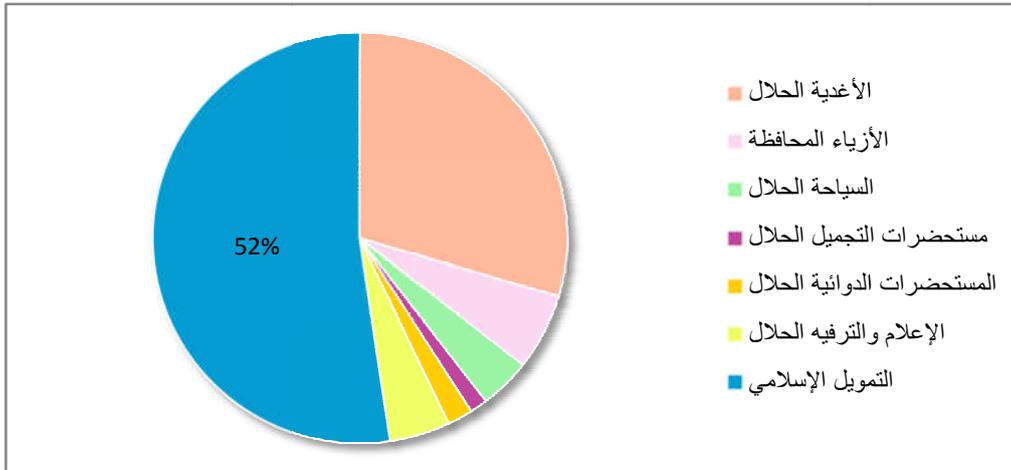
الشكل رقم (7/1): قطاعات الاقتصاد الإسلامي العالمي



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: (Thomson Reuters & DinarStandar, 2017/2018)

ويقدر إنفاق المسلمين على القطاعات المعيشية للاقتصاد الإسلامي حول العالم بقيمة 2006 مليار دولار أمريكي في العام 2016، ومن المتوقع أن يبلغ الإنفاق 3081 مليار دولار بحلول العام 2022. ويعد التمويل الإسلامي المحرك الرئيسي لكافة الأنشطة الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي، وهو يعتبر من الناحية النقدية القطاع الأكبر في هذا الاقتصاد الحديث (Thomson Reuters & DinarStandar, 2017/2018, p. 13)، وهذا ما يوضحه التمثيل البياني رقم (8/1):

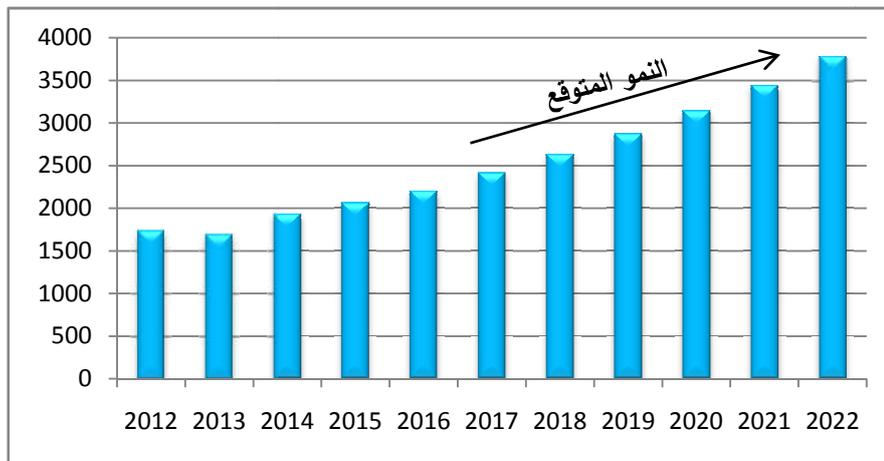
الشكل رقم (8/1): حجم قطاعات الاقتصاد الإسلامي العالمي



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: (Thomson Reuters & DinarStandar, 2017/2018)

ولقد شهد التمويل الإسلامي تطوراً وتوسعاً ملحوظاً خلال العقود الأربعة الماضية، حيث بلغ مجموع أصول التمويل الإسلامي عام 2012 حوالي 1741 مليار دولار أمريكي، كما بلغ عام 2016 حوالي 2202 مليار دولار أمريكي، وتشكل هذه القيمة زيادة بنسبة 7% بالمقارنة مع العام 2015، ومن المتوقع للأصول أن تنمو بمعدل نمو سنوي مركب بنسبة 5,9% لتبلغ 3782 مليار دولار أمريكي بحلول العام 2022 (ICD; Thomson Reuters, 2017). ويوضح الشكل رقم (9/1) نمو أصول التمويل الإسلامي من سنة 2012 إلى 2022:

شكل رقم (9/1): نمو أصول التمويل الإسلامي

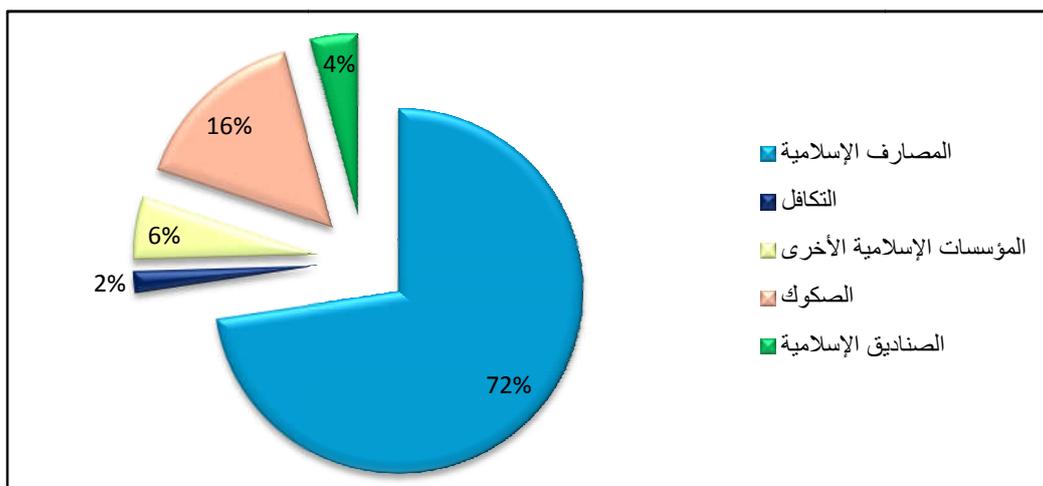


المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على (ICD; Thomson Reuters, 2017, p. 11)

وكما تم توضيحه من قبل الباحثان **Imam** و **Kpodar** (2013) فقد لوحظ هذا التوسع بشكل رئيسي، في البلدان التي لديها عدد كبير من السكان المسلمين (Imam & Kpodar, 2015, p. 60)، وتتوزع أصول الصناعة المالية الإسلامية على أكثر من 131 دولة من جميع قارات العالم حيث يتركز التمويل الإسلامي العالمي بشكل كبير في دول مجلس التعاون الخليجي التي تستحوذ على 986 مليار دولار أمريكي أي تمثل حوالي 45% من إجمالي أصول التمويل الإسلامي المتعامل بها على مستوى العالم (ICD; Thomson Reuters, 2017, p. 29).

لقد بلغ عدد المؤسسات المالية الإسلامية في نهاية 2010 حوالي 300 مؤسسة مالية إسلامية في أكثر من 75 دولة حول العالم (Melloul, Chaik, & Oujgha, 2017, p. 91)، وارتفع عددها ليصل حالياً إلى أكثر من 1407 مؤسسة مالية إسلامية (ICD; Thomson Reuters, 2017, p. 29). حيث تتوزع أصول الصناعة المالية الإسلامية على القطاعات الفرعية التالية: المصارف الإسلامية، التكافل، المؤسسات المالية الإسلامية الأخرى، الصكوك المتداولة، الصناديق الإسلامية. وتشكل المصارف الإسلامية الجزء الأهم والأكبر من التمويل الإسلامي، إذ بلغ حجم أصولها سنة 2016 حوالي 1.6 تريليون دولار أمريكي وتمثل هذه القيمة حوالي 5% من إجمالي أصول البنوك حول العالم (ICD; Thomson Reuters, 2017, p. 29)، ويوضح الشكل رقم (10/1) توزيع أصول التمويل الإسلامي حسب قطاعات الصناعة المالية الإسلامية التالي:

شكل رقم (10/1): توزيع أصول التمويل الإسلامي



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: (ICD; Thomson Reuters, 2017, p. 29)

تعتبر صناعة التمويل الإسلامي واحدة من أكثر القطاعات ديناميكية والأسرع نمواً في النظام المالي العالمي وخلال العقد الأخير تطورت الصيرفة الإسلامية بشكل كبير، وحققت نسب نمو فاقت بشكل واضح نسب نمو المصارف التقليدية حيث بلغ معدل النمو السنوي خلال الفترة 2009-2012 حوالي 11% للمصارف الإسلامية، مقابل 6,8% للمصارف التقليدية (لشهب و بوريش، 2015، صفحة 89)، وقد بلغ عدد المصارف الإسلامية حول العالم سنة 2016 حوالي 294 مصرف (Full-fledged islamic banks) تنتشر في 67 دولة، وحوالي 200 نافذة إسلامية (Islamic Banking Windows) (ICD; Thomson Reuters, 2017, p. 33). ويوضح الجدول التالي أداء المصارف الإسلامية حسب المنطقة:

جدول رقم (1/1): أداء المصارف الإسلامية حسب المنطقة

| المنطقة | مجموع الأصول (مليون \$) | عدد المصارف الإسلامية/ النوافذ الإسلامية | الحصة من مجموع الأصول |
|------------------------------|----------------------------|---|--------------------------|
| دول مجلس التعاون الخليجي | 795,673 | 101 | 37% |
| باقي دول منطقة المينا (MENA) | 511,254 | 153 | 30% |
| جنوب شرق آسيا | 200,242 | 81 | 11% |
| جنوب آسيا | 46,963 | 65 | 13% |
| أوروبا | 42,630 | 34 | 1% |
| إفريقيا- جنوب الصحراء | 1,694 | 44 | 0.30% |
| أمريكا | 324 | 6 | 0% |
| باقي دول آسيا | 101 | 10 | 0.10% |

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا إلى: (ICD; Thomson Reuters, 2017, p. 33)

I.3.3.2. دور المصارف الإسلامية في النمو الاقتصادي:

لا يختلف الجهاز المصرفي في النظام الإسلامي عنه في النظام الوضعي من الناحية الشكلية، لأن شكل هذه المؤسسات لا يتعلق به مطلب شرعي، بل المقصود منه تنظيم وتسيير مهمة النظام النقدي، فنجد أنه يتكون من مصرف مركزي ومجموعة من المصارف التجارية، ولكن الاختلاف في كيفية أداء هذه المصارف لوظائفها والأهداف المرجوة منها، حيث تتأثر بطبيعة النظام الاقتصادي المتبع (دعاس، 2007، صفحة 208).

إن أي مصرف إسلامي هو بطبيعته مؤسسة إنمائية، تقوم بتعبئة المدخرات ومحاربة الاكتناز وتوجيه المدخرات نحو الاستثمار لخدمة المجتمع بصورة تتفق مع الشريعة الإسلامية، فهو مؤسسة اقتصادية واجتماعية ومالية ومصرفية، تسعى للقيام بوضع المال في وظيفته الأساسية في المجتمع. كما أن المصارف الإسلامية ليست مصارف عادية تهدف إلى الربح السريع، وإرضاء عميلها على حساب أهدافها الأساسية، بل هي مؤسسات إنمائية مقيدة بمصلحة المجتمع وشريعة الإسلام، ومن ثم عليها مسؤوليات تجاه المجتمع.

وتسعى هذه المصارف إلى أداء هذه الأمانة وإلى تحقيق العديد من الأهداف، ومن أهمها ما يلي:

أ. إيجاد البديل، لكافة المعاملات المصرفية التي يحتاج إليها المسلم في نشاطه اليومي، التجاري والصناعي والزراعي، إلى غير ذلك، ورفع الحرج عن المسلمين في المعاملات المصرفية اليومية (علي، 2001، الصفحات 11-12).

ب. الاستخدام الكامل للموارد: تعمل المصارف الإسلامية على استثمار أموالها، عن طريق إقامة مشروعات إنتاجية حقيقية تجعل دورة رؤوس الأموال في حركة مستمرة، يتحقق من خلالها توفير المزيد من فرص العمل، مما يساهم في زيادة القوة الشرائية لأفراد المجتمع، وبالتالي رفع مستوى الطلب الكلي الفعال. وهذا ما يدفع بالانتعاش الاقتصادي قدماً نحو الأمام.

ج. استقرار الأسعار: يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى تدفق نقدي دون أن يقابل ذلك إنتاج فعلي أو حقيقي، وهذا ما يؤول بدوره إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار. وعلى هذا فإن المصارف الإسلامية التي تربأ بنفسها عن التعامل الربوي، فإنها تساهم في إقامة استثمارات حقيقية منتجة دون توليد النقود الفائضة، وبذلك تساعد على تحقيق استقرار الأسعار (الوادي و عبد الكريم، 2013، صفحة 296).

د. توفير استخدام أفضل لرؤوس الأموال المتاحة في المجتمع، من خلال الدراسة الاقتصادية الحقيقية للمشاريع، مما يحقق أكبر عائد ممكن للمستثمرين وللمجتمع.

هـ. تشجيع الادخار وتوجيهه نحو الاستثمار: إن أسلوب المشاركة يدفع المدخرين إلى عدم اكتناز أموالهم وتوجيهها لزيادة التكوين الرأسمالي وللتنمية الاقتصادية للمجتمع من خلال إمكانية تحقيق عوائد مهمة، وهذا ما يؤدي إلى توافق مصالح المدخرين والمستثمرين، حيث يصبحون معينين مباشرة بنشاط المشاريع وتحقيق النتيجة الإيجابية للمشروع. إن هذه الحوافز للادخار تجد أمامها أساليب مختلفة للمشاركة، تختلف باختلاف طبيعتها وأفكارها المميزة وأهميتها بالنسبة للحياة الاقتصادية (دعاس، 2007، صفحة 215).

و. توفير رؤوس الأموال اللازمة لأصحاب الأعمال من أفراد وشركات ومؤسسات. ويقوم المصرف الإسلامي بكل أساسيات العمل المصرفي المتطور متبعا أحدث الطرق والأساليب الفنية، لتسهيل التبادل التجاري، وتنشيط الاستثمار وتعبئة الموارد المحلية، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما لا يتنافى مع الضوابط الشرعية (علي، 2001، الصفحات 11-12).

كما أن المصارف الإسلامية تساهم في تمويل الحرفيين وصغار المستثمرين وذلك بعد دراسة جدوى مشروعاتهم الإنتاجية وهذا ما يؤول إلى زيادة الناتج الحقيقي الإجمالي، ورفع مستوى النمو الاقتصادي.

إن أسلوب التمويل من خلال المشاركة بالأرباح والخسائر، يعمل على إضفاء الطمأنينة في نفوس المساهمين بالنشاطات الاستثمارية، ذلك أن سعر الفائدة لم يعد مؤشرا ارتكازيا للمقارنة مع الكفاءة الحدية لرأس المال المستثمر، وهذا ما يدفع بزيادة الناتج (أو الدخل) المحلي الإجمالي، ومن ثم تدعيم المسيرة التنموية.

وإلى جانب ذلك، فإن صندوق الزكاة وكذلك القرض الحسن في المصارف الإسلامية يساهمان بدورهما في تدعيم المستثمرين بالمشاركة وشد أزهم بالأمان، وذلك لشعورهم أن هناك من سيمد لهم يد العون في ساعة العسر. وهذا سيؤول إلى تحفيز الإنتاج ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. (الوادي و عبد الكريم، 2013، صفحة 300).

II. الدراسات التطبيقية السابقة حول العلاقة بين تطور التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي:

سيتم من خلال هذا المبحث عرض مختلف الدراسات التجريبية التي ركزت على دراسة العلاقة بين تطور التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي.

1.II. عرض الدراسات السابقة:

1.1.II. دراسة (Ayachi Ammar, Ben Slama, & Saidane, 2012) جاءت تحمل عنوان:

« La pratique actuelle des banques islamiques favorise-t-elle la croissance ? » .

"هل تقوم الممارسة الحالية للمصارف الإسلامية بتعزيز النمو الاقتصادي؟".

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي من خلال بيانات البانك لعينة مؤلفة من 15 دولة تمثلت في كل من: البحرين، الإمارات العربية المتحدة، الأردن، الكويت، قطر، المملكة العربية السعودية، بنغلاديش، إندونيسيا، ماليزيا، باكستان، تركيا، مصر، إيران، السودان واليمن. وامتدت فترة الدراسة من عام 1990 إلى عام 2009، وتم تقسيم هذه الفترة إلى خمس مجموعات فرعية متتالية كل أربع سنوات (1990-1993، 1994-1997، 1998-2001، 2002-2005، 2006-2009)، وهو ما يعادل 5 ملاحظات لكل بلد، وهذا يسلط الضوء على العلاقة طويلة الأجل بين تطور المالية الإسلامية والنمو الاقتصادي، تم الاعتماد في هذه الدراسة على ثلاث أنواع من المتغيرات في هذا النموذج:

1- متغير النمو الاقتصادي: وهو المتغير التابع في النموذج، تم استخدام لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد (PIB réel par habitant)؛

2- مؤشرات تطور التمويل الإسلامي: تمثلت في كل من عمق التمويل الإسلامي (Profondeur) حيث تم استخدام عرض النقود بالمعنى الأوسع بالنسبة للناتج الداخلي الخام (M3/PIB)؛ التمويل الإسلامي (Financement Islamique) الذي تم قياسه بمجموع التمويل المقدم من المصارف الإسلامية بالنسبة للناتج الداخلي الخام (Finis/PIB)؛ الاستثمار (Investissement) الذي يقاس بالنسبة بين الاستثمار والناتج الداخلي الخام (Invest/PIB)؛

3- المتغيرات التي تؤثر على النمو الاقتصادي على المدى الطويل: تمثلت في الإنفاق العام الذي تم قياسه بنسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (le ratio des dépenses publiques / PIB)؛ الانفتاح التجاري والذي يقاس بقيمة (الصادرات + الواردات) / الناتج المحلي الإجمالي؛ معدل التضخم ، التعليم بحيث تم استخدام اللوغاريتم للتسجيل الأولي في المدرسة الثانوية؛

تم الاعتماد في هذه الدراسة على منهجية (Beck et Levine, 2004)، وتم قياس أثر تطور التمويل الإسلامي على النمو الاقتصادي باستخدام طريقة (MMG) (la méthode des moments généralisés) ، تم تقدير نموذج البانل الديناميكي حسب مقارنة (Arellano et Bover, 1995 / Blundell et Bond, 1998).

وكانت نتائج هذه الدراسة كما يلي:

- وفقا لتقديرات نموذج هذه الدراسة، فإن المتغيرات الثلاثة التي تقيس تطور المالية الإسلامية، معنوية إحصائيا، وعمق التمويل الإسلامي (Depth) له علاقة سلبية، وهذا يعكس حقيقة أن هذا العمق المالي، الذي يقاس بزيادة المعروض النقدي ، لا يمكن أن يكون فعالا في ظل وجود بيئة غير ملائمة. أما التمويل الإسلامي Invest/PIB والاستثمار Finis/PIB لهما علاقة إيجابية، ويؤثر هذان المؤشران تأثيرا إيجابيا على النمو الاقتصادي.

- قيم المعاملات المرتبطة بهذه المتغيرات، في جميع الحالات أقل من (-0.8) لا تحقق صحة الفرضية التي تنص على أن التمويل الإسلامي يلعب دورا هاما كمحرك للنمو حسب نظرية Schumpeter (1911)، وبالإضافة إلى ذلك فإن تأثير هذا القطاع الفرعي على مؤشر النمو في الدول غير مؤكدة، وذلك بسبب وجود مساهمين آخرين في النمو أي المصارف التقليدية؛

- قد يكون هذا الأثر المحدود على النمو نتيجة لكون النظام المالي الإسلامي نظام حديث النشأة، ويعتبر الحجم من التحديات الرئيسية التي تواجهها المصارف الإسلامية؛

- إن الدور القيادي للتمويل الإسلامي وتأثيره الحقيقي والإيجابي على نمو الاقتصاد الكلي بحاجة إلى تعزيز، من خلال تدابير وديناميكية السياسة النقدية مدفوعا بالعمل المشترك الذي تقوم به البنوك المركزية للدول الإسلامية، وهذا الإجراء سيعزز حجم هذه الصناعة المصرفية السريعة التطور.

2.1.II. دراسة (Tabash & Dhankarb, 2014) جاءت تحمل عنوان :

« Islamic Financial Development and Economic Growth: Empirical Evidence from United Arab Emirates »

"تطور التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي: أدلة تجريبية من الإمارات العربية المتحدة".

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تجريبي للعلاقة بين تطور النظام المالي الإسلامي والنمو الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة، وتم استخدام بيانات السلاسل الزمنية من عام 1990 إلى عام 2010، هنا استخدم الباحثان في هذه الدراسة تمويل المصارف الإسلامية الممنوح للقطاع الخاص من خلال صيغ التمويل كمؤشر لتطور النظام المالي الإسلامي، والنتاج المحلي الإجمالي (GDP) وإجمالي تكوين رأس المال الثابت (GFCF)، لتمثيل النمو الاقتصادي الحقيقي، تم إجراء اختبار الجذر الوحدة (the unit root test)، واختبار التكامل المشترك (cointegration) واختبارات السببية (Granger causality tests).

قد أظهرت النتائج التجريبية لهذه الدراسة أن هناك ارتباطاً إيجابياً قوياً بين تمويل المصارف الإسلامية والنمو الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة، هذه النتيجة تؤكد أن النظام المصرفي الذي يعمل بشكل جيد يساهم في النمو الاقتصادي. مع ذلك، أشارت النتائج إلى أن العلاقة السببية تحدث فقط في اتجاه واحد، أي من تمويل المصارف الإسلامية إلى النمو الاقتصادي، هذه النتيجة تتفق مع نظرية شومبيتر. وفي هذه الحالة، فإن التطور في القطاع المالي الإسلامي يعمل بمثابة العرض، مما يؤدي إلى نقل الموارد من القطاعات التقليدية ومنخفضة النمو إلى القطاعات الحديثة ذات النمو المرتفع، وتعزيز وتحفيز استجابة المشاريع في هذه القطاعات الحديثة، كما أظهرت النتائج أن تمويل المصارف الإسلامية ساهم في زيادة الاستثمار في الإمارات العربية المتحدة على المدى الطويل وبطريقة إيجابية.

3.1.II. دراسة (Echchabi & Azouzi, 2015) حيث جاءت تحمل عنوان:

« Islamic Finance Development and Economic Growth Nexus: The Case of the United Arab Emirates (UAE) »

"العلاقة بين تطور المالية الإسلامية والنمو الاقتصادي: حالة الإمارات العربية المتحدة".

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين تطور المصارف الإسلامية والنمو الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة، من الثلاثي الأول من عام 2004 إلى الثلاثي الرابع من عام 2011، وذلك باستخدام التكامل المشترك واختبارات السببية لغرانجر، وقام الباحثان في هذه الدراسة باستخدام أربعة متغيرات تمثلت في كل من التمويل الإجمالي للمصارف الإسلامية كمؤشر للقطاع المالي الإسلامي، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (Real GDP)، تكوين رأس المال الثابت الحقيقي (Real Gross Fixed Capital Formation (GFCF) و التجارة. كشفت هذه الدراسة عن عدم وجود علاقة بين تطور المصارف الإسلامية والنمو الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة، ويمكن أن ترجع هذه النتيجة إلى الحجم الصغير للصيرفة الإسلامية بالنسبة للقطاع المصرفي الإجمالي وإلى تراجع الربحية في فترة الدراسة، وعليه فقد أشار الباحثان أنه نظراً لعدم وجود علاقة بين تطور التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي على المدى الطويل والقصير الأجل، حيث ينبغي للسلطات في دولة الإمارات العربية المتحدة أن تنفذ التدابير اللازمة لتطوير القطاع المالي الإسلامي والقطاع الاقتصادي الحقيقي استراتيجياً على حد سواء.

4.1.II دراسة (Imam & Kpodar, 2015) جاءت تحمل عنوان:

« Finance islamique et croissance économique : une analyse empirique ».

" المالية الإسلامية والنمو الاقتصادي: تحليل تجريبي".

هدف الباحثان من خلال هذه الدراسة إلى تقييم أثر المالية الإسلامية على النمو الاقتصادي، من خلال اختبار العلاقة بين تطور المصارف الإسلامية والنمو الاقتصادي، في عينة مكونة من 52 بلداً نامياً، 29 منها أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، مع بيانات تغطي الفترة 1990-2010 ومتوسطات لكل ثلاث سنوات. شملت العينة الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط فقط، لأن متغيرات الاقتصاد الكلي في نموذج النمو المستعمل في هذه الدراسة تناسبها بشكل أفضل وتجعل العينة أكثر تجانساً. لقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على المتغيرات التالية:

1- متغير النمو الاقتصادي: تم استخدام معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي (Croissance du PIB réel par habitant)؛

2- مؤشرات تطور المصارف الإسلامية: تمثلت في كل من إجمالي الائتمان المقدم من قبل المصارف الإسلامية للقطاع الخاص / الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، نسبة أصول المصارف الإسلامية/ PIB، ودائع المصارف الإسلامية/ PIB، نسبة رأس المال / الأصول، نسبة العائد على حقوق الملكية، نسبة العائد على الموجودات؛

3- مؤشرات التطور المالي الكلي: تم استخدام الائتمان المقدم من المصارف التجارية إلى القطاع الخاص/ PIB، ائتمان المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية المقدم إلى القطاع الخاص/ PIB، إجمالي أصول المؤسسات المالية/ PIB، إجمالي الودائع من النظام المالي/ PIB؛

4- المتغيرات المفسرة للنمو الاقتصادي: تمثلت في كل من الناتج المحلي الإجمالي الأولي للفرد، التضخم، الإنفاق العام، التعليم، الانفتاح التجاري، معدلات التبادل التجاري، جودة المؤسسات (مؤشر سيادة القانون)؛

توصل الباحثان إلى النتائج التالية:

- إن تطور المالية الإسلامية يرتبط ارتباطا إيجابيا بالنمو الاقتصادي، بالرغم من التحكم في تأثير مختلف محددات النمو الاقتصادي. وكانت هذه النتيجة رغم صغر حجم التمويل الإسلامي نسبيا مقارنة بجميع الأنشطة الاقتصادية والنظام المالي؛

- من خلال التحكم في تأثير مستوى التطور المالي ومحددات النمو الأخرى، تشهد البلدان التي يوجد فيها نشاط للمصارف الإسلامية والتي يكون تأثيرها على النمو قابلا للقياس، نمو اقتصاديا أسرع من غيرها؛

- وكانت هذه النتائج قوية، وذلك راجع لاستخدام مؤشرات متعددة لتطور المصارف الإسلامية و بعض المقدرات القياسية (pooling, effets fixes et System GMM)، بالإضافة إلى إدخال التأثيرات الخاصة بكل بلد و إدخال (Les variables muettes temporelles). بالرغم من أن نتائج هذه الدراسة تظهر أن المصارف الإسلامية لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، إلا أن حجم هذا التأثير لا يزال غير مؤكد؛

تبعاً لما سبق، أوضح الباحثان أن العديد من البلدان التي تعاني حالياً من نمو منخفض (خاصة الدول التي فيها نسبة كبيرة من المسلمين) قد تجد أنه من المفيد مواصلة تطوير هذا القطاع المالي، ومن الضروري أن تبدأ بتبني التشريعات والتنظيمات المناسبة، فضلاً عن الهياكل الأساسية اللازمة لدعم ذلك، بما في ذلك تطوير المهارات اللازمة.

5.1.II. دراسة (مومني و شياد، 2016) جاءت تحمل عنوان:

" مساهمة المصارف الإسلامية في النمو الاقتصادي: دلائل تجريبية من ماليزيا".

تبعاً لذلك، قام الباحثان باختبار العلاقة بين تطور المصارف الإسلامية من جهة وانعكاسه على النمو الاقتصادي من جهة أخرى، حيث اعتمدت هذه الدراسة على دراسة التطور المالي ممثلاً بإجمالي التمويلات التي تقدمها المصارف الإسلامية في ماليزيا وعلاقتها بالنمو الاقتصادي، وذلك للفترة (2000-2013) من خلال استخدام الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار الأجنبي المباشر، تكوين رأس المال الثابت، وقد تم استخدام أداتي التكامل المشترك واختبار السببية لغرانجر. إن أهم النتائج التي تم التوصل إليها تأتي في النقاط الموالية:

- نظرية المالية الإسلامية تعزز من التطور الاقتصادي من خلال العلاقة المباشرة بالاقتصاد الحقيقي والمعاملات المرتبطة بالسلع والخدمات، فهو يتمتع عن النشاطات والمنتجات المحرمة، ويدعم النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية؛

- أثبتت نتائج اختبار التكامل المشترك وجود اتجاه نمو مشترك لمتغيرات النمو الاقتصادي و التطور المصرفي الإسلامي في ماليزيا، بمعنى وجود علاقة توازنية بينها. ففي الأجل الطويل، التمويل المصرفي الإسلامي مرتبط طردياً ومعنوياً مع النمو الاقتصادي وتكوين رأس المال في ماليزيا؛

- قد أدت المصرفية الإسلامية دورها كوسيط مالي يسهل قنوات الادخار والتوزيع بين وحدات الفئات و وحدات العجز. وتعتبر مجهودات ماليزيا معتبرة في دعم المالية الإسلامية باعتبار العلاقة قوية ومرتبطة بين النمو الاقتصادي والتمويل المصرفي الإسلامي، وفي الأجل القصير وجد أن التمويل المصرفي الإسلامي لا يسبب النمو الاقتصادي في ماليزيا؛

- على خلاف ذلك ، توجد علاقة في اتجاه واحد بين التمويل الإسلامي والاستثمار الثابت في الأجل القصير إضافة إلى أن المصرفية الإسلامية تعتبر بيئة مناسبة لجذب الاستثمار الأجنبي إلى ماليزيا، ولعل تواجد مصارف إسلامية أجنبية في ماليزيا خير دليل ذلك، كما أن توافر البدائل المصرفية الإسلامية في بيئة تنافسية يجذب المزيد من الشركات والمؤسسات التي تجد فرصاً لتمويل مشاريعها؛

II .6.1 . دراسة (Majidi, 2016) والتي تحمل عنوان:

« La finance islamique et la croissance économique : Quelles interactions dans les pays de MENA ? » ،

"المالية الإسلامية والنمو الاقتصادي: ما هي التفاعلات في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟".

اقترح الباحث في هذه الدراسة تقديم تقييم تجريبي للعلاقة بين تطور المالية الإسلامية والنمو الاقتصادي، بحيث اعتمد على مقارنة مبتكرة بطرق متعددة، وهنا يجدر الإشارة إلى أنه للمرة الأولى تم تناول مسألة العلاقة بين تطور المالية الإسلامية والنمو الاقتصادي في حالة بيانات البانل مع آثار العتبة (effets de seuil)، وعليه فهذه هي المرة الأولى التي تم فيها دراسة هذه العلاقة في الإطار المعلمي وغير المعلمي، ولقد قام الباحث بإجراء ثلاث دراسات قياسية باستخدام بيانات البانل في 15 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) وجنوب شرق آسيا خلال الفترة 2000-2009.

قام الباحث في الدراسة الأولى، باختبار العلاقة بين المتغيرين تجريبيا. وكان الهدف من ذلك هو معرفة ما إذا كان تطور المالية الإسلامية هو محدد رئيسي للنمو الاقتصادي في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب شرق آسيا، أما على مستوى الدراسة الثانية، فقد قام بتحليل تأثير الجودة المؤسسية على علاقة التمويل الإسلامي بالنمو، وقد تم استخدام طريقة المربعات الصغرى (MCO)، (la technique des variables instrumentales)، طريقة المربعات الصغرى المعممة (MMG) على نموذج البانل الديناميكي حسب مقارنة (Blundell et Bond, 1998). وعلى مستوى الدراسة الثالثة، تم اختبار العلاقة الخطية بين التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي باستخدام ثلاث طرق وهي: l'approche polynomiale, l'approche semi-paramétrique, l'analyse non-paramétrique de Kernel. paramétrique additif généralisé، كما استخدم الباحث مجموعة من المتغيرات تمثلت فيما يلي:

1- متغيرات التحكم: تم استخدام كل من الناتج المحلي الإجمالي الأولي للفرد (PIB initial)، حصة رأس المال البشري للفرد الواحد (Le stock du capital humain par tête)، الإنفاق العام، الانفتاح التجاري، التضخم، السكان؛

2- المتغيرات المتعلقة بتطور النظام المالي الإسلامي: استخدم الباحث عدة متغيرات تمثلت في كل من الائتمان الخاص، الودائع المصرفية الإسلامية التي تقاس بالنسبة بين ودائع القطاع المصرفي الإسلامي والنتاج المحلي الإجمالي، الخصوم السائلة، الأصول المصرفية الإسلامية؛

تشير النتائج التي توصل إليها الباحث من مختلف المقاربات، إلى أن تطور المالية الإسلامية يرتبط ارتباطاً إيجابياً بالنمو الاقتصادي، أما فيما يتعلق بتأثير نوعية المؤسسات على العلاقة بين التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي، كشفت نتائج البانل الديناميكي عن وجود تأثير عتبة نسبية على مستوى المتغيرات المؤسسية (الفساد، سيادة القانون، الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة والديمقراطية) عند قياس أثر تطور المالية الإسلامية على النمو الاقتصادي، كما أن النتائج التي تم الحصول عليها من خلال المقاربة (l'approche polynomiale et semi-paramétrique) تسلط الضوء على علاقة غير الخطية بين تطور المالية الإسلامية والنمو الاقتصادي.

7.1.II. دراسة (Bm & Uddin, 2016) والتي جاءت تحمل عنوان:

« Does Islamic bank financing lead to economic growth: An empirical analysis for Malaysia »،

"هل يؤدي تمويل المصرف الإسلامي إلى نمو اقتصادي: تحليل تجريبي لماليزيا؟".

قام الباحثان بدراسة العلاقة في اتجاه واحد بين تطور المصارف الإسلامية والنمو الاقتصادي لماليزيا خلال الفترة 2006-2014، وبإدراج الاستثمار كقناة من خلالها يتم فحص التأثير، وتمثلت المتغيرات التي استعملها الباحثان في هذه الدراسة في كل من التمويل المصرفي الإسلامي للقطاع الخاص، الناتج المحلي الإجمالي لتمثيل النمو الاقتصادي، إجمالي تكوين رأس المال الثابت، مؤشر أسعار الاستهلاك (Consumer price index). وقد تم استخدام الأدوات التالية:

Advance time-series ARDL bound testing technique, Vector error correction model (VECM), variance decompositions (VDCs).

وذلك لاستكشاف العلاقات القصيرة والطويلة المدى والعلاقات السببية بين تطور المصارف الإسلامية والنمو الاقتصادي. أظهر التحليل غياب العلاقة بين النمو الاقتصادي والتمويل الإسلامي، ووجود علاقة سببية في اتجاه واحد من النمو إلى تطور التمويل الإسلامي، بحيث أظهرت هذه الدراسة الدور الهام الذي يلعبه النمو الاقتصادي

في تطوير المصارف الإسلامية في ماليزيا، مما يدعم فرضية الطلب التابع، وأنه ومن المهم تحسين كفاءة المصارف الإسلامية الماليزية كوسطاء ماليين لتسهيل تراكم رأس المال و تعزيز النمو الاقتصادي؛ و اقترح الباحثان تعزيز وزن الأدوات المالية الإسلامية التي تعتمد على تقاسم الأرباح والخسائر، في محافظ القروض لدى المصارف الإسلامية الماليزية.

8.1.II. دراسة (Chaik، Melloul، و Oujgha، 2017) جاءت بعنوان:

« Empirical Analysis of Islamic Banking and Economic Growth »،

"تحليل تجريبي للصيرفة الإسلامية والنمو الاقتصادي".

قام الباحثين في هذه الدراسة باختبار العلاقة بين نموذج التمويل الإسلامي الذي تم تقييمه من خلال المصارف الإسلامية والنمو الاقتصادي. هنا هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مساهمة التمويل الإسلامي في التنمية الاقتصادية، للسلطات العامة في الدول الإسلامية الأخرى التي لم تعتمد بعد طريقة التمويل البديلة مثل المغرب، وقد أجريت هذه الدراسة حول مجموعة من الدول (البحرين، السعودية، الإمارات، الكويت، ماليزيا، إندونيسيا، قطر، تركيا وباكستان) التي سبق أن أنشأت هذا التمويل المصرفي الإسلامي؛ وذلك خلال الفترة (2008-2014)، حيث تم استخدام نموذج البانل لإيجاد العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، والذي تم تقديره باستعمال طريقة المربعات الصغرى المعممة.

قد تم الاعتماد على عدة متغيرات مستقلة تمثلت في كل من إجمالي أصول المصرف الإسلامي، حسابات الاستثمار والأصول المالية، نسبة التكلفة إلى الدخل، نسبة الدخل غير المالي، نسبة الدخل على الأصول). بالإضافة إلى ذلك تم استخدام الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد كمتغير تابع.

أظهرت النتائج أنه على الرغم من صغر حجمها نسبيا مقارنة بجميع الأنشطة الاقتصادية والنظام المالي، فإن تطور التمويل الإسلامي مرتبط ارتباطا إيجابيا بالنمو الاقتصادي، ويظهر الأثر المشجع والمهم لحسابات الاستثمار الخاصة بالمصارف الإسلامية في هذه الدراسة، أن رأس المال المستثمر من قبل المصارف الإسلامية في الدول التي لم تعتمد بعد التمويل الإسلامي سيحسن الربحية ويعزز النمو الاقتصادي.

2.II. مناقشة الدراسات السابقة ومقارنتها مع الدراسة الحالية

من خلال الإطلاع على الدراسات التجريبية السابقة التي اهتمت بدراسة أثر المالية الإسلامية على النمو الاقتصادي، يتضح أن أغلبية هذه الدراسات هي دراسات باللغة الأجنبية، بالإضافة إلى أنها تمت معظمها في السنوات القليلة الماضية، مما يدل على الاهتمام المتزايد بموضوع العلاقة بين المالية الإسلامية والنمو الاقتصادي. كما تبين وجود بعض النتائج المتضاربة حول طبيعة هذه العلاقة، والتي يمكن توضيحها في النقاط الموالية:

- بعض الدراسات توصلت إلى وجود علاقة إيجابية بين تطور التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي، بينما أظهرت نتائج بعض الدراسات عدم وجود علاقة بين تطور التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي.
- كما انقسمت هذه الدراسات التجريبية حول اتجاه العلاقة السببية بين التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي، إلى مؤيدة لفرضية "العرض القائد" الذي تؤكد على التأثير الإيجابي لتطور التمويل الإسلامي على النمو الاقتصادي وبين مساند لفرضية الطلب التابع" التي تؤكد على أن التمويل يلي النمو الاقتصادي.
- ويوجد من بين هذه الدراسات التي توصلت إلى وجود علاقة غير خطية (non- linéaire)، بين تطور التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي.
- بالإضافة إلى أن بعض هذه الدراسات قامت بإدراج الإطار المؤسسي كشرط لوجود العلاقة بين تطور التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي.

يعود السبب في كون نتائج الدراسات متباينة إلى اختلاف وتنوع الطرق القياسية والكمية المستعملة، فمنهم من اعتمد السلاسل الزمنية لتتبع وتحليل الظاهرة على مستوى الدولة الواحدة، ومنهم من استخدم البيانات المقطعية عبر الزمن لمجموعة من الدول. كما أن بعض الدراسات اعتمدت على عينة من الدول التي تنتمي إلى مراحل تنمية مختلفة، بالإضافة إلى اختلاف الفترات الزمنية التي تمت فيها هذه الدراسات، واختلاف المتغيرات المستخدمة في الدراسة، خاصة تلك المتعلقة بتطور التمويل الإسلامي.

اشتركت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في استخدام طريقة تحليل بيانات البانل لعينة من الدول النامية، بالإضافة إلى إدخال عدد من المتغيرات المفسرة للنمو الاقتصادي ومؤشر تطور التمويل الإسلامي. أما فيما يخص النقاط التي اختلفت فيها الدراسة الحالية عن الدراسات التجريبية السابقة، فتمثلت فيما يلي:

- **عينة الدراسة:** وهي تشمل عينة من تسعة دول نامية تتمثل في كل من: ماليزيا، البحرين، الإمارات العربية المتحدة، عمان، باكستان، الكويت، السعودية العربية، بروني دار السلام، أندونيسيا. وقد تم اختيار هذه الدول على أساس ترتيبها في المراكز الأولى حسب المؤشر العالمي لتطور التمويل الإسلامي **IFDI**، لأن التطور المالي يعد من بين الشروط الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي.
- **فترة الدراسة:** والتي تشمل الفترة من الثلاثي الرابع لسنة **2013** إلى غاية الثلاثي الأول من سنة **2017**، وبالرغم من أن هذه الفترة تم اختيارها حسب مدى توفر البيانات الخاصة بتطور التمويل الإسلامي، إلا أنها تعد الفترة التي شهد فيها التمويل الإسلامي تطورا ملحوظا وسريعا.

خاتمة

تضمن هذا الفصل الأدبيات النظرية والتطبيقية، حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى الإطار النظري حول طبيعة العلاقة بين تطور التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي، حيث اتضح أن الأدبيات النظرية الحديثة حول العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، تشير إلى أن النظام المالي المتطور من خلال أهم الوظائف المالية التي يقوم بتوفيرها، قد يؤثر على قرارات الادخار والاستثمار وبالتالي النمو الاقتصادي. كما أن الجهاز المصرفي في النظام الإسلامي لا يختلف عن الجهاز المصرفي في النظام الوضعي من الناحية الشكلية، لأن شكل هذه المؤسسات لا يتعلق به مطلب شرعي، وإنما الاختلاف يكمن في كيفية أداء هذه المصارف لوظائفها والأهداف المرجوة منها، حيث أن المصارف الإسلامية هي بطبيعتها مؤسسات إنمائية، تقوم بتعبئة المدخرات ومحاربة الاكتناز وتوجيه المدخرات نحو الاستثمار لخدمة المجتمع بصورة تتفق مع الشريعة الإسلامية، فهي مؤسسات اقتصادية واجتماعية ومالية ومصرفية، تسعى للقيام بوضع المال في وظيفته الأساسية في المجتمع. كما أنها تهتم بالعائد الاجتماعي إلى جانب تحقيق الربح. وبعد التطرق في المبحث الثاني إلى الدراسات التطبيقية السابقة التي تناولت العلاقة ما بين تطور التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي، اتضح وجود اختلاف في أغلبية النتائج. ويمكن أن يعود السبب في كون نتائج الدراسات متباينة إلى اختلاف وتنوع الطرق القياسية والكمية المستعملة، كما أن بعض الدراسات اعتمدت على عينة من الدول التي تنتمي إلى مراحل تنموية مختلفة، بالإضافة إلى اختلاف الفترات الزمنية التي تمت فيها هذه الدراسات، واختلاف المتغيرات المستخدمة في الدراسة، خاصة تلك المتعلقة بتطور التمويل الإسلامي. لذلك سيتم من خلال الفصل الثاني إعادة اختبار العلاقة بين تطور التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي.

الفصل الثاني

الدراسة القياسية

تمهيد

على الرغم من وجود العديد من الدراسات التطبيقية السابقة التي تناولت موضوع تأثير التمويل الإسلامي على النمو الاقتصادي، والتي قامت باختباره عن طريق استخدام مختلف نماذج الاقتصاد القياسي، إلا أنه لا يوجد اتفاق بشكل كامل بين نتائج هذه الدراسات، فبعضها توصل إلى وجود تأثير واضح لتطور التمويل الإسلامي على النمو الاقتصادي، والبعض الآخر كانت نتائجه تشير إلى أن العلاقة بين تطور التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي إما أن تكون ضعيفة أو غير معنوية، لذلك فمن أجل تحديد وتقييم طبيعة الأثر المحتمل لتطور التمويل الإسلامي على النمو الاقتصادي لعينة من الدول النامية تم الاستناد إلى بعض الدراسات التطبيقية وخاصة دراسة كل من (Ayachi Ammar, Ben Slama, & Saidane, 2012)، (Imam & Kpodar, 2015)، (Majidi, 2016)، (Melloul, Chaik, & Oujgha, 2017)، وذلك من أجل اختيار مزيج يتكون من أهم المتغيرات التي تساهم في تفسير وفهم موضوع الدراسة، واختبارها بتطبيق نماذج البانل.

وبالتالي فإن الهدف الرئيسي في هذه المرحلة من الدراسة هو قياس أثر تطور التمويل الإسلامي على النمو الاقتصادي، باستعمال مجموعة من البيانات لعينة مكونة من 9 دول نامية، والتي تم اختيارها على أساس ترتيبها في المراكز الأولى وذلك حسب المؤشر العالمي لتطور التمويل الإسلامي، خلال الفترة الممتدة من الثلاثي الرابع لسنة 2013 إلى غاية الثلاثي الأول لسنة 2017 ما يعادل 14 مشاهدة لكل دولة. وذلك بناء على البيانات والمعطيات المتوفرة بهدف الإلمام بأكبر قدر من المعلومات.

وللوصول إلى ذلك سوف يتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، بحيث سيتضمن المبحث الأول منهجية الدراسة القياسية، أما بالنسبة للمبحث الثاني فسيتم من خلاله عرض النتائج والمناقشة.

I. منهجية الدراسة القياسية

تتمثل منهجية البحث في استعمال المنهج القياسي لاختبار مدى صحة فرضية الدراسة القائلة بوجود تأثير تطور التمويل الإسلامي على النمو الاقتصادي، وذلك من خلال استخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data)، بحيث اكتسبت هذه النماذج في الآونة الأخيرة اهتماما خاصة بالنسبة للدراسات الاقتصادية لأنها تأخذ بعين الاعتبار أثر تغير الزمن وأثر تغير الاختلافات بين الوحدات المقطعية.

وانطلاقا مما سبق فإن الخطوة الأولى تتمثل في القيام باختبارات الإحصاء الوصفي والارتباط بين المتغيرات التفسيرية، وبعدها تتم دراسة الإستقرارية لمتغيرات النموذج، ثم يتم تقدير نموذج الدراسة باستخدام طريقة (ARDL – Pooled Mean Group)، والتي من خلالها سيتم التحليل القياسي لتأثير تطور التمويل الإسلامي على النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى إجراء اختبار السببية، وذلك بهدف تحديد اتجاه العلاقة بين تطور التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي.

1.I. النموذج العام للدراسة

تهدف هذه الدراسة القياسية إلى تحديد وتقييم أثر تطور التمويل الإسلامي على النمو الاقتصادي، وقد تم الاعتماد على الدراسات التجريبية الخاصة بكل من (Ayachi Ammar, Ben Slama, & Saidane, 2012)، (Imam & Kpodar, 2015)، (Majidi, 2016)، (Melloul, Chaik, & Oujgha, 2017) في كتابة دالة النمو الاقتصادي لدراسة هذه العلاقة، وذلك باستخدام ثلاثة أنواع من المتغيرات تتمثل في كل من متغير النمو الاقتصادي، مؤشر تطور التمويل الإسلامي، والمتغيرات الأخرى المفسرة للنمو الاقتصادي. ومن أجل اختبار العلاقة بين تطور التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي سوف يتم الاعتماد على معادلة الانحدار المتعدد التالية:

وبشكل مختصر يمكن كتابة النموذج بصيغته العامة مع وضع جميع المتغيرات التفسيرية تحت الرمز X_{it} ، كما يلي:

$$GDP_{it} = \alpha_i + \beta X_{it} + \varepsilon_{it} \dots \dots \dots (1)$$

$$i = 1, 2, 3, \dots \dots \dots N$$

$$t = 1,2,3,\dots,T$$

حيث أن:

i : الدولة، t : الفترة الزمنية، N : عدد الدول المكونة للعينة محل الدراسة، T : عدد الفترات الزمنية للدراسة لكل دولة.

GDP_{it} : يمثل معدل نمو نصيب الفرد الحقيقي من الناتج المحلي الاجمالي للبلد i وفي الفترة t .

α_i : ترمز للتأثير الخاص بكل بلد عن طريق حصر محددات النمو الاقتصادي التي لا يمكن حسابها بالمتغيرات التفسيرية الأخرى وهو بذلك يحسب الخصائص غير المشاهدة عبر الدول مع ثبات الزمن.

β : متجه عامودي $1 \times k$ للمعاملات المراد تقديرها لكل متغير مستقل.

X_{it} : تمثل مصفوفة $k \times TN$ لعدد من المتغيرات المستقلة المؤثرة على النمو للبلد i وفي الفترة t .

ε_{it} : متجه عامودي $1 \times TN$ لحد الخطأ العشوائي للبلد i وفي الفترة t .

ولتطبيق هذا النموذج تستخدم هذه الدراسة في التحليل القياسي قاعدة بيانات مدججة (مقطع عرضي وسلاسل زمنية) مع عدد $N = 9$ من الوحدات المقطعية i المتمثلة في 9 دول نامية، وفي نفس الوقت تحتوي كل وحدة مقطعية على سلسلة زمنية لعدد $t = 14$ من الفترات فهي بذلك تغطي الفترة الثلاثية t من الثلاثي الرابع لسنة 2013 إلى غاية الثلاثي الأول من سنة 2017 ، وبالتالي يكون عدد المشاهدات المستخدمة في التحليل $(T \times N)$ هو 126 مشاهدة.

وعلى ضوء العينة المستخدمة في التحليل يتم إعادة كتابة دالة النمو الاقتصادي السابقة وفق الصيغة الأساسية لتكديس البيانات كما يلي:

$$GDP_{it} = \alpha_i + \beta_1 IBTF_{it} + \beta_2 LAW_{it} + \beta_3 CONS_{it} + \beta_4 TRAD_{it}$$

والجدول رقم (1/2) يتضمن التعريف بهذه المتغيرات التي يحتويها النموذج المذكور أعلاه.

الجدول رقم (1/2): التعريف بالمتغيرات المستعملة في نموذج الدراسة

| اسم المتغير | رمز المتغير | نوع المتغير |
|--|-------------|-----------------------------------|
| معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وهو يمثل المتغير التابع ويرمز له بـ (GDP per capita). | GDP | مؤشر النمو الاقتصادي |
| نسبة مجموع تمويل المصارف الإسلامية إلى الناتج المحلي الإجمالي. "Total financing of islamic banks (% of GDP)" | IBTF | مؤشر تطور التمويل الإسلامي |
| جودة المؤسسات: تم استخدام مؤشر سيادة القانون. "Rule of Law: Percentile Rank" | LAW | المتغيرات المفسرة للنمو الاقتصادي |
| الإنفاق الحكومي: نسبة الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي. "Final consumption expenditure (% of GDP)" | CONS | |
| الإنفتاح التجاري: درجة الانفتاح التجاري للاقتصاد. "trade openness, trade (% of GDP)" | TRAD | |

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على متغيرات النموذج محل الدراسة.

2.I. مصادر بيانات الدراسة

لقد تنوعت مصادر بيانات المتغيرات المستعملة في هذه الدراسة القياسية، بحيث تم الحصول عليها من مصادر متعددة تمثلت في: قاعدة البيانات للبنك الدولي (WB)، الخاصة بالمؤشرات الدولية للتنمية (WDI)، صندوق النقد الدولي (IMF)، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB). وسيتم توضيح مصادر بيانات متغيرات الدراسة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (2/2): مصادر بيانات الدراسة

| المصدر | رمز المتغير | المتغيرات |
|--|-------------|-----------------------|
| مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) | IBTF | تطور التمويل الإسلامي |
| صندوق النقد الدولي (IMF) | GDP | النمو الاقتصادي |
| قاعدة البيانات للبنك الدولي (WB)، الخاصة بالمؤشرات الدولية للتنمية (WDI) | LAW | مؤشر سيادة القانون |
| | CONS | الإنفاق الحكومي |
| | TRAD | الانفتاح التجاري |

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مصادر بيانات الدراسة.

3.I. وصف المتغيرات المستعملة في النموذج

تم اختيار المتغيرات المستعملة في الدراسة بالاعتماد على الدراسات السابقة التي تناولت موضوع العلاقة بين تطور التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي، بحيث تم الاعتماد على ثلاثة أنواع من المتغيرات، تمثلت في كل من مؤشر النمو الاقتصادي وهو المتغير التابع، مؤشر تطور التمويل الإسلامي، والمؤشرات المفسرة للنمو الاقتصادي، وذلك من أجل تحديد وتقييم طبيعة العلاقة الناتجة عن تأثير تطور التمويل الإسلامي على النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة، وفيما يلي شرح مفصل لمختلف المتغيرات المستخدمة في النموذج القياسي:

أ. مؤشر النمو الاقتصادي

وقد تم استخدام معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP)، وهو يمثل المتغير التابع باعتباره مؤشراً للنمو الاقتصادي الذي شاع استخدامه في كل من أدبيات النظرية النيوكلاسيكية ونظرية النمو الداخلي المطور من قبل Romer (1986-1990)، Lucas (1988)، كما أنه يشير إلى مقدار التغير في رفاهية الفرد طوال فترة الدراسة بحيث يتم الحصول عليه بقسمة إجمالي الناتج المحلي الحقيقي على إجمالي عدد السكان (بدرابي، 2015/2014، صفحة 237)، أما المصدر الأساسي لهذا المتغير هو من إحصاءات صندوق النقد الدولي (IMF)، وذلك بالنسبة لكل الدول محل الدراسة.

ب. مؤشر تطور التمويل الإسلامي

استخدمت معظم الدراسات التجريبية السابقة التي تناولت موضوع العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي مقياس تطور القطاع المصرفي، والذي يقاس بنسبة الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي ومن أهم هذه الدراسات، دراسة (Levine et Zervos, 1998)، (Rousseau et Wachtel, 2000)، (Beck et Levine, 2004)، وكانت نتائج هذه الدراسات أن مستوى تطور القطاع المصرفي المقاس بنسبة الائتمان مرتبط إيجابياً ومعنوياً بالنمو الاقتصادي (Ayachi Ammar, Ben Slama, & Saidane, 2012, p. 66). أما بالنسبة لتطور التمويل الإسلامي فمعظم الدراسات التجريبية السابقة استخدمت نسبة مجموع تمويل المصارف الإسلامية إلى الناتج المحلي الإجمالي، أهمها دراسة كل من، (Ayachi Ammar, Ben Slama, & Saidane, 2012, p. 66)، (Tabash & Dhankarb, 2014)، (Imam & Kpodar, 2015)، (Majidi, 2016)، (Bm & Uddin, 2016).

وبالنسبة لدراستنا تم استخدام هذه النسبة، أي مجموع التمويل المقدم من المصارف الإسلامية بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي، وتم الإشارة إليه بالرمز **IBTF**، وتمثل القيمة الإجمالية لهذا التمويل، مجموع التمويل الممنوح عن طريق الأساليب المتعددة للتمويل الإسلامي، والتي سبق ذكرها في الإطار النظري لهذه الدراسة.

ج. المتغيرات المفسرة للنمو الاقتصادي:

تساعد هذه المتغيرات في تفسير معدلات النمو الاقتصادي، وهي تشمل العوامل الأخرى المؤثرة في النمو الاقتصادي وفي قياس الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتشير الأدبيات النظرية والتجريبية إلى وجود مجموعة واسعة من محددات النمو الاقتصادي، وفي دراستنا هذه من أجل تقييم قوة الارتباط بين تطور التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي، سيتم الاستعانة بالمتغيرات الأكثر استعمالاً من قبل الباحثين في الدراسات التجريبية الحديثة، وهي:

- **جودة المؤسسات:** تعتبر جودة المؤسسات ذات أهمية كبيرة بالنسبة للنمو الاقتصادي على المدى الطويل حيث أنها تحدد الحوافز والقيود التي يخضع لها الأعوان الاقتصاديون، وتساعد على اتخاذ أفضل السياسات الاقتصادية، كما أنها تؤثر على الأداء الاقتصادي. ولا يزال من الصعب قياس تطور المؤسسات بدقة (Imam & Kpodar, 2015, p. 72)، وفي ظل غياب مؤشر كامل أو جيد لنوعية المؤسسات تم استخدام مؤشر سيادة القانون (*l'indicateur de la primauté du droit*)، وهذا المؤشر يستخدم كثيراً في معظم الأدبيات الاقتصادية، وقد تم الإشارة إليه بـ **LAW**. ومن المعروف أن ارتفاع مؤشر سيادة القانون لأي بلد يساعد على خلق ثقة بين الجهات التنفيذية الحكومية من جهة، والقطاع الخاص والأفراد من جهة أخرى، وهذه الثقة تساعد على دعم الاستثمار وخلق بيئة استثمارية صحية، مما يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي.

- **الإنفاق الحكومي:** حسب الأدبيات النظرية والدراسات التجريبية فإن النفقات الحكومية الجارية تؤثر سلباً على النمو الاقتصادي للدول، بحيث كلما زادت هذه النفقات زادت حاجة الدول من الموارد المالية لتغطية عجز الميزانية، وهذا ما أكدته دراسة (Bailliu and al, 2002)، (LYS, 2001)، (William, 2006)، وعلى النقيض من ذلك وجدت دراسات أخرى مثل دراسة (Garofalo, 2005) إيجابية تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، لأنه عندما تستخدم النفقات الحكومية في شراء السلع والخدمات المحلية فإن ذلك سيعمل كمحفز للطلب (بدرأوي، 2015/2014، صفحة 238). وقد قمنا في هذه الدراسة باستخدام نسبة الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، كمؤشر للإنفاق الحكومي، وتمت الإشارة إليه بـ

.CONS

• **الانفتاح التجاري:** لقد بينت العديد من الدراسات والبحوث التي تخصصت في هذا المجال خاصة في العشرية الأخيرة بأنه كلما زاد الانفتاح على التجارة وحركة رؤوس الأموال ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام وبالتالي تسارع النمو، ومعظم الدراسات أكدت على وجود علاقة إيجابية واضحة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي (مجاهد، 2016/2015، صفحة 151). ولقد قمنا في هذه الدراسة باستخدام نسبة الصادرات + الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويفترض أن يمارس هذا المؤشر تأثيرات إيجابية على رفع من معدلات النمو الاقتصادي (هو عبارة عن مجموع الصادرات والواردات بالسعر الجاري بالدولار الأمريكي مقسوما على الناتج المحلي الإجمالي مضروبا في 100)، وقد تمت الإشارة إليه بـ **TRAD**.

4.I. العينة وفترة الدراسة:

تشمل عينة الدراسة مجموعة مكونة من تسعة دول نامية، وذلك بهدف تحقيق الغاية من الدراسة والتي تتمثل أساسا في معرفة وتحديد هل أن التمويل الإسلامي يلعب دورا هاما في زيادة معدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية، والتي سبق وأن أنشأت المصارف الإسلامية، وقد تم اختيار عينة الدول بناء على الترتيب في المراكز الأولى حسب المؤشر العالمي لتطور التمويل الإسلامي **IFDI** لسنة 2017، بالإضافة إلى مدى توفر البيانات حول المصارف الإسلامية، خاصة أن هذه المصارف هي حديثة النشأة، لذلك تعد هذه البيانات جد محدودة. ويوضح الجدول التالي عينة الدول التي تم اختيارها ترتيبها حسب المؤشر العالمي لتطور التمويل الإسلامي لسنة 2017:

جدول رقم (3/2): قائمة الدول محل الدراسة حسب حسب **IFDI** لسنة 2017

| الدولة | الترتيب حسب IFDI لسنة 2017 | IFDI |
|--------------------------|-----------------------------------|-------------|
| ماليزيا | 1 | 129 |
| البحرين | 2 | 83 |
| الإمارات العربية المتحدة | 3 | 64 |
| عمان | 4 | 64 |
| باكستان | 5 | 54 |
| الكويت | 6 | 51 |
| السعودية العربية | 7 | 50 |
| بروني دار السلام | 9 | 47 |
| أندونيسيا | 11 | 35 |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على (ICD; Thomson Reuters, 2017, p. 17)

أما بالنسبة لفترة الدراسة، فقد تم تحديدها من الثلاثي الرابع لسنة 2013 إلى غاية الثلاثي الأول لسنة 2017، وفترة الدراسة كذلك تم تحديدها حسب مدى توفر البيانات، خاصة البيانات الخاصة بالمصارف الإسلامية التي تم الحصول عليها من قاعدة البيانات الخاصة بمجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB، والذي يوفر بيانات خاصة بالدول الأعضاء فيه، ابتداءً من الثلاثي الرابع لسنة 2013 إلى غاية الثلاثي الأول من سنة 2017.

II. خطوات تقدير النموذج وعرض النتائج

يعرض هذا الجزء من الدراسة مراحل عملية التقدير على عينة من بيانات البانل متكونة من 9 دول نامية على الفترة الممتدة من الثلاثي الرابع لسنة 2013 إلى غاية الثلاثي الأول لسنة 2017، بحيث تتمثل الخطوات الأولى في إجراء اختبارات الإحصاء الوصفي والارتباط بين المتغيرات التفسيرية. ثم بعدها تنتقل لدراسة إستقرارية متغيرات النموذج من خلال إجراء اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل، بالإضافة إلى تقدير نموذج الدراسة باستخدام طريقة (ARDL- Pooled mean group) بهدف تحديد العلاقة طويلة وقصيرة الأجل بين تطور التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي، وفي الأخير سيتم اختبار السببية بين تطور التمويل الإسلامية والنمو الاقتصادي من أجل تحديد اتجاه العلاقة بينهما .

II.1. الإحصاء الوصفي لمتغيرات النموذج

في البداية لا بد من القيام بإجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية على المتغيرات التفسيرية الممثلة في نموذج الدراسة ولعينة مكونة من 9 دول نامية، ويتم استخدام الإحصاء الوصفي لوصف الملامح الأساسية لبيانات الدراسة، فهي توفر ملخصات بسيطة حول العينة، وتبعاً لما سبق، هناك العديد من الطرق الإحصائية لوصف البيانات وأهم ما استخدمناه في بحثنا هو: الحد الأدنى (Minimum) - الحد الأعلى (Maximum) - الوسط الحسابي (Mean) - الانحراف المعياري (Std.Deviation)، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (4/3): الإحصاء الوصفي لمتغيرات النموذج

| variables | Observations | Mean | Median | Maximum | Minimum | Std. Dev. |
|-----------|--------------|----------|----------|----------|-----------|-----------|
| GDP | 126 | 3.173810 | 4.100000 | 8.500000 | -2.500000 | 2.339545 |
| IBTF | 126 | 15.83993 | 12.61172 | 54.94173 | 0.124127 | 15.51774 |
| LAW | 126 | 56.83839 | 62.50000 | 73.55769 | 20.19000 | 15.35451 |
| CONS | 126 | 64.10460 | 65.54000 | 91.80000 | 34.50000 | 13.92820 |
| TRAD | 126 | 85.50690 | 84.90000 | 191.9000 | 25.10000 | 41.28696 |

المصدر: من إعداد الطالبتين استناداً إلى مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 9.

وفقا لمخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 9، نلاحظ بأن عدد الفترات الزمنية لدراستنا تقدر بـ 126 مشاهدة أي أنه لا توجد قيم مفقودة، أما بالنسبة لبقية مؤشرات التحليل الإحصائي هي موزعة بطريقة متماثلة تقريبا وذلك قد توضح من خلال التطرق للمتوسط الحسابي لكل قيمة (Mean) وكذا أعلى قيمة (Maximum) وأدنى قيمة (Minimum) و الانحراف المعياري (Std.Deviation).

2.II. الارتباط بين متغيرات النموذج

يسمح اختبار فحص مصفوفة الارتباط بين المتغيرات التفسيرية بتحديد أزواج الارتباط بين هذه المتغيرات، وبالتالي التأكد من خلو النموذج من أهم المشاكل التي يمكن أن تحدث عند تقدير نموذج بيانات البانل، بحيث أن معاملات الارتباط المتعدد تكون ذات صلة بالانحدار الخاص بكل متغير مستقل بالنسبة لباقي المتغيرات التفسيرية والتي يتم حسابها عن طريق استخدام البرامج المختلفة للاقتصاد القياسي. وبعد الاعتماد على برنامج Eviews 9 تم التحصل على النتائج التالية:

الجدول رقم (5/3): مصفوفة الارتباط لمتغيرات النموذج

| | GDP | IBTF | LAW | CONS | TRAD |
|------|-----------|-----------|-----------|-----------|----------|
| GDP | 1.000000 | | | | |
| IBTF | -0.258980 | 1.000000 | | | |
| LAW | -0.371826 | 0.475025 | 1.000000 | | |
| CONS | 0.601978 | -0.191330 | -0.733117 | 1.000000 | |
| TRAD | -0.150912 | 0.672225 | 0.760273 | -0.513622 | 1.000000 |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 9.

يتبين من خلال الجدول أعلاه والمتعلق بالارتباط ما بين متغيرات نموذج الدراسة، أنه يوجد علاقة ارتباط ما بين متغيرات النموذج، كون أن جل قيم الارتباط تقع ما بين [-1، 1].

3.II. اختبار الاستقرارية لبيانات البانل

قبل تقدير النماذج لبيانات البانل، لا بد أولاً من إجراء اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية والمقطعية وذلك باستخدام عدد من الاختبارات المطورة لتحليل وفحص جذر الوحدة لبيانات البانل، التي تتمثل في اختبارات كل من **PP - Fisher Chi-square** ، **Im, Pesaran and Shin** ، **Levin, Lin & Chu** ، وتتفوق اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل على اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية الفردية، نظراً لأنها تتضمن محتوى معلوماتي مقطعي وزمني معاً، والذي يقود إلى نتائج أكثر دقة من

اختبارات السلاسل الزمنية الفردية. ولقد تم الاعتماد على اختبارات جذر الوحدة الأكثر استخداما وشيوعا، خاصة من الجيل الأول والجيل الثاني والمتمثلة في اختبارات: **LLC – IPS – ADF Fisher**، وهذا بهدف الكشف عن خواص السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة لنموذج البانل، بحيث تم تطبيق هذه الاختبارات على كل متغيرة على حدة وهذا باختيار فترات الإبطاء المناسبة **Lags** بطريقة آلية لمعيار **Schwarz Info Criterion**، وتم التوصل إلى النتائج المبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (6/3): نتائج اختبارات **LLC**، **IPS** و **ADF Fisher** الخاصة بإستقرارية بيانات البانل

| عند الفرق الأول | | | عند المستوى | | | | |
|-------------------------|--------------------------|--------------------------|-------------------------|--------------------------|--------------------------|-------------|------|
| ADF | IPS | LLC | ADF | IPS | LLC | | |
| 45.3528 *** (0.0004) | -3.88817 *** (0.0001) | -7.78380 *** (0.0000) | 22.8518 (0.1964) | -0.00457 (0.4982) | -2.67317 *** (0.0038) | قاطع واتجاه | GDP |
| 63.4534 *** (0.0000) | -5.72469 *** (0.0000) | -7.76971 *** (0.0000) | 32.7686 ** (0.0178) | -1.48822 *(0.0683) | -2.87653 *** (0.0020) | قاطع | |
| 101.775 *** (0.0000) | / | -11.9777 *** (0.0000) | 24.6241 (0.1356) | / | -0.63648 (0.2622) | بدون | |
| 38.0327 *** (0.0038) | -2.34809 *** (0.0094) | -4.59630 *** (0.0000) | 20.9163 (0.2837) | 0.72460 (0.7657) | 1.49958 (0.9331) | قاطع واتجاه | IBTF |
| 54.8491 *** (0.0000) | -4.52330 *** (0.0000) | -4.88849 *** (0.0000) | 24.7833 (0.1310) | -1.31108 *(0.0949) | -2.08358 ** (0.0186) | قاطع | |
| 97.5078 *** (0.0000) | / | -8.63134 *** (0.0000) | 9.54810 (0.9457) | / | 0.66248 (0.7462) | بدون | |
| 72.9464 *** (0.0000) | -8.72398 *** (0.0000) | -16.1584 *** (0.0000) | 57.5358 *** (0.0000) | -8.90379 *** (0.0000) | -17.6508 *** (0.0000) | قاطع واتجاه | LAW |
| 110.404 *** (0.0000) | -13.2839 *** (0.0000) | -20.5537 *** (0.0000) | 41.1957 *** (0.0014) | -2.73273 *** (0.0031) | -3.65387 *** (0.0001) | قاطع | |
| 148.636 | / | -20.8252 *** (0.0000) | 12.5117 (0.8197) | / | -0.60707 (0.2719) | بدون | |
| 43.6022 *** (0.0007) | -3.84628 *** (0.0001) | -8.19761 *** (0.0000) | 7.66272 (0.9832) | 2.02981 (0.9788) | -0.24236 (0.4043) | قاطع واتجاه | CONS |
| 58.9018 *** (0.0000) | -5.39140 *** (0.0000) | -8.10870 *** (0.0000) | 29.4203 ** (0.0435) | -2.01661 ** (0.0219) | -3.66505 *** (0.0001) | قاطع | |
| 108.193 *** (0.0000) | / | -10.6550 *** (0.0000) | 9.02322 (0.9592) | / | -0.79537 (0.2132) | بدون | |
| 30.5187 ** (0.0327) | -2.25279 ** (0.0121) | -5.22918 *** (0.0000) | 6.22093 (0.9952) | 1.91486 (0.9722) | 3.28276 (0.9995) | قاطع واتجاه | TRAD |
| 45.7992 *** (0.0003) | -4.03968 *** (0.0000) | -4.24027 *** (0.0000) | 21.4807 (0.2559) | -1.11611 (0.1322) | -2.98865 *** (0.0014) | قاطع | |
| 92.8295 *** (0.0000) | / | -9.19396 *** (0.0000) | 19.9841 (0.3337) | / | *(0.0630) | بدون | |

***، **، *، تشير إلى رفض فرضية وجود جذر الوحدة عند 1%، 5%، 10%، على التوالي.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات **Eviews 9**.

تمثل القيم الأولى في الجدول الإحصائية (Statistic)، بينما تعبر القيم التي بين قوسين على قيمة الاحتمال لكل إحصائية.

ما يمكن ملاحظته من الجدول أعلاه، هو أن النتائج المحصل عليها بعد تطبيق الاختبارات الثلاثة تتطابق فيما بينها، بحيث تشير بوضوح إلى غياب جذور الوحدة على مستوى المتغير المدروس المتمثل في مؤشر سيادة القانون (LAW) والذي يعبر عن جودة المؤسسات، أي أنها تكشف عن استقرار هذا المتغير عند المستوى (Level)، وهذا ما يدل على رفض فرضية العدم لوجود جذور الوحدة، أما باقي المتغيرات والمتمثلة في كل من نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP)، نسبة مجموع تمويل المصارف الإسلامية إلى الناتج المحلي الإجمالي (IBTF)، نسبة الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي (CONS)، والانفتاح التجاري (TRAD)، فقد أثبتت النتائج أنها مستقرة من الدرجة الأولى عند مستوى معنوية 1%، 5%.

4.II. تقدير نموذج البانل الديناميكي (Dynamic panel model) باستخدام طريقة PMG (pooled mean group)

نتيجة للنتائج المتحصل عليها من خلال إجراء اختبارات جذر الوحدة والتي تنص على عدم إستقرارية بيانات البانل عند نفس المستوى I(0) و I(1)، مما يشير إلى عدم القدرة على الاعتماد على نتائج تقديرات النموذج الساكن لأنها تعطي نتائج جيدة في حالة استقرار بيانات البانل، وبالتالي النموذج المستخدم في هذه الحالة هو نموذج Panel ARDL. وبغرض تقدير نموذج البانل الديناميكي لدراسة تأثير تطور التمويل الإسلامي على النمو الاقتصادي باستخدام مقدر PMG، يتم في البداية صياغة النموذج في إطار (ARDL) كالتالي:

$$y_{it} = \sum_{j=1}^p \lambda_{ij} y_{i,t-j} + \sum_{j=1}^q \delta_{ij} X_{i,t-j} + \mu_i + \varepsilon_{it} \dots \dots \dots (1)$$

حيث أن:

y_{it} : تمثل معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP) للدولة (i) في الفترة (t).

X_{it} : تمثل متغير تطور التمويل الإسلامي والمتغيرات التفسيرية IBTF، LAW، CONS، TRAD.

λ_{ij} : يمثل معاملات المتغير التابع المبطن زمنياً.

δ_{it} : يمثل معاملات متغير تطور التمويل الإسلامي والمتغيرات التفسيرية.

μ_i : الآثار الفردية الثابتة.

ε_{it} : يمثل حد الخطأ العشوائي، $\varepsilon_{it} \sim IID(0, \sigma^2)$

وفترات الإبطاء (p,q) يمكن أن تتباين من دولة إلى أخرى.

و يمكن إعادة صياغة نموذج (1) في شكل نظام متجه نموذج تصحيح الخطأ (VECM) كما يلي:

$$\Delta y_{it} = \theta_i(y_{i,t} - \beta_i X_{i,t-1}) + \sum_{j=1}^p \lambda_{ij} \Delta y_{i,t-j} + \sum_{j=1}^q \delta_{ij} X_{i,t-j} + \mu_i + \varepsilon_{it} \dots \dots \dots (2)$$

حيث أن:

$$\Delta y_{it} = \theta_i(y_{i,t} - \beta_i X_{i,t-1}) + \sum_{j=1}^p \lambda_{ij} \Delta y_{i,t-j} + \sum_{j=1}^q \delta_{ij} X_{i,t-j} + \mu_i + \varepsilon_{it} \dots \dots \dots (3)$$

$$\hat{\theta}_{PMG} = \frac{\sum_{i=1}^N \hat{\theta}_i}{N}, \hat{\lambda}_{jPMG} = \frac{\sum_{i=1}^N \hat{\lambda}_{ij}}{N},$$

$$j = 1, \dots \dots p - 1, \hat{\delta}_{jPMG} = \frac{\sum_{i=1}^N \hat{\delta}_{ij}}{N}, j = 1 \dots \dots, q - 1, \hat{\beta}_{PMG} = \hat{\beta}$$

والجدول التالي يعرض نتائج تقدير مقدرات وسط المجموعة المدجة (PMG) لمعاملات نموذج تصحيح الخطأ وهي

معلمات المدى القصير والطويل، كما يلي:

الجدول رقم (7/2): نتائج تقدير النموذج باستخدام طريقة PMG

| المتغير التابع: يمثل معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي D(GDP) درجة التأخير=1 | | | |
|--|-----------|-----------------------|-----------------|
| الفترة: 2014Q1-2017Q1 T= 13 N=9 مجموع مشاهدات البانل: 117 = 9 × 13 | | | |
| تقدير المدى الطويل | | | |
| المتغيرات | المعاملات | إحصائية (t-Statistic) | احتمال (Prob.*) |
| IBTF | -0.718547 | -3.132449 | ***(0.0026) |
| LAW | 0.269424 | 2.136037 | ***(0.0363) |
| TRAD | -0.069156 | -2.480877 | ***(0.0156) |
| CONS | 0.279346 | 7.278636 | ***(0.0000) |
| تقدير المدى القصير | | | |
| COINTEQ01 | -0.143407 | -1.517418 | *(0.1338) |
| D(IBTF) | 0.478556 | 1.468623 | *(0.1465) |
| D(LAW) | 0.054165 | 0.473284 | (0.6375) |
| D(TRAD) | 0.114353 | 1.808863 | ** (0.0749) |
| D(CONS) | 0.298884 | 1.742598 | ** (0.0859) |

*** ، ** ، * ، تشير إلى مستوى المعنوية عند 1% ، 5% ، 15% ، على التوالي.

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج الاختبارات باستخدام برنامج Eviews 9.

يوضح الجدول رقم (7/2) نتائج التقدير المتمثلة في كل من تقديرات الأجل الطويل المشتركة بالنسبة لجميع الدول، تقدير معلمة تصحيح الخطأ، وتقديرات مقدرات وسط المجموعة المدججة (PMG)، وهي متوسط مقدرات الدول في الأجل القصير. وتشير النتائج المبينة في الجدول أعلاه، معنوية مقدرات وسط المجموعة المدججة (PMG)، ومعلمة تصحيح حد الخطأ المقدرة، مما يعني أن تقديرات المدى الطويل للدول النامية محل الدراسة غير متجانسة، كما أن تقديرات المدى القصير وتصحيح الخطأ غير متجانسة، وتتفاوت من دولة لأخرى، ويمكن التعبير عنها بمتوسط التقديرات. وبناء على ذلك، فإن طريقة (PMG) تعتبر مناسبة لتقدير نموذج تصحيح الخطأ لأثر تطور المصارف الإسلامية على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة (2013Q4-2017Q1). كما تظهر كل مقدرات (PMG) على المدى الطويل معنوية عند مستوى 1%، أما على المدى القصير فقد ظهر كل من مؤشر الإنفاق الحكومي (CONS) ومؤشر الانفتاح التجاري (TRAD) معنويان عند مستوى 10%، ومؤشر تطور المصارف الإسلامية (IBTF) معنوي عند 15%، أما بالنسبة لمؤشر سيادة القانون (LAW) فهو غير معنوي. كما تظهر النتائج أن معامل حد تصحيح الخطأ معنوي عند 15% وبالإشارة السالبة المتوقعة، مما يدل على أن النموذج يتضمن آلية تعديل، أو تصحيح خطأ التوازن، حيث تبلغ نسبة تصحيح اختلال التوازن من فترة لأخرى ما يعادل 14.34%، ويوضح الجدول الموالي حد تصحيح الخطأ حسب الدول محل الدراسة:

الجدول رقم (8/2): نتائج تقدير النموذج باستخدام طريقة PMG للمدى القصير حسب الدول

| الدولة | حد تصحيح الخطأ | الإحصائية (t-Statistic) | الاحتمال (Prob. *) |
|--------------------------|----------------|-------------------------|----------------------|
| ماليزيا | 0.010552 | 49.84638 | ***(0.0000) |
| البحرين | -0.007043 | -3.190908 | ** (0.0497) |
| الإمارات العربية المتحدة | -0.785626 | -16.92108 | ***(0.0004) |
| عمان | -0.398513 | -18.18241 | ***(0.0004) |
| باكستان | 0.031615 | 14.33770 | ***(0.0007) |
| الكويت | -0.046426 | -16.62965 | ***(0.0005) |
| السعودية العربية | 0.037956 | 8.253488 | ***(0.0037) |
| بروني دار السلام | -0.205372 | -33.68364 | ***(0.0001) |
| اندونيسيا | 0.072194 | 26.07339 | ***(0.0001) |

***، **، *، تشير إلى مستوى المعنوية عند 1%، 5%، 15%، على التوالي.

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج الاختبارات باستخدام برنامج Eviews 9.

يظهر من خلال تقدير النموذج باستعمال طريقة (PMG) أن معظم الدول والمتمثلة في كل من البحرين، الإمارات العربية المتحدة، عمان، الكويت، بروني دار السلام لها معاملات حد تصحيح الخطأ بالإشارة السالبة المتوقعة وهي معنوية عند مستوى 5% بالنسبة للبحرين ومعنوية عند مستوى 1% لباقي هذه الدول، مما يعني أن نماذج التقدير الخاصة بها مقبولة، أما بالنسبة لباقي الدول والمتمثلة في كل من ماليزيا، باكستان، السعودية العربية، اندونيسيا، فجاءت معاملات حد تصحيح الخطأ بإشارة موجبة ومعنوية عند مستوى 1%، وهذا يشير إلى أن نماذج التقدير الخاصة بهذه الدول غير مقبولة.

وبالتالي يمكن التعبير على نتائج هذه الدراسة من خلال تقدير النموذج باستعمال طريقة (PMG)، والذي يشمل على كل المتغيرات محل الدراسة في النقاط الموالية:

- بالنسبة للمتغير Law والمعبر عن جودة المؤسسات التي تم قياسها بمؤشر سيادة القانون، فقد أظهرت نتائج التقدير وجود علاقة إيجابية وغير معنوية بينه وبين النمو الاقتصادي على المدى القصير، أما على المدى الطويل، تظهر النتائج وجود علاقة ايجابية ومعنوية عند مستوى معنوية 1%، بحيث أنه كلما ارتفع مؤشر سيادة القانون بـ 5% يؤدي ذلك إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي بمقدار 0.269%. وهذه النتيجة تتوافق مع النظرية الاقتصادية، لأنه من المعروف أن ارتفاع مؤشر سيادة القانون لأي بلد يساعد على خلق ثقة بين الجهات التنفيذية الحكومية من جهة، والقطاع الخاص والأفراد من جهة أخرى، وهذه الثقة تساعد على دعم الاستثمار وخلق بيئة استثمارية صحية، مما يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي.
- وبالنسبة للانفتاح التجاري المشار إليه بـ (Trad) والمقاس بنسبة مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد جاءت إشارته موجبة ومعنوية عند مستوى 10%، في المدى القصير وهذا ما يتوافق مع الأدبيات الاقتصادية، التي نصت على أن الانفتاح التجاري يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي. حيث يظهر من خلال الجدول رقم (2/7)، أن الزيادة في معدل الانفتاح التجاري بنسبة 1% يساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي بمقدار 0.114%، إلا أن هذا الأثر يتلاشى في المدى الطويل ليصبح تأثير سلمي ومعنوي عند مستوى 5%، أي أنه كلما ارتفع معدل الانفتاح التجاري بنسبة 1%، أدى ذلك إلى انخفاض في معدل النمو الاقتصادي بمقدار 0.069%، وهذه النتيجة تشير إلى أن السياسات التي تنتهجها الدول النامية محل الدراسة لها تأثير سلمي على النمو الاقتصادي.

• أما فيما يتعلق بالمتغير Cons والمعبر عن الإنفاق الحكومي المقاس بنسبة الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، فتشير النتائج إلى وجود علاقة إيجابية وبمعنوية إحصائية في المدى القصير والطويل، عند مستوى 10%، 1% على التوالي، حيث أن زيادة نسبة الاستهلاك الحكومي بـ 1% تؤدي إلى زيادة في معدل النمو الاقتصادي بمقدار 0.298% في المدى القصير، وبنسبة 0.279% في المدى الطويل، أي أن هناك علاقة طردية بين المتغيرين بشكل متوافق مع النظرية الاقتصادية، ذلك لأن الاستهلاك الحكومي يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي عندما تستخدم النفقات الحكومية في شراء السلع والخدمات المحلية، مما سيعمل ذلك كمحفز للطلب، والذي يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الاستثمار والإنتاج، ومن ثم زيادة النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

• وأخيراً فيما يخص مؤشر تطور التمويل الإسلامي فقد أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 15% في المدى القصير، حيث تبين نتائج التقدير إلى أن ارتفاع مؤشر تطور التمويل الإسلامي بنسبة 1% تؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بنسبة 0.478% في المدى القصير، إلا أن هذا الأثر يتلاشى في المدى الطويل ليصبح تأثير سلبي، فقد أظهرت النتائج الواردة في الجدول (2/7) وجود علاقة سلبية وذات دلالة معنوية عند مستوى 1% بين تطور التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي، وهذا التأثير السلبي يعني أن التمويل الإسلامي يعيق النمو الاقتصادي في دول العينة بدلا من تحفيزه، حيث تشير النتائج إلى أن الزيادة في نسبة مجموع تمويل المصارف الإسلامية إلى الناتج المحلي الإجمالي، بنسبة 1% تسبب انخفاض في النمو الاقتصادي بنسبة 0.718%، وجاءت هذه النتيجة لا تتوافق مع معظم الدراسات التجريبية السابقة التي تم التطرق إليها في الفصل الأول من هذه الدراسة، وتتوافق مع فرضيات الكبح المالي (Financial Repressionist Hypothesis)، والتي تأخذ بعين الاعتبار القيود التي تفرضها الحكومات على النظام المالي وتجد أن هذه القيود تعيق تطور القطاع المالي وتنعكس بشكل سلبي على النمو الاقتصادي، ومن أبرز منطري هذا الاتجاه الاقتصاديان (Mckinnon, 1973) و (Shaw, 1973) اللذان تمثل إضافتهما العلمية في هذا المجال الأعمال المؤسسة لنظرية التحرير المالي. كما يمكن تفسير هذه النتيجة كما يلي:

➤ وجود مساهمين آخرين في النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة، فالمصارف الإسلامية والمصارف التقليدية تتواجد مع بعض في هذه الدول، وهذا قد يؤثر على دور المصارف الإسلامية في تحفيز النمو الاقتصادي، خاصة وأن المصارف الإسلامية حديثة النشأة، كما تعتبر من ناحية الأصول التي تديرها

- أصغر حجماً من المصارف التقليدية، حيث أنها لا تشكل سوى 5% من القطاع المصرفي التقليدي. وهي بذلك لم تستفد بعد من اقتصاديات الحجم على عكس المصارف التقليدية.
- يساهم القطاع المالي والمصرفي في عملية النمو الاقتصادي من خلال ما يقدمه من موارد للاستثمارات المختلفة شريطة أن يتسم بالتطور والكفاءة في القيام بهذا الدور من خلال وظيفة الوساطة المالية وإدارة المخاطر، وبالنظر إلى أن الحرك الأساسي لهذه الوظيفة في معظم الاقتصادات هو معدل الفائدة فإن التمويل الإسلامي القائم على إلغاء الفائدة قد يؤثر سلباً على الادخار والاستثمار كونه يزيد من حالة عدم التأكد فيما يخص معدلات العائد.
- توجيه المصارف الإسلامية لمعظم العمليات المصرفية نحو التمويل المحدد العائد (البيوع والإجارة)، وليس الاستثمار القائم على المشاركة في الربح والخسارة، الأمر الذي يؤدي إلى عدم تحقيق الأهداف التنموية. وهذا ما يجعل التمويل المقدم من المصارف الإسلامية بعيداً بشكل كبير عن التصور المقدم في الجانب النظري له.
- وفقاً للتقرير العالمي للتمويل الإسلامي الصادر عن البنك الإسلامي للتنمية ومجموعة البنك الدولي، فإن التمويل بالمراجحة يشكل حوالي 78.47% من إجمالي التمويل المقدم من قبل المصارف الإسلامية حول العالم، والمراجحة كما تجربها المصارف اليوم لا تحقق القدر الأعلى من الكفاءة، ويرجع ذلك إلى أن دخول طرف رابع لهذه العملية وهو مالك السلعة يزيد من التكلفة الإجرائية للوساطة، كما أن آلية المراجحة مبنية على التملك أو عقود الضمان مما يحمل الوسيط مخاطر هو في غنى عنها.
- عدم ملائمة السياسة النقدية للبنوك المركزية للتطبيق على المصارف الإسلامية، مما يجعل المصارف الإسلامية تواجه صعوبات تعرقل نشاطها وتطورها، الأمر الذي ينعكس سلباً على أداء دورها كمحفز للنمو الاقتصادي.

5.II. اختبار السببية في بيانات البانل بين تطور التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي

بهدف اختبار العلاقة السببية بين تطور التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي في عينة الدول النامية، سوف نعتمد على اختبار السببية المطور من (Hurlin 2005، 2007)، التي تركز على اختبار جرنجر للسببية في نموذج بانل، تنص الفرضية العدمية على عدم وجود أي اتجاه للعلاقة السببية في النموذج، ويسمح هذا الاختبار بأخذ بعين الاعتبار عدم تجانس العلاقة فيما بين الدول النامية محل الدراسة، ونتيجة أنه في حالة استقرار البيانات $I(0)$ نعتمد على اختبار Granger للسببية، أما في حالة $I(1)$ ووجود تكامل مشترك يجري اختبار السببية من خلال

نموذج VECM، أما في حالة وجود $I(0)$ و $I(1)$ معا يتم الاعتماد على نموذج ARDL لاختبار السببية وهذا توافقا مع حالة هذه الدراسة. وبعد إجراء اختبار السببية تم التحصل على النتائج الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (9/2) : نتائج اختبار السببية بين تطور التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي

| Null Hypothesis: | W-Stat. | Zbar-Stat. | Prob. |
|---------------------------------------|---------|------------|--------|
| GDP does not homogeneously cause IBTF | 1.08335 | -0.23091 | 0.8174 |
| IBTF does not homogeneously cause GDP | 3.30995 | 2.85435 | 0.0043 |

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج الاختبارات باستخدام برنامج 9 Eviews.

يتضح من خلال الجدول أعلاه، أن تطور التمويل الإسلامي يسبب النمو الاقتصادي، بينما العكس غير صحيح، مما يشير إلى أن العلاقة بين تطور التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي هي علاقة في اتجاه واحد، أي من التمويل الإسلامي إلى النمو الاقتصادي، وهذه النتيجة تتفق مع (Tabash & Dhankarb, 2014) ، ومع فرضية قيادة العرض (Supply- Leading Hypothesis) ، حيث يرى أنصار هذا الاتجاه أن المؤسسات المالية تؤدي دورا مهما في النمو الاقتصادي سواء في الدول النامية أو المتقدمة. وقد أظهرت العديد من الدراسات تأثيرا سببيا للتطورات المالية على النمو الاقتصادي. إذ أن إنشاء المؤسسات والأسواق المالية يزيد من توافر الخدمات المالية، فالقطاع المالي يزيد من المدخرات ويوجهها إلى استثمارات منتجة، لذا يمكن للتطور في القطاع المالي أن يحث النمو الاقتصادي، فعلى سبيل المثال، فإن النتائج التي توصل إليها كل من (Mckinnon,1973)، (Shaw,1973)، (King and Levine,1993) تدعم فرضية العرض القائد.

خاتمة

توصلت الدراسة القياسية إلى أن تطور التمويل الإسلامي له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي على المدى القصير له، أما على المدى الطويل فالتمويل الإسلامي يمارس تأثيراً سلبياً على النمو الاقتصادي في عينة الدول النامية، كما أظهرت نتائج اختبار السببية وجود علاقة في اتجاه واحد من التمويل الإسلامي إلى النمو الاقتصادي. ويمكن أن يرجع السبب وراء الأثر السلبى لتطور التمويل الإسلامي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل إلى حداثة نشأة هذا النوع من المصارف وكونها لم تستفد بعد من اقتصاديات الحجم، كما يمكن تفسير العلاقة السلبية من خلال عدم التخصيص الجيد للموارد المالية نحو استثمارات إنتاجية من خلال أساليب التمويل القائمة على المشاركة في الأرباح والخسائر، وهذا راجع لوجود العديد من المخاطر في هذا النوع من التمويل، أهمها ارتفاع درجة المخاطرة وعدم وجود ضمانات. بالإضافة إلى عدم ملائمة الأوضاع القانونية للأعمال المصرفية الإسلامية، الأمر الذي لا يهيئاً للمصارف الإسلامية المناخ المناسب لممارسة تأثيرات إيجابية على النمو الاقتصادي في الدول النامية.

الخاتمة العامة

تعتبر العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي من أهم المواضيع التي درسها الاقتصاديون، وقد ظهرت العديد من الفرضيات والنظريات التي تناولت تفسير طبيعة واتجاه هذه العلاقة، ويوجد اختلاف حول الكيفية التي يمكن أن يساهم بها التطور المالي في النمو الاقتصادي، كما أن المدارس الفكرية التي اهتمت بهذا الموضوع ركزت فقط على القطاع المالي التقليدي القائم على نظام الفائدة، وليس على القطاع المالي القائم على نظام المشاركة والذي تشكل فيه المصارف الإسلامية الجزء الأكبر والأهم.

بناء على ذلك فقد هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر تطور التمويل الإسلامي على النمو الاقتصادي، من خلال محاولة إبراز دور المصارف الإسلامية في النشاط الاقتصادي، حيث تزايد الاهتمام العالمي بأساليب التمويل الإسلامي بشكل كبير جدا ومتسارع في السنوات الأخيرة نتيجة الأزمات المالية الشديدة التي شهدتها العالم. ويهدف الإحاطة بمختلف جوانب إشكالية الدراسة، والتي تجسد مضمونها في تحديد طبيعة العلاقة بين تطور التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي في بعض الدول النامية، تم التعرض في الفصل الأول إلى الأدبيات النظرية والتطبيقية حول العلاقة بين تطور التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي، أما الفص الثاني تضمن الدراسة القياسية، وقد تم التوصل إلى جملة من النتائج أهمها:

- تعمل المصارف الإسلامية على إحلال نظام المشاركة محل نظام الفائدة، بحيث يتم استبعاد الفائدة الدائنة والمدينة بكل أشكالها من المعاملات المصرفية، وتوزع الأرباح على المساهمين والعملاء بنسبة ما لهم من رأس المال أو الودائع، وذلك وفقا لقاعدة العُنْمُ بالعُرْمُ (أو المشاركة في الأرباح والخسائر).
- إن أساليب التمويل الإسلامي تمثل البديل العملي لمختلف التعاملات الربوية، حيث يتم من خلالها تنشيط حركة الأموال بما يتماشى مع المقاصد العليا للشريعة الإسلامية وبما يسمح بتحقيق تنمية شاملة تستجيب لكل متطلبات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية.
- إن هذا التنوع الصيغي والتعدد في أساليب التمويل يؤدي إلى تغطية الاحتياجات التمويلية لمختلف مؤسسات العجز، بما يتناسب مع طبيعتها وحجمها ومجال نشاطها.
- قد تبين من خلال الأدبيات الاقتصادية أن النمو الاقتصادي مرتبط بعدة عوامل تتمثل أهمها في كل من رأس المال المادي والبشري، الإنفاق الحكومي، الانفتاح التجاري والتطور المالي، لذلك يعد النمو الاقتصادي من بين الأهداف الرئيسية التي تسعى الدول إلى تحقيقها سواء كانت متقدمة أو نامية.
- حاولت العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية تفسير العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، إلا أن طبيعة واتجاه العلاقة السببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي لا يزال موضع نقاش وجدل فكري متواصل.

- تشير الأدبيات النظرية الحديثة حول العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، إلى أن النظام المالي المتطور من خلال أهم الوظائف المالية التي يقوم بتوفيرها، قد يؤثر على قرارات الادخار والاستثمار وبالتالي النمو الاقتصادي.
- لا يختلف الجهاز المصرفي في النظام الإسلامي عنه في النظام الوضعي من الناحية الشكلية، لأن شكل هذه المؤسسات لا يتعلق به مطلب شرعي، وإنما الاختلاف يكمن في كيفية أداء هذه المصارف لوظائفها والأهداف المرجوة منها، حيث أن المصارف الإسلامية هي بطبيعتها مؤسسات إنمائية، تقوم بتعبئة المدخرات ومحاربة الاكتناز وتوجيه المدخرات نحو الاستثمار لخدمة المجتمع بصورة تتفق مع الشريعة الإسلامية، فهي مؤسسات اقتصادية واجتماعية ومالية ومصرفية، تسعى للقيام بوضع المال في وظيفته الأساسية في المجتمع. كما أنها تهتم بالعائد الاجتماعي إلى جانب تحقيق الربح.
- بعد التطرق إلى الدراسات التطبيقية السابقة التي تناولت العلاقة ما بين تطور التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي، اتضح وجود اختلاف في أغلبية النتائج. ويمكن أن يعود السبب في كون نتائج الدراسات متباينة إلى اختلاف وتنوع الطرق القياسية والكمية المستعملة، كما أن بعض الدراسات اعتمدت على عينة من الدول التي تنتمي إلى مراحل تنمية مختلفة، بالإضافة إلى اختلاف الفترات الزمنية التي تمت فيها هذه الدراسات، واختلاف المتغيرات المستخدمة في الدراسة، خاصة تلك المتعلقة بتطور التمويل الإسلامي.
- توصلت الدراسة القياسية الحالية إلى أن تطور التمويل الإسلامي له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي على المدى القصير، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (مومني و شياد، 2016). ويمكن تفسير هذه النتيجة بالدور الذي يلعبه التمويل الإسلامي في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال العلاقة المباشرة بالاقتصاد الحقيقي والمعاملات المرتبطة بالسلع والخدمات، فهو يمتنع عن النشاطات والمنتجات المحرمة، ويدعم النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية. فقد أدت المصارف الإسلامية دورها كوسيط مالي يسهل قنوات الادخار والتوزيع بين وحدات الفئاض ووحدات العجز، وذلك على المدى القصير. أما على المدى الطويل فالتمويل الإسلامي يمارس تأثيراً سلبياً على النمو الاقتصادي في عينة الدول النامية، وجاءت هذه النتيجة غير متوافقة مع معظم الدراسات التجريبية السابقة التي تم التطرق إليها في الفصل الأول من هذه الدراسة، وتتوافق مع فرضيات الكبح المالي (**Financial Repressionist Hypothesis**)، والتي تأخذ بعين الاعتبار القيود التي تفرضها الحكومات على النظام المالي وتجدر أن هذه القيود تعيق تطور القطاع المالي وتنعكس بشكل سلبي على النمو الاقتصادي، ومن أبرز منظري هذا الاتجاه الاقتصاديان (**Mckinnon, 1973**) و (**Shaw, 1973**) اللذان تمثل إضافتهما العلمية في هذا المجال الأعمال المؤسسة لنظرية التحرير المالي. ويمكن أن يرجع السبب وراء الأثر السلبي إلى حداثة نشأة هذا النوع من المصارف وكونها لم تستفد

بعد من اقتصاديات الحجم، كما يمكن تفسير العلاقة السلبية من خلال عدم التخصيص الجيد للموارد المالية نحو استثمارات إنتاجية من خلال أساليب التمويل القائمة على المشاركة في الأرباح والخسائر، وهذا راجع لوجود العديد من المخاطر في هذا النوع من التمويل، أهمها ارتفاع درجة المخاطرة وعدم وجود ضمانات. بالإضافة إلى عدم ملائمة الأوضاع القانونية للأعمال المصرفية الإسلامية، الأمر الذي لا يهيأ للمصارف الإسلامية المناخ المناسب لممارسة تأثيرات إيجابية على النمو الاقتصادي في الدول النامية. كما أظهرت نتائج اختبار السببية وجود علاقة في اتجاه واحد من التمويل الإسلامي إلى النمو الاقتصادي. وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (Tabash & Dhankarb, 2014)، ومع فرضية قيادة العرض (Supply-Leading Hypothesis)، حيث يرى أنصار هذا الاتجاه أن المؤسسات المالية تؤدي دوراً مهماً في النمو الاقتصادي سواء في الدول النامية أو المتقدمة. وقد أظهرت العديد من الدراسات تأثيراً سلبياً للتطورات المالية على النمو الاقتصادي. إذ أن إنشاء المؤسسات والأسواق المالية يزيد من توافر الخدمات المالية، فالقطاع المالي يزيد من المدخرات ويوجهها إلى استثمارات منتجة، لذا يمكن للتطور في القطاع المالي أن يحث النمو الاقتصادي، فعلى سبيل المثال، فإن النتائج التي توصل إليها كل من (Mckinnon, 1973)، (Shaw, 1973)، (King and Levine, 1993) تدعم هذا الافتراض.

قائمة المراجع

- Ayachi Ammar, R., Ben Slama, M., & Saidane, D. (2012, Novembre 2012 et Mai 2013). La pratique actuelle des banques islamiques favorise-t-elle la croissance? *Etudes en Economie Islamique* , 6, pp. 57-82.
- Barry, M. D. (2012, avril 03). *Development financier et croissance économique : etudes theoriques et applications sur l'UEMOA et la CEDEAO. Thèse de Doctorat en Sciences Economiques* . France: Ecole doctorale CARNOT-PASTEUR.
- Bm, H., & Uddin, M. A. (2016). Does Islamic bank financing lead to economic growth: An empirical analysis for Malaysia. *MPRA Paper No. 69075, posted 7 June 2016 14:50 UTC* .
- Diop, T. (2013, avril). *Développement financier et croissance économique: La structure financière joue t-elle un role? mémoire présenté comme exigence partielle de la maitrise en économie* . Canada: Université du Québec à Montréal.
- Echchabi, A., & Azouzi, D. (2015). Islamic Finance Development and Economic Growth Nexus: The Case of the United Arab Emirates (UAE). *American Journal of Economics and Business Administration* .
- ICD; Thomson Reuters. (2017). *ICD-Thomson Reuters Islamic Finance Development Report*. Thomson Reuters.
- Imam, P., & Kpodar, K. (2015). « Finance islamique et croissance économique : une analyse empirique ». *Revue d'économie du développement* , 59-95.
- Levine, R. (2005). Finance and Growth: Theory and evidence. In P. Aghion, & S. N. Durlauf, *Handbook of Economic Growth* (pp. 865-934).
- Levine, R. (1997). Financial Development and Economic Growth : Views and Agenda. *Journal of Economic Literature* , XXXV, 688-726.
- Majidi, E. (2016). *La finance islamique et la croissance économique : Quelles interactions dans les pays de MENA ? Thèse pour le Doctorat en Sciences Economiques* . Académie de Bordeaux, Université de pau des Pays de l'Adour, Ecole doctorale 481 sciences sociales et humaines, Faculté de droit, d'Economie et de Gestion, Centre d'Analyse Théorique et de traitement des donnée économiques (CATT).
- Melloul, A., Chaik, S. E., & Oujgha, R. (2017). Empirical Analysis of Islamic Banking and Economic Growth. *Economic Alternatives* (issue 1), 89-102.
- Tabash, M. I., & Dhankarb, R. S. (2014). Islamic Financial Development and Economic Growth :Empirical Evidence from United Arab Emirates. *Journal of Emerging Economies and Islamic Research* , 2 (3).
- Thomson Reuters & DinarStandar. (2017/2018). *Outpacing the mainstream, State of the Global Islamic Economy Report*. Thomson Reuters.

World bank & Islamic Development Group . (2016). *Global report on Islamic finance : Islamic finance a catalyst for shared prosperity?* Washington,DC: World Bank.

أحمد ماجد السيد عيد. (جوان، 2016). دراسة الإقتصاد الإسلامي بدولة الإمارات العربية المتحدة. الإمارات العربية المتحدة: وزارة الاقتصاد.

أحمد محمد علي. (2001). *دور البنوك الإسلامية في مجال التنمية* (الطبعة الثالثة). (المحرر، البنك الإسلامي للتنمية) جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر.

أحمد محمد نصار. (04-05 يناير، 2016). *منتجات التمويل والاستثمار الإسلامي . ملتقى الفقه المصري الإسلامي الأول . الإمارات العربية المتحدة: جامعة الشارقة.*

إسماعيل مومني، و فيصل شياد. (ديسمبر، 2016). *مساهمة المصارف الإسلامية في النمو الاقتصادي: دلائل تجريبية من ماليزيا. مجلة رؤى اقتصادية* (11)، الصفحات 455-473.

الصادق لشهب، و أحمد بوريش. (2015). *تحليل عوامل نجاح التجربة الماليزية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية. المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية* (01)، الصفحات 87-100.

أحمد عبد الكريم بوغزالة. (2015). *التطور المالي في بلدان المغرب العربي في ظل الانفتاح و التحرير المالي 1990-2013. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية* (08) ، 125-140. ورقلة، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و التجارة.

جمال بن دعاس. (2007). *السياسة النقدية بين النظامين الإسلامي والوضعي* (الطبعة الأولى). القبة القديمة، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع.

حمد بن عبد الرحمن الجنيدل، و إيهاب حسين أبودية. (2009). *الإستثمار و التمويل في الإقتصاد الاسلامي* (الجزء الأول) (الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار جرير للنشر والتوزيع.

حميدة أوكيل. (2016/2015). *دور الموارد المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية : دراسة حالة الجزائر. أطروحة لنيل شهادة دكتوراه تخصص إقتصاديات المالية و البنوك . بومرداس، الجزائر: جامعة أحمد بوقرة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير قسم علوم إقتصادية.*

- خالد محمد السواعي. (2015). أثر تحرير التجارة و التطور المالي على النمو الاقتصادي:دراسة حالة الاردن. *المجلة الاردنية للعلوم الاقتصادية* ، 02 (01)، الصفحات 18-32.
- رابح خوني، و رقية حساني. (2015). *أساليب التمويل بالمشاركة بين الإقتصاد الإسلامي و الإقتصاد الوضعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المشاركة- رأس المال المخاطر* (الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار اليازة للنشر والتوزيع.
- رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، و خالد أحمد فرحان المشهداني. (2015). *إدارة المؤسسات المالية والمصرفية*. عمان، الأردن: دار الأيام للنشر والتوزيع.
- سامر مظهر قنطقجي. (2015). *صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية*. الشريعة، حماة، سوريا : مجموعة دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة.
- سليمان ناصر، و عبد الحميد بوشرمة. (2010/2009). *متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر*. مجلة الباحث (07)، الصفحات 314-305.
- سيد أحمد كبدياني. (2013/2012). *أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية*. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد . تلمسان، الجزائر: جامعة ابو بكر بلقايد كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و التسيير.
- شهيناز بدرأوي. (2015/2014). *تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الإقتصادي في الدول النامية : دراسة قياسية باستخدام بيانات البنابل لعينة من 18 دولة نامية (1980-2012)*. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه نظام ل.م.د في علوم الاقتصاد النقدي والمالي تخصص مالية . تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير جامعة أبي بكر بلقايد.
- طارق خاطر، و صالح مفتاح. (ديسمبر، 2014). *التأصيل النظري لعلاقة التطور المالي بالنمو الاقتصادي، وأهم مؤشرات في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2013*. *أبحاث إقتصادية وإدارية* (العدد 16)، الصفحات 141-160.
- عبد الحليم عمار غربي. (2018). *الوجيز في الإقتصاد النقدي والمصرفي* (الإصدار الأول- إلكتروني). (ديمة محمد وليد فخري، المحرر) مطبوعات Kie Publications.

- عبد الحليم عمار غربي. (2013). مصادر وإستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية. حماة، سوريا: مجموعة دار أب الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة.
- عبد الحليم عمار غربي. (2015). نظام المشاركة ومؤسساته المصرفية (الإصدار الأول- الكتروني). الشريعة، حماة، سوريا: مجموعة دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة.
- عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي. (2012). العلة الاقتصادية لتحريم ربا النسيئة والفضل. مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي ، م 25 (ع 2)، الصفحات 33-85.
- عبد الكريم البشير، و سمير دحمان بواعلي. (2008). قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي : حالة الاقتصاد الجزائري. منتدى الاقتصاديين المغاربة . شلف، الجزائر: جامعة حسبية بن بوعلي كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
- عبد اللطيف حمزة القراري. (2016). المصارف الإسلامية، بين النظرية والتطبيق (الطبعة الأولى). UK: Oxford High Academy, UK
- عبلة عبد الحميد بخاري. (2017). التنمية و التخطيط الاقتصادي. جدة، المملكة العربية السعودية: كلية الاقتصاد والإدارة جامعة الملك عبد العزيز.
- علام عثمان. (2014/2013). تمويل التنمية في الدول الإسلامية، حالة الدول الأقل نموا. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: تحليل اقتصادي . قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3.
- عمارية مكي، و الشارف عتو. (2016). دراسة قياسية لأثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2015 باستخدام طريقة التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ. مستغانم، الجزائر: جامعة العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير.
- كريم بودخدخ. (2015/2014). اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض : دراسة حالة الجزائر 2001-2014. أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير تخصص تقود مالية . الجزائر: جامعة الجزائر 3 - كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير.

- كنزة مجاهد. (2016/2015). تأثير تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الدول النامية و المتقدمة باستعمال Panel Data Analysis. أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث نظام L.M.D تخصص اقتصاد نقدي ومالي . تلمسان: جامعة ابي بكر بلقايد.
- ليندا إسماعيل، و رؤى شاكر. (2016). دراسة العلاقة بين التطور المالي والنمو الإقتصادي في سوريا خلال الفترة (1980 - 2010). مجلة جامعة البعث ، 38 (60)، الصفحات 73-107.
- محمد الفاتح محمود بشير المغربي. (2014). تمويل ومؤسسات مالية (الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار جنان للنشر والتوزيع.
- محمد أمين بربري. (2011/2010). الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية : دراسة حالة الجزائر-. أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية . الجزائر: جامعة الجزائر3 كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية.
- محمد جبوري. (2013/2012). تأثير أسعار الصرف على التضخم و النمو الاقتصادي : دراسة نظرية و قياسية باستخدام بيانات بانل. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود، بنوك ومالية . تلمسان، الجزائر: جامعة أبي بكر بلقايد كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية.
- محمد عثمان شبير. (2007). المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي (الطبعة السادسة). الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع.
- محمد عمر شابرا. (1992). نحو نظام نقدي عادل، دراسة للنقود والمصارف والسياسة النقدية في ضوء الإسلام (الطبعة الثالثة). هيرندن، فيرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية: المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
- محمد معمري، و عبد العزيز شيخاوي. (20 أكتوبر، 2015). السياسة الاقتصادية في الجزائر : اثر إيرادات الغاز الطبيعي في التنمية الاقتصادية. مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية (02)، الصفحات 222-240.
- محمود الوادي، و أنور عبد الكريم. (2013). الاقتصاد الإسلامي (الطبعة الأولى). القاهرة، جمهورية مصر العربية: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات.

- محمد حسن صوان. (2008). أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دراسة مصرفية تحليلية مع ملحق بالفتاوى الشرعية (الطبعة الثانية). عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- محمد حسين الوادي، إبراهيم محمد خريس، حسين محمد سمحان، كمال محمد رزيق، و أمجد سالم لطايفة. (2014). الاقتصاد الإسلامي (الطبعة الثانية). عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- محي الدين حمداني. (2009/2008). حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر و المستقبل : دراسة حالة الجزائر. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع التخطيط . الجزائر: جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية.
- مهند بن عبد العزيز سلمان، و أحمد بن بكر البكر. (فبراير، 2016). مفهوم الناتج المحلي الاجمالي دراسة وصفية. إدارة الابحاث الاقتصادية مؤسسة النقد العربي السعودي . المملكة العربية السعودية: جامعة الملك سعود.
- ميلود وعيل. (2014/2013). المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها. اطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية . الجزائر: جامعة الجزائر 3 كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية.
- نصر ربيع. (2004). رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا. هيئت تخطيط الدولة العامة -جمعية العلوم الاقتصادية السورية.

الملاحق

الملحق رقم (1): الإحصاء الوصفي لمتغيرات النموذج

| | GDP | IBTF | LAW | CONS | TRAD |
|----------------------------|----------------------|----------------------|----------------------|----------------------|----------------------|
| Mean | 3.173810 | 15.83993 | 56.83839 | 64.10460 | 85.50690 |
| Median | 4.100000 | 12.61172 | 62.50000 | 65.54000 | 84.90000 |
| Maximum | 8.500000 | 54.94173 | 73.55769 | 91.80000 | 191.9000 |
| Minimum | -2.500000 | 0.124127 | 20.19000 | 34.50000 | 25.10000 |
| Std. Dev. | 2.339545 | 15.51774 | 15.35451 | 13.92820 | 41.28696 |
| Skewness | -1.020513 | 0.773647 | -1.133685 | 0.160888 | 0.424791 |
| Kurtosis | 3.529920 | 2.542256 | 3.144648 | 2.939848 | 2.372512 |
| Jarque-Bera Probability | 23.34466 0.000009 | 13.66915 0.001076 | 27.09993 0.000001 | 0.562582 0.754809 | 5.856542 0.053489 |
| Sum | 399.9000 | 1995.831 | 7161.637 | 8077.180 | 10773.87 |
| Sum Sq. Dev. | 684.1836 | 30100.04 | 29470.13 | 24249.35 | 213076.6 |
| Observations | 126 | 126 | 126 | 126 | 126 |

الملحق رقم (2): مصفوفة الارتباط لمتغيرات النموذج

| | GDP | IBTF | LAW | CONS | TRAD |
|------|-----------|-----------|-----------|-----------|----------|
| GDP | 1.000000 | | | | |
| IBTF | -0.258980 | 1.000000 | | | |
| LAW | -0.371826 | 0.475025 | 1.000000 | | |
| CONS | 0.601978 | -0.191330 | -0.733117 | 1.000000 | |
| TRAD | -0.150912 | 0.672225 | 0.760273 | -0.513622 | 1.000000 |

الملحق رقم (3): اختبار الإستقرارية للسلسلة الزمنية الخاصة بالمتغير التابع GDP

1- اختبار الإستقرارية عند المستوى بثابت وباتجاه:

Panel unit root test: Summary
 Series: GDP
 Date: 05/05/18 Time: 18:57
 Sample: 2013Q4 2017Q1
 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
 Automatic selection of maximum lags
 Automatic lag length selection based on SIC: 0
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
 Balanced observations for each test

| Method | Statistic | Prob.** | Cross-sections | Obs |
|--|-----------|---------|----------------|-----|
| Null: Unit root (assumes common unit root process) | | | | |
| Levin, Lin & Chu t* | -2.67317 | 0.0038 | 9 | 117 |
| Breitung t-stat | 3.14570 | 0.9992 | 9 | 108 |
| Null: Unit root (assumes individual unit root process) | | | | |
| Im, Pesaran and Shin W-stat | -0.00457 | 0.4982 | 9 | 117 |
| ADF - Fisher Chi-square | 22.8518 | 0.1964 | 9 | 117 |
| PP - Fisher Chi-square | 23.0894 | 0.1872 | 9 | 117 |

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

2- اختبار الإستقرارية عند المستوى بثابت وبدون إتجاه:

Panel unit root test: Summary
 Series: GDP
 Date: 05/05/18 Time: 18:58
 Sample: 2013Q4 2017Q1
 Exogenous variables: Individual effects
 Automatic selection of maximum lags
 Automatic lag length selection based on SIC: 0
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
 Balanced observations for each test

| Method | Statistic | Prob.** | Cross-sections | Obs |
|--|-----------|---------|----------------|-----|
| Null: Unit root (assumes common unit root process) | | | | |
| Levin, Lin & Chu t* | -2.87653 | 0.0020 | 9 | 117 |
| Null: Unit root (assumes individual unit root process) | | | | |
| Im, Pesaran and Shin W-stat | -1.48822 | 0.0683 | 9 | 117 |
| ADF - Fisher Chi-square | 32.7686 | 0.0178 | 9 | 117 |
| PP - Fisher Chi-square | 32.7882 | 0.0177 | 9 | 117 |

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

3- اختبار الإستقرارية عند المستوى بدون بثابت وبدون اتجاه:

Panel unit root test: Summary

Series: GDP

Date: 05/05/18 Time: 19:06

Sample: 2013Q4 2017Q1

Exogenous variables: None

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Balanced observations for each test

| Method | Statistic | Prob.** | Cross-sections | Obs |
|--|-----------|---------|----------------|-----|
| Null: Unit root (assumes common unit root process) | | | | |
| Levin, Lin & Chu t* | -0.63648 | 0.2622 | 9 | 117 |
| Null: Unit root (assumes individual unit root process) | | | | |
| ADF - Fisher Chi-square | 24.6241 | 0.1356 | 9 | 117 |
| PP - Fisher Chi-square | 27.6488 | 0.0676 | 9 | 117 |

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

4- اختبار الإستقرارية عند الدرجة الأولى بثابت وباتجاه:

Panel unit root test: Summary

Series: D(GDP)

Date: 05/05/18 Time: 19:07

Sample: 2013Q4 2017Q1

Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Balanced observations for each test

| Method | Statistic | Prob.** | Cross-sections | Obs |
|--|-----------|---------|----------------|-----|
| Null: Unit root (assumes common unit root process) | | | | |
| Levin, Lin & Chu t* | -7.78380 | 0.0000 | 9 | 108 |
| Breitung t-stat | 1.91105 | 0.9720 | 9 | 99 |
| Null: Unit root (assumes individual unit root process) | | | | |
| Im, Pesaran and Shin W-stat | -3.88817 | 0.0001 | 9 | 108 |
| ADF - Fisher Chi-square | 45.3528 | 0.0004 | 9 | 108 |
| PP - Fisher Chi-square | 51.7195 | 0.0000 | 9 | 108 |

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

5- اختبار الإستقرارية عند الدرجة الأولى بثابت و بدون اتجاه:

Panel unit root test: Summary

Series: D(GDP)

Date: 05/05/18 Time: 19:07

Sample: 2013Q4 2017Q1

Exogenous variables: Individual effects

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Balanced observations for each test

| Method | Statistic | Prob.** | Cross-sections | Obs |
|--|-----------|---------|----------------|-----|
| Null: Unit root (assumes common unit root process) | | | | |
| Levin, Lin & Chu t* | -7.76971 | 0.0000 | 9 | 108 |
| Null: Unit root (assumes individual unit root process) | | | | |
| Im, Pesaran and Shin W-stat | -5.72469 | 0.0000 | 9 | 108 |
| ADF - Fisher Chi-square | 63.4534 | 0.0000 | 9 | 108 |
| PP - Fisher Chi-square | 62.9574 | 0.0000 | 9 | 108 |

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

6- اختبار الإستقرارية عند الدرجة الأولى بدون ثابت و بدون اتجاه:

Panel unit root test: Summary

Series: D(GDP)

Date: 05/05/18 Time: 19:08

Sample: 2013Q4 2017Q1

Exogenous variables: None

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Balanced observations for each test

| Method | Statistic | Prob.** | Cross-sections | Obs |
|--|-----------|---------|----------------|-----|
| Null: Unit root (assumes common unit root process) | | | | |
| Levin, Lin & Chu t* | -11.9777 | 0.0000 | 9 | 108 |
| Null: Unit root (assumes individual unit root process) | | | | |
| ADF - Fisher Chi-square | 101.775 | 0.0000 | 9 | 108 |
| PP - Fisher Chi-square | 101.775 | 0.0000 | 9 | 108 |

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق رقم (4): اختبار الإستقرارية للسلسلة الزمنية الخاصة بالمتغير المستقل IBTF

1- اختبار الإستقرارية عند المستوى بثابت وباتجاه:

Panel unit root test: Summary
 Series: IBTF
 Date: 05/05/18 Time: 19:09
 Sample: 2013Q4 2017Q1
 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
 Automatic selection of maximum lags
 Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

| Method | Statistic | Prob.** | Cross-sections | Obs |
|--|-----------|---------|----------------|-----|
| Null: Unit root (assumes common unit root process) | | | | |
| Levin, Lin & Chu t* | 1.49958 | 0.9331 | 9 | 114 |
| Breitung t-stat | 5.06113 | 1.0000 | 9 | 105 |
| Null: Unit root (assumes individual unit root process) | | | | |
| Im, Pesaran and Shin W-stat | 0.72460 | 0.7657 | 9 | 114 |
| ADF - Fisher Chi-square | 20.9163 | 0.2837 | 9 | 114 |
| PP - Fisher Chi-square | 14.1892 | 0.7167 | 9 | 117 |

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

2- اختبار الإستقرارية عند المستوى بثابت وبدون اتجاه:

Panel unit root test: Summary
 Series: IBTF
 Date: 05/05/18 Time: 19:10
 Sample: 2013Q4 2017Q1
 Exogenous variables: Individual effects
 Automatic selection of maximum lags
 Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 2
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

| Method | Statistic | Prob.** | Cross-sections | Obs |
|--|-----------|---------|----------------|-----|
| Null: Unit root (assumes common unit root process) | | | | |
| Levin, Lin & Chu t* | -2.08358 | 0.0186 | 9 | 114 |
| Null: Unit root (assumes individual unit root process) | | | | |
| Im, Pesaran and Shin W-stat | -1.31108 | 0.0949 | 9 | 114 |
| ADF - Fisher Chi-square | 24.7833 | 0.1310 | 9 | 114 |
| PP - Fisher Chi-square | 20.9564 | 0.2816 | 9 | 117 |

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

3- اختبار الإستقرارية عند المستوى بدون ثابت وبدون اتجاه:

Panel unit root test: Summary

Series: IBTF

Date: 05/05/18 Time: 19:11

Sample: 2013Q4 2017Q1

Exogenous variables: None

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 2

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

| Method | Statistic | Prob.** | Cross-sections | Obs |
|--|-----------|---------|----------------|-----|
| Null: Unit root (assumes common unit root process) | | | | |
| Levin, Lin & Chu t* | 0.66248 | 0.7462 | 9 | 113 |
| Null: Unit root (assumes individual unit root process) | | | | |
| ADF - Fisher Chi-square | 9.54810 | 0.9457 | 9 | 113 |
| PP - Fisher Chi-square | 5.60153 | 0.9976 | 9 | 117 |

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

4- اختبار الإستقرارية عند الدرجة الأولى بثابت واتجاه:

Panel unit root test: Summary

Series: D(IBTF)

Date: 05/05/18 Time: 19:12

Sample: 2013Q4 2017Q1

Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

| Method | Statistic | Prob.** | Cross-sections | Obs |
|--|-----------|---------|----------------|-----|
| Null: Unit root (assumes common unit root process) | | | | |
| Levin, Lin & Chu t* | -4.59630 | 0.0000 | 9 | 106 |
| Breitung t-stat | 2.25915 | 0.9881 | 9 | 97 |
| Null: Unit root (assumes individual unit root process) | | | | |
| Im, Pesaran and Shin W-stat | -2.34809 | 0.0094 | 9 | 106 |
| ADF - Fisher Chi-square | 38.0327 | 0.0038 | 9 | 106 |
| PP - Fisher Chi-square | 38.2073 | 0.0036 | 9 | 108 |

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

5- اختبار الإستقرارية عند الدرجة الأولى بثابت وبدون اتجاه:

Panel unit root test: Summary

Series: D(IBTF)

Date: 05/05/18 Time: 19:13

Sample: 2013Q4 2017Q1

Exogenous variables: Individual effects

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

| Method | Statistic | Prob.** | Cross-sections | Obs |
|--|-----------|---------|----------------|-----|
| Null: Unit root (assumes common unit root process) | | | | |
| Levin, Lin & Chu t* | -4.88849 | 0.0000 | 9 | 106 |
| Null: Unit root (assumes individual unit root process) | | | | |
| Im, Pesaran and Shin W-stat | -4.52330 | 0.0000 | 9 | 106 |
| ADF - Fisher Chi-square | 54.8491 | 0.0000 | 9 | 106 |
| PP - Fisher Chi-square | 50.7083 | 0.0001 | 9 | 108 |

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

6- اختبار الإستقرارية عند الدرجة الأولى بدون ثابت وبدون اتجاه:

Panel unit root test: Summary

Series: D(IBTF)

Date: 05/05/18 Time: 19:14

Sample: 2013Q4 2017Q1

Exogenous variables: None

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 2

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

| Method | Statistic | Prob.** | Cross-sections | Obs |
|--|-----------|---------|----------------|-----|
| Null: Unit root (assumes common unit root process) | | | | |
| Levin, Lin & Chu t* | -8.63134 | 0.0000 | 9 | 105 |
| Null: Unit root (assumes individual unit root process) | | | | |
| ADF - Fisher Chi-square | 97.5078 | 0.0000 | 9 | 105 |
| PP - Fisher Chi-square | 91.0886 | 0.0000 | 9 | 108 |

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق رقم (5): اختبار الإستقرارية للسلسلة الزمنية الخاصة بالمتغير المستقل law

1- اختبار الإستقرارية عند المستوى بثابت وباتجاه:

Panel unit root test: Summary

Series: LAW

Date: 05/05/18 Time: 20:55

Sample: 2013Q4 2017Q1

Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Balanced observations for each test

| Method | Statistic | Prob.** | Cross-sections | Obs |
|--|-----------|---------|----------------|-----|
| Null: Unit root (assumes common unit root process) | | | | |
| Levin, Lin & Chu t* | -17.6508 | 0.0000 | 9 | 117 |
| Breitung t-stat | -1.23714 | 0.1080 | 9 | 108 |
| Null: Unit root (assumes individual unit root process) | | | | |
| Im, Pesaran and Shin W-stat | -8.90379 | 0.0000 | 9 | 117 |
| ADF - Fisher Chi-square | 57.5358 | 0.0000 | 9 | 117 |
| PP - Fisher Chi-square | 57.9183 | 0.0000 | 9 | 117 |

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

2- اختبار الإستقرارية عند المستوى بثابت وبدون اتجاه:

Panel unit root test: Summary

Series: LAW

Date: 05/05/18 Time: 20:57

Sample: 2013Q4 2017Q1

Exogenous variables: Individual effects

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Balanced observations for each test

| Method | Statistic | Prob.** | Cross-sections | Obs |
|--|-----------|---------|----------------|-----|
| Null: Unit root (assumes common unit root process) | | | | |
| Levin, Lin & Chu t* | -3.65387 | 0.0001 | 9 | 117 |
| Null: Unit root (assumes individual unit root process) | | | | |
| Im, Pesaran and Shin W-stat | -2.73273 | 0.0031 | 9 | 117 |
| ADF - Fisher Chi-square | 41.1957 | 0.0014 | 9 | 117 |
| PP - Fisher Chi-square | 38.6957 | 0.0031 | 9 | 117 |

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

3- اختبار الإستقرارية عند المستوى بدون ثابت وبدون اتجاه:

Panel unit root test: Summary

Series: LAW

Date: 05/05/18 Time: 20:57

Sample: 2013Q4 2017Q1

Exogenous variables: None

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Balanced observations for each test

| Method | Statistic | Prob.** | Cross-sections | Obs |
|--|-----------|---------|----------------|-----|
| Null: Unit root (assumes common unit root process) | | | | |
| Levin, Lin & Chu t* | -0.60707 | 0.2719 | 9 | 117 |
| Null: Unit root (assumes individual unit root process) | | | | |
| ADF - Fisher Chi-square | 12.5117 | 0.8197 | 9 | 117 |
| PP - Fisher Chi-square | 15.1837 | 0.6493 | 9 | 117 |

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

4- اختبار الإستقرارية عند الدرجة الأولى بثابت وباتجاه:

Panel unit root test: Summary

Series: D(LAW)

Date: 05/11/18 Time: 23:32

Sample: 2013Q4 2017Q1

Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

| Method | Statistic | Prob.** | Cross-sections | Obs |
|--|-----------|---------|----------------|-----|
| Null: Unit root (assumes common unit root process) | | | | |
| Levin, Lin & Chu t* | -16.1584 | 0.0000 | 9 | 107 |
| Breitung t-stat | -1.93200 | 0.0267 | 9 | 98 |
| Null: Unit root (assumes individual unit root process) | | | | |
| Im, Pesaran and Shin W-stat | -8.72398 | 0.0000 | 9 | 107 |
| ADF - Fisher Chi-square | 72.9464 | 0.0000 | 9 | 107 |
| PP - Fisher Chi-square | 119.003 | 0.0000 | 9 | 108 |

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

-5 اختبار الإستقرارية عند الدرجة الأولى بثابت وبدون اتجاه:

Panel unit root test: Summary

Series: D(LAW)

Date: 05/11/18 Time: 23:34

Sample: 2013Q4 2017Q1

Exogenous variables: Individual effects

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Balanced observations for each test

| Method | Statistic | Prob.** | Cross-sections | Obs |
|--|-----------|---------|----------------|-----|
| Null: Unit root (assumes common unit root process) | | | | |
| Levin, Lin & Chu t* | -20.5537 | 0.0000 | 9 | 108 |
| Null: Unit root (assumes individual unit root process) | | | | |
| Im, Pesaran and Shin W-stat | -13.2839 | 0.0000 | 9 | 108 |
| ADF - Fisher Chi-square | 110.404 | 0.0000 | 9 | 108 |
| PP - Fisher Chi-square | 123.139 | 0.0000 | 9 | 108 |

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

-6 اختبار الإستقرارية عند الدرجة الأولى بدون ثابت وبدون اتجاه:

Panel unit root test: Summary

Series: D(LAW)

Date: 05/11/18 Time: 23:40

Sample: 2013Q4 2017Q1

Exogenous variables: None

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Balanced observations for each test

| Method | Statistic | Prob.** | Cross-sections | Obs |
|--|-----------|---------|----------------|-----|
| Null: Unit root (assumes common unit root process) | | | | |
| Levin, Lin & Chu t* | -20.8252 | 0.0000 | 9 | 108 |
| Null: Unit root (assumes individual unit root process) | | | | |
| ADF - Fisher Chi-square | 148.636 | 0.0000 | 9 | 108 |
| PP - Fisher Chi-square | 148.636 | 0.0000 | 9 | 108 |

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملاحق رقم (6): اختبار الإستقرارية للسلسلة الزمنية الخاصة بالمتغير المستقل CONS

1- اختبار الإستقرارية عند المستوى بثابت وباتجاه:

Panel unit root test: Summary
 Series: CONS
 Date: 05/05/18 Time: 21:02
 Sample: 2013Q4 2017Q1
 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
 Automatic selection of maximum lags
 Automatic lag length selection based on SIC: 0
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
 Balanced observations for each test

| Method | Statistic | Prob.** | Cross-sections | Obs |
|--|-----------|---------|----------------|-----|
| Null: Unit root (assumes common unit root process) | | | | |
| Levin, Lin & Chu t* | -0.24236 | 0.4043 | 9 | 117 |
| Breitung t-stat | 2.21799 | 0.9867 | 9 | 108 |
| Null: Unit root (assumes individual unit root process) | | | | |
| Im, Pesaran and Shin W-stat | 2.02981 | 0.9788 | 9 | 117 |
| ADF - Fisher Chi-square | 7.66272 | 0.9832 | 9 | 117 |
| PP - Fisher Chi-square | 7.60513 | 0.9840 | 9 | 117 |

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

2- اختبار الإستقرارية عند المستوى بثابت وبدون اتجاه:

Panel unit root test: Summary
 Series: CONS
 Date: 05/05/18 Time: 21:04
 Sample: 2013Q4 2017Q1
 Exogenous variables: Individual effects
 Automatic selection of maximum lags
 Automatic lag length selection based on SIC: 0
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
 Balanced observations for each test

| Method | Statistic | Prob.** | Cross-sections | Obs |
|--|-----------|---------|----------------|-----|
| Null: Unit root (assumes common unit root process) | | | | |
| Levin, Lin & Chu t* | -3.66505 | 0.0001 | 9 | 117 |
| Null: Unit root (assumes individual unit root process) | | | | |
| Im, Pesaran and Shin W-stat | -2.01661 | 0.0219 | 9 | 117 |
| ADF - Fisher Chi-square | 29.4203 | 0.0435 | 9 | 117 |
| PP - Fisher Chi-square | 29.4639 | 0.0430 | 9 | 117 |

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

3- اختبار الإستقرارية عند المستوى بدون ثابت وبدون اتجاه:

Panel unit root test: Summary

Series: CONS

Date: 05/05/18 Time: 21:05

Sample: 2013Q4 2017Q1

Exogenous variables: None

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Balanced observations for each test

| Method | Statistic | Prob.** | Cross-sections | Obs |
|--|-----------|---------|----------------|-----|
| Null: Unit root (assumes common unit root process) | | | | |
| Levin, Lin & Chu t* | -0.79537 | 0.2132 | 9 | 117 |
| Null: Unit root (assumes individual unit root process) | | | | |
| ADF - Fisher Chi-square | 9.02322 | 0.9592 | 9 | 117 |
| PP - Fisher Chi-square | 9.25479 | 0.9535 | 9 | 117 |

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

4- اختبار الإستقرارية عند الدرجة الأولى بثابت واتجاه:

Panel unit root test: Summary

Series: D(CONS)

Date: 05/05/18 Time: 21:07

Sample: 2013Q4 2017Q1

Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Balanced observations for each test

| Method | Statistic | Prob.** | Cross-sections | Obs |
|--|-----------|---------|----------------|-----|
| Null: Unit root (assumes common unit root process) | | | | |
| Levin, Lin & Chu t* | -8.19761 | 0.0000 | 9 | 108 |
| Breitung t-stat | -3.30048 | 0.0005 | 9 | 99 |
| Null: Unit root (assumes individual unit root process) | | | | |
| Im, Pesaran and Shin W-stat | -3.84628 | 0.0001 | 9 | 108 |
| ADF - Fisher Chi-square | 43.6022 | 0.0007 | 9 | 108 |
| PP - Fisher Chi-square | 47.7654 | 0.0002 | 9 | 108 |

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

5- اختبار الإستقرارية عند الدرجة الأولى بثابت وبدون اتجاه:

Panel unit root test: Summary

Series: D(CONS)

Date: 05/05/18 Time: 21:08

Sample: 2013Q4 2017Q1

Exogenous variables: Individual effects

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Balanced observations for each test

| Method | Statistic | Prob.** | Cross-sections | Obs |
|--|-----------|---------|----------------|-----|
| Null: Unit root (assumes common unit root process) | | | | |
| Levin, Lin & Chu t* | -8.10870 | 0.0000 | 9 | 108 |
| Null: Unit root (assumes individual unit root process) | | | | |
| Im, Pesaran and Shin W-stat | -5.39140 | 0.0000 | 9 | 108 |
| ADF - Fisher Chi-square | 58.9018 | 0.0000 | 9 | 108 |
| PP - Fisher Chi-square | 58.8615 | 0.0000 | 9 | 108 |

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

6- اختبار الإستقرارية عند الدرجة الأولى بدون ثابت وبدون اتجاه:

Panel unit root test: Summary

Series: D(CONS)

Date: 05/05/18 Time: 21:09

Sample: 2013Q4 2017Q1

Exogenous variables: None

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Balanced observations for each test

| Method | Statistic | Prob.** | Cross-sections | Obs |
|--|-----------|---------|----------------|-----|
| Null: Unit root (assumes common unit root process) | | | | |
| Levin, Lin & Chu t* | -10.6550 | 0.0000 | 9 | 108 |
| Null: Unit root (assumes individual unit root process) | | | | |
| ADF - Fisher Chi-square | 108.193 | 0.0000 | 9 | 108 |
| PP - Fisher Chi-square | 108.193 | 0.0000 | 9 | 108 |

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملاحق رقم (7): اختبار الإستقرارية للسلسلة الزمنية الخاصة بالمتغير المستقل **TRAD**:

1- اختبار الإستقرارية عند المستوى بثابت وباتجاه:

Panel unit root test: Summary
 Series: TRAD
 Date: 05/05/18 Time: 22:50
 Sample: 2013Q4 2017Q1
 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
 Automatic selection of maximum lags
 Automatic lag length selection based on SIC: 0
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
 Balanced observations for each test

| Method | Statistic | Prob.** | Cross-sections | Obs |
|--|-----------|---------|----------------|-----|
| Null: Unit root (assumes common unit root process) | | | | |
| Levin, Lin & Chu t* | 3.28276 | 0.9995 | 9 | 117 |
| Breitung t-stat | 4.83941 | 1.0000 | 9 | 108 |
| Null: Unit root (assumes individual unit root process) | | | | |
| Im, Pesaran and Shin W-stat | 1.91486 | 0.9722 | 9 | 117 |
| ADF - Fisher Chi-square | 6.22093 | 0.9952 | 9 | 117 |
| PP - Fisher Chi-square | 6.89346 | 0.9910 | 9 | 117 |

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

2- اختبار الإستقرارية عند المستوى بثابت وبدون اتجاه:

Panel unit root test: Summary
 Series: TRAD
 Date: 05/05/18 Time: 22:51
 Sample: 2013Q4 2017Q1
 Exogenous variables: Individual effects
 Automatic selection of maximum lags
 Automatic lag length selection based on SIC: 0
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
 Balanced observations for each test

| Method | Statistic | Prob.** | Cross-sections | Obs |
|--|-----------|---------|----------------|-----|
| Null: Unit root (assumes common unit root process) | | | | |
| Levin, Lin & Chu t* | -2.98865 | 0.0014 | 9 | 117 |
| Null: Unit root (assumes individual unit root process) | | | | |
| Im, Pesaran and Shin W-stat | -1.11611 | 0.1322 | 9 | 117 |
| ADF - Fisher Chi-square | 21.4807 | 0.2559 | 9 | 117 |
| PP - Fisher Chi-square | 21.7729 | 0.2422 | 9 | 117 |

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

3- اختبار الإستقرارية عند المستوى بدون ثابت وبدون اتجاه:

Panel unit root test: Summary

Series: TRAD

Date: 05/05/18 Time: 22:52

Sample: 2013Q4 2017Q1

Exogenous variables: None

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Balanced observations for each test

| Method | Statistic | Prob.** | Cross-sections | Obs |
|--|-----------|---------|----------------|-----|
| Null: Unit root (assumes common unit root process) | | | | |
| Levin, Lin & Chu t* | -1.53001 | 0.0630 | 9 | 117 |
| Null: Unit root (assumes individual unit root process) | | | | |
| ADF - Fisher Chi-square | 19.9841 | 0.3337 | 9 | 117 |
| PP - Fisher Chi-square | 21.1555 | 0.2716 | 9 | 117 |

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

4- اختبار الإستقرارية عند الدرجة الأولى بثابت واتجاه:

Panel unit root test: Summary

Series: D(TRAD)

Date: 05/05/18 Time: 22:53

Sample: 2013Q4 2017Q1

Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Balanced observations for each test

| Method | Statistic | Prob.** | Cross-sections | Obs |
|--|-----------|---------|----------------|-----|
| Null: Unit root (assumes common unit root process) | | | | |
| Levin, Lin & Chu t* | -5.22918 | 0.0000 | 9 | 108 |
| Breitung t-stat | -0.28811 | 0.3866 | 9 | 99 |
| Null: Unit root (assumes individual unit root process) | | | | |
| Im, Pesaran and Shin W-stat | -2.25279 | 0.0121 | 9 | 108 |
| ADF - Fisher Chi-square | 30.5187 | 0.0327 | 9 | 108 |
| PP - Fisher Chi-square | 34.3577 | 0.0114 | 9 | 108 |

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

5- اختبار الإستقرارية عند الدرجة الأولى بثابت وبدون اتجاه:

Panel unit root test: Summary

Series: D(TRAD)

Date: 05/05/18 Time: 22:54

Sample: 2013Q4 2017Q1

Exogenous variables: Individual effects

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Balanced observations for each test

| Method | Statistic | Prob.** | Cross-sections | Obs |
|--|-----------|---------|----------------|-----|
| Null: Unit root (assumes common unit root process) | | | | |
| Levin, Lin & Chu t* | -4.24027 | 0.0000 | 9 | 108 |
| Null: Unit root (assumes individual unit root process) | | | | |
| Im, Pesaran and Shin W-stat | -4.03968 | 0.0000 | 9 | 108 |
| ADF - Fisher Chi-square | 45.7992 | 0.0003 | 9 | 108 |
| PP - Fisher Chi-square | 45.6273 | 0.0003 | 9 | 108 |

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

6- اختبار الإستقرارية عند الدرجة الأولى بدون ثابت وبدون اتجاه:

Panel unit root test: Summary

Series: D(TRAD)

Date: 05/05/18 Time: 22:55

Sample: 2013Q4 2017Q1

Exogenous variables: None

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Balanced observations for each test

| Method | Statistic | Prob.** | Cross-sections | Obs |
|--|-----------|---------|----------------|-----|
| Null: Unit root (assumes common unit root process) | | | | |
| Levin, Lin & Chu t* | -9.19396 | 0.0000 | 9 | 108 |
| Null: Unit root (assumes individual unit root process) | | | | |
| ADF - Fisher Chi-square | 92.8295 | 0.0000 | 9 | 108 |
| PP - Fisher Chi-square | 92.8295 | 0.0000 | 9 | 108 |

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق رقم (8): درجة التباطؤ

VAR Lag Order Selection Criteria
 Endogenous variables: GDP
 Exogenous variables: IBTF LAW CONS TRAD
 Date: 06/01/18 Time: 17:37
 Sample: 2013Q4 2017Q1
 Included observations: 90

| Lag | LogL | LR | FPE | AIC | SC | HQ |
|-----|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|
| 0 | -170.7050 | NA | 2.842019 | 3.882333 | 3.993436 | 3.927136 |
| 1 | -115.3879 | 104.4878* | 0.850037* | 2.675287* | 2.814166* | 2.731291* |
| 2 | -115.3716 | 0.030435 | 0.868896 | 2.697147 | 2.863801 | 2.764352 |
| 3 | -115.3543 | 0.031903 | 0.888183 | 2.718985 | 2.913415 | 2.797390 |
| 4 | -115.3478 | 0.011903 | 0.908151 | 2.741062 | 2.963267 | 2.830668 |

* indicates lag order selected by the criterion
 LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
 FPE: Final prediction error
 AIC: Akaike information criterion
 SC: Schwarz information criterion
 HQ: Hannan-Quinn information criterion

الملحق رقم (9): نتائج تقدير النموذج باستخدام طريقة PMG

Dependent Variable: D(GDP)
 Method: ARDL
 Date: 05/21/18 Time: 14:11
 Sample: 2014Q1 2017Q1
 Included observations: 117
 Dependent lags: 1 (Fixed)
 Dynamic regressors (1 lag, fixed): IBTF LAW TRAD CONS
 Fixed regressors: C

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob.* |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| Long Run Equation | | | | |
| IBTF | -0.718547 | 0.229388 | -3.132449 | 0.0026 |
| LAW | 0.269424 | 0.126133 | 2.136037 | 0.0363 |
| TRAD | -0.069156 | 0.027876 | -2.480877 | 0.0156 |
| CONS | 0.279346 | 0.038379 | 7.278636 | 0.0000 |
| Short Run Equation | | | | |
| COINTEQ01 | -0.143407 | 0.094507 | -1.517418 | 0.1338 |
| D(IBTF) | 0.478556 | 0.325853 | 1.468623 | 0.1465 |
| D(LAW) | 0.054165 | 0.114446 | 0.473284 | 0.6375 |
| D(TRAD) | 0.114353 | 0.063218 | 1.808863 | 0.0749 |
| D(CONS) | 0.298884 | 0.171516 | 1.742598 | 0.0859 |
| C | -3.174974 | 2.283705 | -1.390273 | 0.1690 |
| Mean dependent var | -0.111966 | S.D. dependent var | | 0.892320 |
| S.E. of regression | 0.519923 | Akaike info criterion | | 0.186902 |
| Sum squared resid | 18.38172 | Schwarz criterion | | 1.492493 |
| Log likelihood | 46.22514 | Hannan-Quinn criter. | | 0.717323 |

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection

الملحق رقم (10): نتائج تقدير النموذج باستخدام طريقة PMG للمدى القصير حسب الدول

Malaysia

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. * |
|-----------|-------------|------------|-------------|---------|
| COINTEQ01 | 0.010552 | 0.000212 | 49.84638 | 0.0000 |
| D(IBTF) | 0.006536 | 6.53E-05 | 100.0717 | 0.0000 |
| D(LAW) | 0.276600 | 9.96E-05 | 2776.136 | 0.0000 |
| D(TRAD) | 0.370612 | 0.000185 | 2003.828 | 0.0000 |
| D(CONS) | 1.313109 | 0.004746 | 276.6904 | 0.0000 |
| C | 0.036827 | 0.006758 | 5.449666 | 0.0121 |

bahrain

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. * |
|-----------|-------------|------------|-------------|---------|
| COINTEQ01 | -0.007043 | 0.002207 | -3.190908 | 0.0497 |
| D(IBTF) | 0.203342 | 0.005039 | 40.35734 | 0.0000 |
| D(LAW) | -0.025195 | 0.003240 | -7.776011 | 0.0044 |
| D(TRAD) | 0.036888 | 0.000456 | 80.84339 | 0.0000 |
| D(CONS) | -0.171073 | 0.003625 | -47.19858 | 0.0000 |
| C | -0.134719 | 0.012214 | -11.03000 | 0.0016 |

uae

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. * |
|-----------|-------------|------------|-------------|---------|
| COINTEQ01 | -0.785626 | 0.046429 | -16.92108 | 0.0004 |
| D(IBTF) | 1.114536 | 3.149860 | 0.353837 | 0.7469 |
| D(LAW) | -0.228229 | 0.200525 | -1.138162 | 0.3377 |
| D(TRAD) | 0.378050 | 0.363185 | 1.040931 | 0.3744 |
| D(CONS) | -0.119810 | 0.603593 | -0.198494 | 0.8553 |
| C | -19.29968 | 61.87569 | -0.311911 | 0.7755 |

Oman

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. * |
|-----------|-------------|------------|-------------|---------|
| COINTEQ01 | -0.398513 | 0.021917 | -18.18241 | 0.0004 |
| D(IBTF) | 2.275187 | 0.009303 | 244.5778 | 0.0000 |
| D(LAW) | -0.149633 | 0.003248 | -46.06327 | 0.0000 |
| D(TRAD) | 0.060375 | 6.79E-05 | 889.6842 | 0.0000 |
| D(CONS) | 0.066524 | 0.000256 | 259.8832 | 0.0000 |
| C | -9.080056 | 10.43419 | -0.870222 | 0.4482 |

Pakistan

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. * |
|-----------|-------------|------------|-------------|---------|
| COINTEQ01 | 0.031615 | 0.002205 | 14.33770 | 0.0007 |
| D(IBTF) | -0.811817 | 0.018792 | -43.20109 | 0.0000 |
| D(LAW) | 0.046035 | 0.000835 | 55.15309 | 0.0000 |
| D(TRAD) | -0.032538 | 0.000754 | -43.12715 | 0.0000 |
| D(CONS) | 0.355594 | 0.012559 | 28.31501 | 0.0001 |
| C | 0.935255 | 1.281151 | 0.730012 | 0.5182 |

Kuwait

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. * |
|-----------|-------------|------------|-------------|---------|
| COINTEQ01 | -0.046426 | 0.002792 | -16.62965 | 0.0005 |
| D(IBTF) | 0.049976 | 0.019085 | 2.618645 | 0.0791 |
| D(LAW) | 0.774589 | 0.200585 | 3.861656 | 0.0307 |
| D(TRAD) | -0.003459 | 0.046488 | -0.074395 | 0.9454 |
| D(CONS) | 0.209779 | 0.019163 | 10.94682 | 0.0016 |
| C | 0.182326 | 0.333247 | 0.547120 | 0.6224 |

Saudi arabia

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. * |
|-----------|-------------|------------|-------------|---------|
| COINTEQ01 | 0.037956 | 0.004599 | 8.253488 | 0.0037 |
| D(IBTF) | 1.532874 | 0.225315 | 6.803238 | 0.0065 |
| D(LAW) | 0.178724 | 0.011449 | 15.61073 | 0.0006 |
| D(TRAD) | 0.327277 | 0.008863 | 36.92552 | 0.0000 |
| D(CONS) | 0.122854 | 0.002056 | 59.75706 | 0.0000 |
| C | 0.152614 | 1.496978 | 0.101948 | 0.9252 |

Brunei

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. * |
|-----------|-------------|------------|-------------|---------|
| COINTEQ01 | -0.205372 | 0.006097 | -33.68364 | 0.0001 |
| D(IBTF) | 0.309363 | 0.010489 | 29.49518 | 0.0001 |
| D(LAW) | -0.426701 | 0.003352 | -127.3126 | 0.0000 |
| D(TRAD) | 0.001430 | 0.000706 | 2.024400 | 0.1361 |
| D(CONS) | -0.066702 | 0.001087 | -61.36901 | 0.0000 |
| C | -2.853415 | 1.689733 | -1.688678 | 0.1899 |

indonesia

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. * |
|-----------|-------------|------------|-------------|---------|
| COINTEQ01 | 0.072194 | 0.002769 | 26.07339 | 0.0001 |
| D(IBTF) | -0.372995 | 0.023212 | -16.06919 | 0.0005 |
| D(LAW) | 0.041298 | 0.000348 | 118.5781 | 0.0000 |
| D(TRAD) | -0.109453 | 0.000468 | -233.8900 | 0.0000 |
| D(CONS) | 0.979682 | 0.020731 | 47.25604 | 0.0000 |
| C | 1.486081 | 0.736109 | 2.018834 | 0.1368 |

الملحق رقم (11) : نتائج اختبار السببية بين تطور التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي

Pairwise Dumitrescu Hurlin Panel Causality Tests

Date: 06/01/18 Time: 17:40

Sample: 2013Q4 2017Q1

Lags: 1

| Null Hypothesis: | W-Stat. | Zbar-Stat. | Prob. |
|---------------------------------------|---------|------------|--------|
| IBTF does not homogeneously cause GDP | 3.30995 | 2.85435 | 0.0043 |
| GDP does not homogeneously cause IBTF | 1.08335 | -0.23091 | 0.8174 |

الملخص : هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر تطور التمويل الإسلامي على النمو الاقتصادي، من خلال محاولة إبراز دور المصارف الإسلامية في النشاط الاقتصادي، باستعمال بيانات البانل لعينة مكونة من 9 دول نامية، خلال الفترة الممتدة من الثلاثي الرابع لسنة 2013 إلى غاية الثلاثي الأول لسنة 2017، ولتحقيق الغاية من الدراسة تم استخدام طريقة تحليل بيانات البانل والتي شملت على اختبارات جذر الوحدة على بيانات البانل، تقدير نموذج البانل الديناميكي المبني على نموذج تصحيح الخطأ باستعمال طريقة وسط المجموعة المدججة (PMG) في التقدير، بالإضافة إلى اختبار العلاقة السببية، وقد تم الاعتماد على نسبة مجموع تمويل المصارف الإسلامية إلى الناتج المحلي الإجمالي، لتمثيل مدى تطور التمويل الإسلامي، ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كممثل للنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى استخدام ثلاثة متغيرات أخرى مفسرة للنمو الاقتصادي (جودة المؤسسات، الإنفاق الحكومي، الانفتاح التجاري). توصلت الدراسة إلى أن تطور التمويل الإسلامي له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي على المدى القصير، أما على المدى الطويل فالتمويل الإسلامي يمارس تأثيرا سلبيا على النمو الاقتصادي، كما أظهرت نتائج اختبار السببية وجود علاقة في اتجاه واحد من التمويل الإسلامي إلى النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية : تطور التمويل الإسلامي، المصارف الإسلامية، النمو الاقتصادي، الدول النامية، بيانات البانل.

Abstract : This study aimed to measure the impact of the Islamic finance development on economic growth, by trying to highlight the role of Islamic banks in economic activity, using the data of a sample of nine developing countries during the period from the fourth quarter of 2013 until the first quarter of 2017. To achieve the purpose of the study, the method of panel data analysis was used, which included the unit root tests on the panel data, the estimation of the dynamic model based on the error correction model using the pooled mean group method (PMG), and the test of causality. The ratio of total Islamic banks financing to GDP was used to represent the Islamic finance development, real GDP per capita as a proxy for economic growth, and the use of three other explanatory variables for economic growth (Institutions, government spending, trade openness). The study found that the Islamic finance development has a positive impact on economic growth in the short term. In the long term, Islamic finance has a negative impact on economic growth. The results of the causality test showed a one-way relationship from Islamic finance to economic growth.

Keywords : Islamic finance development, Islamic banks, economic growth, developing countries, Panel data.